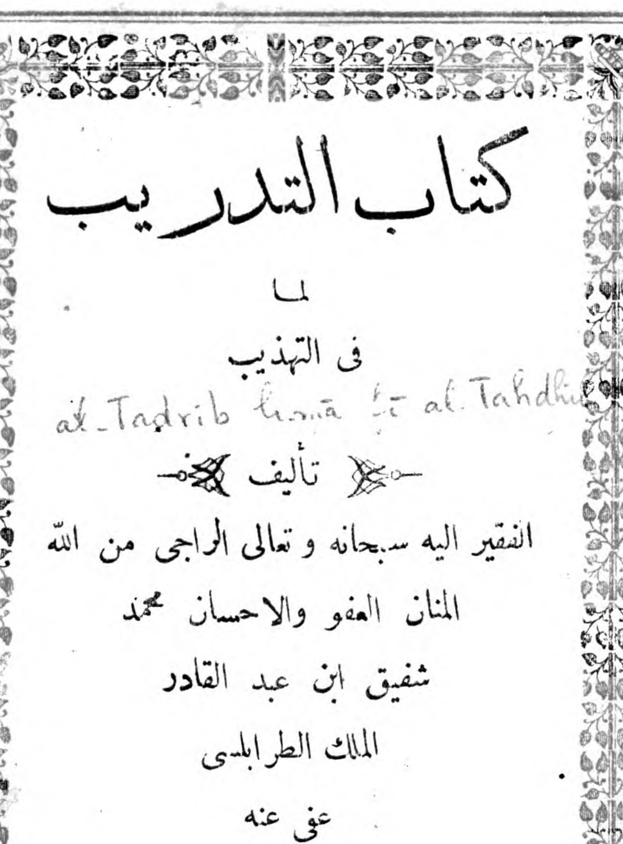
AL-MALIK AL-TARABULUSI

AL-TADRIB LI-MA FI AL-TAHDHIB


Princeton University Library
32101 076413697



كتاب التدريب

لما

فى التهذيب

تأليف

الفقير اليه سبحانه و تعالى الراجى من الله
المنان العفو والاحسان محمد
شفيق ابن عبد القادر
الملك الطرابلسى
عفى عنه

برخصة نظارة المعارف الجليلة

بسم الله الرحمن الرحيم

تهذيب كل كلام وتذهيب كل منطق فصيح البيان حمد الله المنعم على اجناس المخلوقات بانواع الفضل والاحسان الذي افاض على رياض عقولنا من سماء المعرفة ما ازال به عنا سحاب الجهل بالايمان وشرح صدورنا بالتصديق الجازم بما جاء به نتيجة ولد عدنان فله الحمد على ما اولانا من النعم التى لايتصور حصرها انسان وله الشكر على ما انالنا من المقاصد التى هى مواقف مطالع العرفان والصلاة والسلام على من نقض قضايا الشرك بحد شريعته قوية الحجة والبرهان والتزم بتضمن شفاعته للمتصل بالحق منه الجنان سيدنا محمد الجوهر الفرد انسان العين وعين الانسان والواسطة العظمى للمتوسلين به الى الملك الديان وعلى آله الجامعين لكليات الفضائل المحفوظين عن جزئيات النقصان واصحابه قياس كل شكل من كمالات الانسان ما توجهت الهمم لحل مشكلات ضروريات المسائل باوضح تبيان او ما نظمت دررها الفائقة قلائد العقيان (اما بعد) فيقول راجي فيض مولاه الوفي محمد شفيق ابن عبد القادر الملك الطربلسى الحنفى ستر الله فى الدارين عيوبه وملأ من سجال عفوه ذنوبه لما كان مختصر العلامة الثاني النحرير التفتازاني مع قلة مبناه وكثرة معناه جامعا لتحقيق علم المنطق حاوياً لفرائد فوائده قام بخدمة شرحه غير واحد من الافاضل وشرحوه شرحاً

فائقاً ونسقوا في سلكه من بحار المسائل دراً رائقاً وكان أكثر شروحه صعب المنال على امثالي القاصرين عن بلوغ فهم عبائر اولئك الاعلام والراغبين بالفوز من كلام السعد بسعد الكلام حملتني الرغبة مع امتثال امر من تجب على طاعته على شرح له يحل الفاظه ويبين مراده بعبارة سهلة المنال قريبة المأخذ كثيرة النوال غير طويل ممل ولا قصير مخل وسميته التذريب لما في التهذيب هذا وان لم أكن اهلا لاقتحام تلك المهامه العظام ولا اعد رضيماً بالنسبة لأولئك الاعلام جسرني على ذلك يقيني بعدم حصر جود المنان وتمثلي بقول بعض ذوي العرفان

فتشبهوا ان لم تكونوا مثلهم ان التشبه بالكرام فلاح

راجياً ممن يقف عليه من ذوي الفضل والانصاف والمتخلي عن رذيلة الاعتساف ان يسبل ذيل الستر على ما يراه من التقصير اذ البضاعة مزجاة والامر خطير سيما وهو اول ما جمعه الفكر الفاتر في الحادي والعشرين من العمر مع انشغاله بالخواطر

فلبني احدى وعشرين سنة معذرة مقبولة مستحسنة

والله اسأل ان ينفع به كما نفع باصله وان يجعله خالصاً لوجهه انه ولي التوفيق وبيده ازمة التحقيق قال المؤلف رحمه الله تعالى ونفعنا به (بسم الله الرحمن الرحيم) افتتح بالبسملة تأسياً بالكتاب المجيد وعملاً بقول النبي الوحيد صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتر او اقطع او اجذم روايات ثلاث والمراد ناقص وقليل البركة ولا يعارضه حديث كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو اجذم لحمل الاول على الحقيقي والثاني على الاضافي والاولى كون المتعلق المحذوف فعلا لا صالته في العمل وخاصاً ليكون المتعلق من جنس ما جعلت التسمية مبدأ له كما في حديث باسمك ربي وضعت جنبي ومضارعاً لافادته التجدد الاستمراري ومؤخراً للاهتمام باسمه

تعالى لان المقام مقام استعانة به سبحانه وتعالى ولا فادته القصر (الحمد) لغة الوصف بالجميل تعظيماً على الجميل الاختيارى مطلقاً وعرفاً فعل ينبىء عن تعظيم المنعم قصدا لا نعامه مطلقاً فمورد الحمد في اللغة اخص ومتعلقه اعم والعرفى بالعكس فبينهما العموم والخصوص الوجهى (لله) اى مختص او مستحق لله تعالى (الذي) نعت لاسم الذات الواجب الوجود (هدانا) اى دلنا على ما يوصلنا الى الخير اذ الهداية عندنا معاشر اهل السنة والجماعة الدلالة على ما يوصل الى المطلوب سواء حصل ام لم يحصل لا كما قالت المعتزلة من انها الموصلة بالفعل وقد نقض بقوله تعالى واما ثمود فهديناهم الآية فانهم لم يصلوا بالفعل ومع ذلك سميت دلالتهم على الطريق الموصلة هداية واورد بعضهم على الاول قوله تعالى انك لاتهدى من احببت فانه لايصح ان يراد منه ذلك لانه صلى الله عليه وسلم وجدت منه الدلالة على ما يوصل لكن لم يصل المدلول بالفعل وهو مدفوع من اصله لان المراد ان لهذه الدلالة فردين الموصلة بالفعل وغيرها والمنفى في هذه الآية الفرد الاول وقد استظهر بعض المحققين اطلاقها على المعنيين حيث قال وفتح باب التأويل لاحد الفريقين دون الآخر خلاف الانصاف فالذى يظهر اطلاقها على المعنيين (سواء الطريق) اى الطريق المستقيم فالسواء بمعنى المستقيم والاضافة من اضافة الصفة الى موصوفها (وجعل) اى صير (لنا) امة النبي صلى الله عليه وسلم (التوفيق) وهو خلق قدرة الطاعة في العبد بناء على ان القدرة عرض تقارن الفعل كما هو مذهب الاشعرى فلا يرد الكافر اذ ليس فيه على هذا قدرة الطاعة بل فيه استطاعتها فقط اما على ما ذهب اليه غير الاشعرى ووجيه كثير كما قاله الصبان من ان القدرة تسبق المقدور فيرد الكافر فيحتاج حينئذ الى زيادة وتسهيل سبيل الخير اليه كما زاده بعضهم

وعرفه السيد الشريف بما لا اشكال فيه حيث قال هو جعل الله فعل عباده موافقاً لما يحبه ويرضاه (خير) اي افضل واحسن (رفيق) اي مرافق لنا ففعيل بمعنى فاعل (والصلاة) وهي العطف وتختلف باختلاف المسند اليه فهي من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن الخلق الدعاء فتكون من المشترك المعنوي على ما هو التحقيق كما قاله ابن هشام في مغنيه (والسلام)عطف على الصلاة ولا مهما اما للجنس او للاستغراق او للعهد وهو الانسب والمعهود الصلاة والسلام الاكملان (على من ارسله) الحق جل وعلا رحمة للعالمين وهو محمد صلى الله عليه وسلم وانما لم يصرح المصنف رحمه الله تعالى باسمه الكريم عليه الصلاة والسلام تعظيما واجلالاً وتنبيهاً على ان الذهن لا يتبادر من هذا الوصف الا الى ذاته الشريفة صلى الله عليه وسلم فهو كما قيل

لسنا نسميك اجلالا وتكرمة　　وقدرك المعتلى عن ذاك يغنينا
اذا انفردت وما شوركت في صفة　　فحسبنا الوصف ايضاحا وتبيينا

(هدى) اي هاديا فالمصدر بمعنى اسم الفاعل فهو عليه الصلاة والسلام هادينا ومرشدنا الى الخير اذ هو الواسطة العظمى في ايصاله الينا (هو) عليه الصلاة والسلام (بالاهتداء) به (حقيق) اي جدير بان يهتدى به صلى الله عليه وسلم قال تعالى وانك لتهدي الى صراط مستقيم (ونوراً) معطوف على هدى (به) لا بغيره (الاقتداء) اي الاتباع (يليق) بنا جميع الخلق لانه كمال لنا ودليل لنا على الخيرات وهادينا الى الصراط المستقيم فلا يحق لنا الا اتباعه والاتصاف باخلاقه الشريفة واوصافه المنيفة فهو باب الله الاعظم فمن اتاه منه آل للنعيم ومن اتاه من غيره آل للجحيم والى ذلك الاشارة بقول بعض الكمل

وانت باب الله اي امرىء   اتاه من غيرك لايدخل

اللهم حققنا بمتابعته العلية. وخلقنا باخلاقه الرضية. ورقنا به مراقى الاخلاص لنصعد الى معارج عبادك الكمل الخواص بجاهه عندك صلى الله عليه وسلم وانما قدرنا معمول يليق وهو بنا عاماً حيث قلنا جميع الخلق ولم نقدره خاصاً بنا امة النبي صلى الله عليه وسلم لان حذف المعمول يدل على العموم كما هو معلوم فلا وجه للتخصيص فليتأمل فان قيل ان اتباع الامم الماضية برسلها عليهم الصلاة والسلام محقق وصحيح بالاجماع فالحصر المذكور حينئذ ممنوع قلنا اقتداء الامم الماضية برسلها عليهم الصلاة والسلام ليس مغايراً للاقتداء به صلى الله عليه وسلم حتى يرد المنع المذكور بل هو عينه اذ هم كما قال بعض المحققين نواب عنه والى ذلك يشير صاحب البردة حيث يقول

وكل آى اتى الرسل الكرام بها   فانما اتصلت من نوره بهم
فانه شمس فضل هم كواكبها   يظهرن انوارها للناس في الظلم

فالرسل عليهم الصلاة والسلام مقتدون به والامم الماضية مقتدية بهم والمقتدى بمقتدى بشيء مقتد بذلك الشيء فلا يكون اقتداؤهم بهم مغايراً للاقتداء به واما اقتدؤنا بالأئمة رضي الله تعالى عنهم فلا يتوهم فيه ذلك اذ هم حملة شرعه الشريف فهم المبلغون امته شريعته المطهرة قال عليه الصلاة والسلام ليبلغ الشاهد منكم الغائب فلا يستشكل في ان اتباعنا لهم اتباع له صلى الله عليه وسلم اذ لايخفى على احد ذلك (وعلى آله) اسم جمع لاواحد له من لفظه واختلف في المراد به فقيل اقاربه صلى الله عليه وسلم من بني هاشم وقيل والمطلب وقيل اتقياء امته وقيل امة الاجابة الاتقياء وغيرهم وهو الانسب بالمقام لان مقام الدعاء يطلب فيه التعميم اذ عصاة الامة احوج من غيرهم له واعلم ان هذا الخلاف حيث لا قرينة واذا وجدت فسر بما يناسبها فاذا قيل مثلا اللهم صلى

على سيدنا محمد وعلى آله الذين اذهبت عنهم الرجس وطهرتهم تطهيراً فسر باقاربه صلى الله عليه وسلم واذا قيل مثلاً وعلى آله الفائزين بطاعتك ورضائك فسر بالاتقياء واذا قيل مثلاً وعلى آله سكان جنتك فسر بجميع امة الاجابة افاده بعض المحققين (واصحابه) جمع صاحب والمراد به هنا الصحابي وهو كل من اجتمع معه صلى الله عليه وسلم مؤمناً به فعطفه على الآل بالمعنى الاخير من عطف الخاص على العام للاهتمام (الذين سعدوا) سعادة ابدية من السعادة ضد الشقاوة (فى مناهج) جمع منهج وهو الطريق الواضح (الصدق) وهو مطابقة الحكم للواقع (بالتصديق) متعلق يسعدوا اي بسبب التصديق والايمان بكل ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم (وصعدوا) اي ارتقوا (فى معارج) جمع معراج وهو السلم وهو حقيقة فيما يتوصل به من الحسيات الى اعلى ومجاز بالاستعاره فيما يتوصل به من المعنويات الى اعظم وهو هنا بمعنى مراتب (الحق) وهو مطابقة الواقع للحكم ضد الباطل وقوله (بالتحقيق) متعلق بخبر مبتدء محذوف والتقدير وهذا الحكم اي ارتقاؤهم وبلوغهم اقصى مراتب الحق متلبس بالتحقيق وهو اثبات الشيء على الوجه الحق من حق بمعنى ثبت (وبعد) يؤتى بها للانتقال من اسلوب الى آخر والواو نائبة عن اما النائبة عن مهما واصل التركيب مهما يكن من شيء بعد فكذا وهو ظرف له اربع حالات لانه اما ان يذكر معه المضاف اليه اولا والثاني اما ان ينوي لفظه او معناه اولا ولا فعلى الاولين منصوب على الظرفية ويجر بمن وعلى الثالث مبنى على الضم وعلى الرابع ينصب مع التنوين ويجر بمن معه ويستعمل للزمان كثيراً كقولك جاء زيد بعد عمرو وكما هنا وللمكان قليلاً كقولك دار بكر بعد دار عمرو ويصح ارادته هنا باعتبار مكان الرقم لكن الاول اولى اذ هو المتبادر (فهذا) اي فاقول

هذا والاشارة الى المعاني المستحضرة في الذهن المدلول عليها بالالفاظ
او الى الالفاظ الدالة عليها سواء تأخر التصنيف عن الديباجة او
تقدم اذ لا وجود للالفاظ المرتبة ولا للمعاني في الخارج حتى يقال
لاتصح الاشارة بها الى الالفاظ الا اذا تقدم التصنيف على الديباجة
نعم ان كانت الاشارة الى النقوش الدالة على الالفاظ المخصوصة الدالة
على المعاني المخصوصة ويراد بها الكتاب فسلم وحينئذٍ يكون استعمال
اسم الاشارة حقيقة اذ هو موضوع لان يشار به الى موجود في الخارج
ومشاهد اما على الاولين فيكون على سبيل المجاز بتنزيل المعقول
منزلة المحسوس وجعله كالمشاهد تنبيهاً على كمال ظهوره وهو اما
اشارة لاتقان المشير بها لهذه المعاني حتى صارت لكمال علمه بها
كاملة الظهور ويقدر على الاشارة اليها بما يشار به الى المحسوس واما
اشارة الى كمال فطانة الطالب الى ان بلغ مبلغاً صارت المعاني عنده
كالمبصرات واستحق ان يشار له الى المعقول بالاشارة الحسية وفي
ذلك مبالغة في حث الطالب على تحصيل المعاني وقوله (غاية تهذيب
الكلام) خبر لاسم الاشارة اي هذا الكلام مهذب غاية التهذيب (في
تحرير المنطق والكلام) اي تخليصه عما يخل بوجه الدلالة خالياً
عن الحشو والزيادة والمنطق آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن
الخطأ في الفكر والكلام هو العلم الباحث عن احوال المبدأ والمعاد على
نهج قانون الاسلام (وتقريب المرام) يحتمل ان يكون بالرفع عطفاً
على غاية وبالجر عطفاً على التحرير او التهذيب وهذا اولى واليق بالمقام
اذ في عطفه عليه من زيادة المدح ما ليس في عطفه على الغاية او
التحرير والمرام المقصد اي وهذا غاية تقريب المقصد الى الافهام
(من تقرير عقائد الاسلام) بيان للمرام والاضافة في عقائد الاسلام
اما بيانية بناء على القول بان مدلول الاسلام عبارة عن نفس الاعتقاد

واما على معنى اللام بناء على القول بان مدلوله مجموع الاقرار باللسان والتصديق بالجنان والعمل بالاركان او هو مجرد الاقرار باللسان (جعلته) اي وضعته والفته (تبصرة) اي متبصرا (لمن حاول) يعنى لكل من يتاتي منه ان يحاول (التبصر) اي التأمل والتعرف (لدى الافهام) بالكسر التفهيم اي تفهيم الغير اياه او تفهيمه للغير فهو من اضافة المصدر الفاعل او المفعول الذي هو متعلق المصدر المحذوف (وتذكرة) اي مذكرة (لمن اراد ان يتذكر من ذوي الافهام) بالفتح جمع فهم (سيما) السي بمعنى المثل يقال هما سيان اى مثلان ويستعمل بلا وبدونها وقال قوم لايجوز استعمالها بدونها لكن الذى ارتضاه الرضى الجواز حيث قال وتصرف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فقيل سيما بحذف لا ولا سيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها اه وقد عدها النحاة من كلمات الاستثنا لان ما بعدها مخرج عما قبلها من حيث الاولوية بالحكم فكأنه قال هنا وجعلى هذا المؤلف تبصرة لمن حاول الخ ما قال ليس مثل جعلى ذلك الى (الولد الاعز) بل هو اولى بذلك من غيره (الحفى) المبالغ في اكرامه والعناية به (الحرى) الجدير والحقيق (بالاكرام) اى الاعزاز (سمى) اي مسمى باسم (حبيب الله) محمد خير الانام (عليه التحية والاكرام) من الملك العلام (لا زال له) اي المذكور المتصف بتلك الاوصاف والجار والمجرور خبر مقدم للازال و (من التوفيق) وهو جعل الله فعل عباده موافقاً لما يحبه ويرضاه كما تقدم متعلق بقوله (قوام) اي ما يقوم به امره وهو اسمها مؤخراً (ومن التأييد) اي التقوية من الايد بمعنى القوة متعلق بقوله (عصام) اي ما يحفظ به امره من الزلل والجملة معطوفة على ما قبلها يعنى لا زال التوفيق قائماً بامره والتأييد حافظاً له من الزلل (وعلى الله)

لا على غيره (التوكل) وهو الثقة بما عند الله واليأس مما في ايدي
الناس والتمسك بالحق والانقطاع عن الخلق (و به) سبحانه وتعالى
لابغيره (الاعتصام) اى التثبت والتحفظ في كل الاحوال اللهم حققنا
بذلك بحرمة خير اهل ارضك وسمائك محمد صلى الله عليه وسلم ثم
قال بعد ان فرغ من الخطبة مشيراً الى ما تضمنه قوله فى تحرير
المنطق والكلام من تقسيم كتابه الى قسمين قسم في المنطق وقسم في
الكلام (القسم الاول) المعهود ضمنا مما تقدم (في) بحث (المنطق)
اى مسائله وحيث جرت عادة المصنفين بان يذكروا قبل الشروع في
المقصود جملة من الكلام ويسمونها مقدمة الشروع فى العلم كتعريف
العلم وبيان الحاجة اليه وموضوعه فقد صنع صنيعهم حيث صدر
كتابه بها فقال (مقدمة) اى هذه مقدمة وهى بكسر الدال مأخوذة
من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منه من قدم بمعنى تقدم وقيل
بفتح الدال اسم مفعول المتعدى لان هذه المباحث جعلت مقدمة على
غيرها وهى هنا مقدمة علم لامقدمة كتاب لان مقدمة الكتاب تقال
لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها
فيه ومقدمة العلم تقال لما يتوقف عليه الشروع في مسائله وهذه
المقدمة مما يتوقف عليه الشروع فى مسائل العلم وكل ما يتوقف
عليه الشروع في مسائل العلم فهو مقدمة علم فهذه مقدمة علم لانها
مشتملة على ثلاثة امور رسم المنطق وبيان الحاجة اليه وموضوعه
وسيتضح لك وجه توقف الشروع على كل من هذه الامور الثلاثة
فى موضعه انشاء الله تعالى ولما كان الشروع في بيان ذلك متوقفاً
على تقسيم العلم اولاً بدأ به فقال (العلم) وهو حصول صورة الشيء
في العقل وانما لم يتعرض المصنف رحمه الله تعالى لتعريفه اما لكفاية
تصوره بوجه ما فى مقام التقسيم واما لما فيه من الخلاف حتى قال

امام الحرمين لايحد لتعذره وقال الامام الرازى لايحد لكونه ضروريا فالعلم (ان كان اذعانا) اي تسليما وقبولا (للنسبة) الحكمية التى هى وقوع ثبوت المحمول للموضوع لا الكلامية التى هى ثبوت المحمول للموضوع (فتصديق) اي فيقال لذلك تصديق والاذعان للنسبة هو ادراكها على وجه يطلق عليه اسم التسليم والقبول والادراك على الوجه المذكور يسمى حكماً فالتصديق عليه هو الحكم فقط وهو مذهب الحكماء وهو الراجح فيكون بسيطاً لكن يشترط في وجوده الادركات الثلاثة قبله اعنى ادراك الموضوع وادراك المحمول وادراك النسبة الكلامية فهى معتبرة فيه على وجه الشرطية وذهب الامام الرازي ومتأخر والمناطقة الى ان التصديق اسم للحكم مع الادراكات الثلاثة فهى عندهم معتبرة فيه على وجه الشطرية فيكون مركباً اما من تصورات اربعة بناء على ان الحكم ادراك ايضاً واما من تصورات ثلاثة والحكم بناء على ان الحكم فعل (والا) اى وان لم يكن ادراك النسبة على وجه الاذعان (فتصور) اي فيقال له تصور ويقال له ايضاً التصور الساذج سواء كان ادراكاً لامر واحد كتصور زيد اوقائم مثلا او لامور متعددة بدون النسبة كتصور زيد وعمرو وبكر مثلا او مع نسبة غير تامة كتصور غلام زيد او تامة غير خبرية كا ضرب او خبرية مدركة بادراك غير اذعاني بل على وجه التردد باستواء او مرجوحية فكل ذلك من التصورات الساذجة فالذي تحصل ان التصديق هو الاذعان للنسبة الحكمية والتصور هو ادراك ما عدا النسبة الحكمية الاذعانية ثم شرع فى تقسيم كل منهما فقال (وينقسمان) اي التصور والتصديق (بالضرورة) اي بحسب الضرورة والبداهة (الى الضرورة) اي الى متصور بالضرورة ومصدق به بها وهو ما لا يتوقف حصوله

على نظر وكسب كتصور الحرارة والبرودة وكالتصديق بان النفى
والاثبات لايجتمعان ولا يرتفعان (و) الى (الاكتساب بالنظر)
اي والى ما يحتاج فى تصوره والتصديق به الى اكتساب بالنظر
كتصور العقل والانسان وكالتصديق بان العالم حادث (وهو) اي
النظر (ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول) اى توجه النفس نحو
الامر المعلوم لتحصيل امر غير معلوم كملاحظة الحيوان والناطق مثلا
المعلومين لتحصيل الانسان المجهول وكملاحظة المقدمتين المعلومتين
لتحصيل النتيجة المجهولة وانما كان انقسام التصور والتصديق الى
الضروري والكسبى ضروريا لكونهما لو لم ينقسما اليهما لكان الجميع
اما بديهياً وهو باطل لاستلزام عدم جهلنا بشيء وليس كذلك واما
نظرياً وهو باطل ايضاً للزوم الدور او التسلسل فتعين حينئذ
ان يكون البعض ضروريا والبعض الاخر نظريا يستفاد منه وايضاً
اذا رجعنا الى وجدانا وجدنا من التصورات والتصديقات ما
هو حاصل لنا بلا نظر وكسب كتصور الحرارة والبرودة وكالتصديق
بان الشمس مشرقة والنار محرقة ومنها ما هو حاصل لنا بالنظر
والكسب كتصور حقيقة الملك والجن وكالتصديق بان العالم حادث
ثم بعد ان فرغ من تقسيم العلم شرع فى بيان الحاجة الي هذا الفن
المشروع فيه الذي هو فرد من افراده وبيان رسمه وموضوعه فقال
(وقد يقع فيه) اى في ذلك النظر (الخطأ) وهو ضد الصواب
لان من المعلوم ان النظر ليس بصواب دائماً لمناقضة العقلاء بعضهم
بعضاً فى افكارهم بل الانسان الواحد يناقض نفسه في وقتين (فاحتيج
الى قانون) اى امر كلى ينطبق على جزئياته (يعصم) اى تعصم
مراعاته الذهن (عنه) اى عن الخطأ فيه وقد استفيد من بيان المصنف
الحاجة الى المنطق بيان رسمه حيث ادرجه فى بيانها لانهم رسموه

بانه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ فى الفكر وانما كان المنطق قانوناً لان مسائله قوانين كلية منطبقة على جزئياتها (وموضوعه) اى موضوع المنطق (المعلوم التصورى) كالحيوان والناطق (و) المعلوم (التصديقى) كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث وهذان المعلومان ليسا موضوع المنطق من حيث ذاتهما بل (من حيث انه) اى المعلوم التصورى (يوصل الى مطلوب تصورى) كالانسان الموصل اليه الحيوان الناطق (فيسمى) الموصل الى ذلك (معرفاً) وقولا شارحا وتعريفاً (او) من حيث ان ذلك المعلوم التصديقى يوصل الى مطلوب (تصديقى) كقولنا العالم حادث الموصل اليه العالم متغير وكل متغير حادث (فيسمى) الموصل الى ذلك (حجة) ودليلا وانما سمى بذلك لان من تمسك به حج خصمه وغلبه وانما كان المعلوم التصوري والتصديقى موضوع هذا الفن لان موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية وهذان المعلومان يبحث فى المنطق عن اعراضهما الذاتية لان المنطقى يبحث عنهما من حيث التوصيل المذكور آنفاً وتلك الحيثية عارضة للمعلومين المذكورين فيكونان موضوعاً له واما وجه توقف الشروع في العلم على هذه الامور الثلاثة المذكورة فى المقدمة اما على رسمه فليكون الشارع فيه على بصيرة فى طلبه والا لكان طلباً للامر المجهول واما على بيان الحاجة اليه فلانه لو لم يعلم الشارع غاية العلم وثمرته والغرض منه لكان طلبه عبثاً واما على بيان موضوعه فليمتاز عن غيره من بقية العلوم اذ تمايز العلوم بتمايز الموضوعات فان علم الفقه مثلا انما يمتاز عن علم اصول الفقه بموضوعه لان موضوع علم الفقه افعال المكلفين لان الفقيه يبحث عنها من حيث الحل والحرمة والصحة والفساد وموضوع علم الاصول الادلة السمعية لان الاصولى يبحث عنها من حيث استنباط الاحكام الشرعية منها

فلو لم يعلم الشارع فى علم ما ان موضوع هذا العلم اى شىء هو لم يتميز المطلوب عنده من غيره ولم يكن له في طلبه بصيرة واعلم ان المصنف رحمه الله تعالى اشار بما ذكره الى ثلاثة مباد من المبادى العشرة المنظومة فى قول بعضهم

ان مبادى كل فن عشرة　　الحد والموضوع ثم الثمرة
وفضله ونسبة والواضع　　والاسم الاستمداد حكم الشارع
مسائل والبعض بالبعض اكتفى　　ومن درى الجميع حاز الشرفا

فلنذكر الباقى منها لتتم الفائدة وهو الفضل والنسبة والواضع والاسم والاستمداد والحكم والمسائل ففضله فوقانه على غيره من العلوم من حيث كونه عام النفع لانه يبحث عن كل علم تصورى او تصديقى وهذا لاينافي ان بعض باقى العلوم يفوقه من حيثية اخرى ونسبته للعلوم التباين وواضعه ارسطو وهو ارسطا طاليس خلافا لمن توهم انهما شخصان قاله البيجورى واسمه المنطق ويسمى ايضاً بالميزان وبمعيار العلوم واستمداده من العقل ومسائله القضايا والاقيسة وما يتعلق بهما وحكمه ان كان من القسم الخالي عن ضلالات الفلاسفة المكفرة وغيرها كهذا المتن ومختصر السنوسى وسلم الاخضرى وايساغوجى ومختصر ابن عرفة وتاليف الكاتبى والخونجي وغيرهم من المتأخرين فلا خلاف في جواز الاشتغال به بل هو فرض كفاية على اهل كل اقليم لانه يتوقف عليه رد الشكوك فى علم الكلام ورد الشكوك فرض كفاية وما يتوقف عليه فرض الكفاية يكون فرض كفاية ثم محل ذلك اذا لم يستغن عنه بجودة الذهن وصحة الطبع والا فلا ولذلك لم يحتج اليه الصحابة والتابعون والائمة المجتهدون واصحابهم وان كان مشوبا بتلك الضلالات كالمذكور بكتب المتقدمين فقد اختلف فيه فمنهم من حرمه كالحافظ الفقيه الورع الزاهد تقى

الدين ابى عمرو عثمان بن الصلاح عبد الرحمن والامام الشهير المحدث الكامل الورع الزاهد سيدى محيي الدين النووى ووافقهما على ذلك كثير من العلماء ووجه تحريمهم له انه حيث كان مخلوطاً بضلالات الفلاسفة يخشى على الشخص اذا اشتغل به ان يتمكن من قلبه بعض العقائد الزائغة كما وقع ذلك للمعتزلة ومنهم من استحبه كالامام الشهير حجة الاسلام ابي حامد الغزالي ومن تبعه قال الاخضرى في شرح سلمه واستحبه الغزالى ومن تبعه قائلا من لا يعرفه لا يوثق بعلمه ومنهم من فصل فاجازه لكامل القريحة صحيح الذهن سليم الطبع ممارس الكتاب والسنة ومنعه للغبي ضعيف الذهن والطبع غير ممارس الكتاب والسنة وهذا القول هو المختار والصحيح كما قاله الشيخ الاخضرى

(فصل) في تعريف الدلالات الثلاث واحكامها والفصل فى اللغة الحاجز بين الشيئين وفى الاصطلاح الالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة ثم لايخفى عليك شدة مناسبة ذكر هذا الفصل قبل الشروع فى المقصود وذلك لان مدار هذا الفن على شيئين تصورات وتصديقات ولكل منهما مباد ومقاصد ومبادى التصورات الكليات الخمس وهى معان لاتفاد ولا تستفاد الا من الالفاظ فمست الحاجة الى ايراد مباحث الالفاظ بعد المقدمة لتعين على الافادة والاستفادة ولكن لما كان البحث عن الالفاظ لامن حيث هى هى بل من حيث انها دلائل المعاني ناسب تقديم الكلام على الدلالة وهى كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول الدال والثاني المدلول ثم الدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية وكل منهما ان كان بسبب اقتضاء الطبع حدوث الدال عند عروض المدلول فطبيعية وان كان بسبب اقتضاء العقل ذلك فعقلية وان كان بسبب الوضع وهو تعيين شيء لشيء متى اطلق الاول فهم الثاني فوضعية

فالاقسام اذا ستة فدلالة غير اللفظ الطبيعية كدلالة الحمرة على الخجل والصفرة على الوجل والعقلية كدلالة الدخان على النار والاثر على المؤثر والوضعية كدلالة الاشارة بالرأس الى اعلى على معنى لا والى اسفل على معنى نعم ودلالة اللفظ الطبيعية كدلالة اح على الم فى الصدر والعقلية كدلالة اللفظ على وجود لافظه والوضعية كدلالة الانسان على الحيوان الناطق والمعتبر عند المناطقة من هذه الدلالات الدلالة اللفظية الوضعية لعدم احتياجهم الى ما عداها اذ مدار الافادة والاستفادة عليها وهى تنقسم الى ثلاثة اقسام متطابقة وتضمن والتزام واليه الاشارة بقوله(دلالة اللفظ) الوضعية ان كانت (على تمام ما) اى المعنى الذى (وضع) اللفظ (له) فـ(مطابقة) لتطابق اللفظ والمعنى كدلالة الانسان على الحيوان الناطق (و)ان كانت دلالته (على جزئه) اى على معنى هو جزء المعنى الموضوع له ذلك اللفظ فـ(تضمن) لكون الجزء فى ضمن الكل كدلالة الانسان على الحيوان فقط او الناطق فقط مثلا اذا شككت فى شبح من بعيد هل هو حيوان او لا فقيل لك هو انسان ففهمت انه حيوان ولم تلتفت الى كونه ناطقا لان مقصدك ان تفهم اهو حيوان ام غير حيوان بقطع النظر عن كونه ناطقا او صاهلا مثلا ومن الدلالة التضمنية دلالة العام على بعض افراده كعبيدي كما هو التحقيق لان زيدا العبد مثلا جزء من جملة العبيد وان كان جزئيا من جزئيات الانسان(و)ان كانت دلالة اللفظ الوضعية (على الخارج) اى على معنى خارج عن المعنى الموضوع ذلك اللفظ له فـ(التزام) لكون الخارج لازما لذلك كدلالة العمى على البصر ثم اعلم ان لهم فى تقسيم اللازم طريقين الطريق الاول انه ينقسم الى لازم في الذهن والخارج معا كالشجاعة للاسد والى لازم في الذهن فقط كالبصر للعمى والى لازم في الخارج فقط كالسواد للغراب

والطريق الثاني انه ينقسم الى بين وهو ما يلزم من تصور المتلازمين تصور اللزوم بينهما بان لايحتاج الى دليل كالشجاعة للاسد والبصر للعمى والى غير بين وهو ما لا يلزم فيه ذلك بلن يحتاج في الجزم باللزوم بينهما الى دليل كالحدوث للعالم فانه يحتاج الى دليل وهو تغيره ثم البين ينقسم الى ذهني وهو ما يلزم من تصور الملزوم تصور لازمه والجزم باللزوم بينهما كالزوجية بالنسبة الى الاربعة والبصر للعمى فهو مرادف للبين بالمعنى الاخص عند اهل هذا الطريق واما على الطريق الاول فالذهني اعم من ان يكون بينا بالمعنى الاخص او بالمعنى الاعم والى غير ذهني وهو ما يلزم من تصور الملزوم واللازم الجزم باللزوم بينهما سواء لزم ايضاً من تصور الملزوم فقط تصور اللازم كالمثال المتقدم اولا كمغايرة الانسان للفرس فانه لايلزم من تصور الانسان تصور المغايرة المذكورة لكن يلزم من تصور الانسان وتصور المغايرة المذكورة الجزم باللزوم بينهما فهو مرادف للبين بالمعنى الاعم عند اهل هذا الطريق ايضاً فاذا علمت ذلك فاعلم ان المعتبر عند الجمهور في دلالة الالتزام اللزوم الذهني البين بالمعنى الاخص وعند الامام وكثير من المتأخرين اللزوم الذهني البين بالمعنى الاعم والمصنف جرى على مذهب الجمهور الراجح فقال (ولا بد) اى فى دلالة الالتزام (من اللزوم) بين المعنى المطابقي والخارج عنه اما (عقلا) اى فى العقل بحيث يمتنع تصور الملزوم بدون اللازم عقلا كاللزوم بين العمى والبصر والاثنين والزوجية (او عرفا) اي بحسب العرف بحيث يمتنع تصور الملزوم بدون اللازم عرفا كاللزوم بين الجود وحاتم والغيث والنبت اذ البين بالمعنى الاعم الذي هو مذهب الامام لايمتنع فيه تصور الملزوم بدون اللازم لا عقلا ولا عرفا كمغايرة الانسان للفرس فانه لايلزم من تصور الانسان

تصورها كما مر ويرشدك الى حمل كلام المصنف على مذهب الجمهور
قوله فيما بعد وتلزمهما المطابقة ولا عكس اذ لا يصح قوله ولا
عكس على مذهب الامام لان الالتزام عنده يلزم المطابقة لاعتباره
البين بالمعنى الاعم كما علمت وقد اشار المصنف رحمه الله تعالى بذلك
ايضاً الى ان اللزوم الذهنى المذكور قسمان عقلي وعرفي لان اللازم
اما ان يمتنع تصور الملزوم بدونه بحسب العقل كالبصر بالنسبة للعمى
فهو اللزوم العقلي او يمتنع بحسب العادة والعرف لا العقل لتحقق
التخلف كالجود بالنسبة لحاتم فهو اللزوم العرفي اذ العقل يجوز ذلك
ثم اخذ فى بيان التلازم بين الدلالات الثلاث فقال (وتلزمهما) اي
دلالة التضمن والالتزام دلالة (المطابقة) فهما يستلزمانها لكونهما
تابعين لها والتابع من حيث انه تابع لايوجد بدون المتبوع فمتى تحققتا
تحققت وقوله (ولو تقديرا) جواب عما عسى ان يرد على المقام
من انا لا نسلم ان التضمن والالتزام يستلزمان المطابقة لجواز ان
يكون اللفظ مستعملا فى الجزء او اللازم مجازاً بحيث لايستعمل الا
فيهما ويترك معناه الموضوع له ولا يكون مقصوداً من اللفظ كما هو
مبنى استعمالات البيانيين ففى هذه الحالة وجدت دلالة التضمن او
الالتزام بدون المطابقة فاين الاستلزام وحاصل الجواب منع ذلك بان
المراد باستلزامهما المطابقة هو ان كل لفظ له دلالة تضمنية او
التزاميه فله دلالة مطابقية في الجملة اى وان لم توجد فى بعض
الحالات كتلك الحالة الا انها موجودة تقديراً بمعنى ان لهذا اللفظ معنى
لو قصد من اللفظ لكانت دلالته عليه مطابقة (ولا عكس) اى
ولا تلزمها دلالة التضمن والالتزام اذ ليس كلما تحققت المطابقة
تحقق التضمن لجواز ان يكون اللفظ موضوعا لمعنى بسيط فدلالته
عليه مطابقة ولا تضمن لان المعنى لاجزء له كالجوهر الفرد والنقطة

ولا كلما تحققت تحقق الالتزام لجواز ان يكون من الماهيات ما لايستلزم شيئاً خلافا للامام حيث قال ان المطابقة تستلزم الالتزام لان لكل ماهية لازما اقله كونه غير ما عداها فهو كما ترى مبنى على مذهبه من الاكتفاء باللبين بالمعنى الاعم وبهذا يتضح لك ما سبق واما التضمن والالتزام فلا تلازم بينهما لجواز ان يكون للمعنى جزء ولا لازم ذهنيا فيوجد التضمن ولاالتزام ولجواز ان يكون المعنى بسيطاً وله لازم فيوجد الالتزام ولا تضمن ثم شرع في مباحث الالفاظ فقال (فصل و) اللفظ (الموضوع) للمعنى المطابقي لاالتضمنى ولا الالتزامى وقال بعضهم للمعنى مطلقاً وادلة كل مبسوطة فى المطولات فاللفظ اما مركب واما مفرد لانه (ان قصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى) المطابقي (فمركب) وذلك بان يكون للفظ جزء وللمعنى جزء ويقصد دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى كرامى الحجارة وهو (اما تام) ان صح السكوت عليه كزيد قائم وهو اما (خبر) ان احتمل الصدق لذاته (او انشاء) ان لم يحتمله كذلك كاضرب (واما ناقص) مقابل لتام وهو ما لا يصح السكوت عليه بل يستدعى للفظ آخر كغلام زيد مثلا فانه لايصح السكوت عليه ما لم تقل جاء او قعد مثلا وهو اما (تقييدى) ان اعتبر فيه تقييد الاول بالثاني كالمركبات الاضافية والتوصيفية كغلام زيد وبكر العالم (او غيره) ان لم يكن كذلك كالمركب من اسم واداة او كلمة واداة نحو في الدار وقد قام بدون ملاحظة فاعل والا فيصير تاماً (والا) اى وان لم يقصد بالجزء منه الدلالة على جزء المعنى المقصود (فمفرد) وذلك بان لم يكن له جزء اصلا كباء الجر ولامه او له جزء لكن لايدل كزيد او له جزء يدل لكن على غير جزء المعنى المقصود كعبدالله علماً او له جزء يدل على جزء المعنى المقصود الا ان الدلالة غير

مقصودة كحيوان ناطق علماً (وهو) اى اللفظ المفرد (ان استقل) اى ان
صلح لان يخبر به وحده (فمع الدلالة بهيئته) وهى الحركات والسكنات
احترازاً عن الدلالة بالمادة كامس وغد (على احد الازمنة الثلاثة)
الماضى والحال والاستقبال (كلمة) وهى المسماة عند النحاة بالفعل
(وبدونها) اى وبدون الدلالة المذكورة فهو (اسم) هذا ان
استقل (والا) يستقل بان لايصلح لان يخبر به وحده (فاداة)
وهو المسمى عند النحاة بالحرف (و) المفرد ينقسم (ايضاً) الى اقسام
لانه اما ان يتحد معناه او يتعدد ف (ان اتحد معناه) فاما ان يتحد
مع تشخص ذلك المعنى اولا (ف) ان اتحد (مع تشخصه وضعا)
اى بحسب قصد الواضع فالواضع ان وضع هذا اللفظ لهذا المعنى
الشخص المعين في الذهن فهو (علم) كامين وسعيد وامثال ذلك
(و) ان اتحد (بدونه) اى بدون التشخص فهو اما (متواطىء) اى
متوافق (ان استوت افراده) فى صدق هذا المعنى عليها بان يكون
المعنى الواحد مستويا فى افراده من غير اختلاف . وتفاوت فيها
بالامور الداخلة في المسمى لا الخارجة عنه. كالانسان فان معناه لايختلف
في افراده وان اختلفت من جهة اخرى كان يكون بعضها عالما وبعضها
جاهلا فانه لايضر اذ التفاوت فيها قد حصل بالامور الخارجة عن
المسمى ولا اعتبار لها فيه (و) اما (مشكك ان تفاوتت) الافراد في
صدق هذا المعنى عليها بان يكون المعنى الواحد ليس مستويا في
افراده بل مختلف ومتفاوت فيها وذلك التفاوت (اما باولية) كالوجود
بالنسبة الى الواجب والممكن فانه في الواجب قبل حصوله في الممكن
(او اولوية) كالوجود ايضا فانه فى الواجب اتم واولى منه فى الممكن
وكالنور فانه في الشمس اقوى منه فى غيرها وسمى مشككا للتشكك
الحاصل للناظر فيه فانه ان نظر لاصل المعنى كان من قبيل التواطىء

والا كان من قبيل الاشتراك (و) اما (ان كثر) وتعدد معنى المفرد فاما ان يكون موضوعا لكل من المعانى الكثيرة اولا (فان وضع لكل) من المعاني الكثيرة (فمشترك) لفظى كالعين فانها تطلق على الباصرة وعلى الجارية وعلى الذهب وعلى ذات الشيء وعلى خيار الشيء وعلى الشمس وعلى غير ذلك كما يعلم من كتب اللغة (والا) يوضع لكل من المعاني بل وضع لمعنى ثم استعمل في معنى اخر لمناسبة فلا يخلو اما ان يستعمل في الثاني ويشتهر فيه دون الاول اولا (فان اشتهر فى) المعنى (الثانى) وترك استعماله في الاول بدون القرينة لا انه لايستعمل فيه أصلا (فمنقول ينسب الى الناقل) فان كان الناقل هو العرف العام فعرفي كالدابة وان كان الشرع فشرعى كالصلاة والصوم وان كان العرف الخاص فاصطلاحى كاصطلاح النحاة والبيانيين وغيرهم (والا) يشتهر فى الثانى ويترك استعماله فى الاول (فحقيقة) ان استعمل فى المعنى المنقول عنه كالاسد للحيوان المعلوم (ومجاز) ان استعمل في المنقول اليه كالاسد للرجل الشجاع فانه وضع اولاً للحيوان المفترس ثم نقل الى الرجل الشجاع لعلاقة بينهما وبعد ان نجز الكلام على تقسيم المفرد بحسب اللفظ اخذ في تقسيمه بحسب المعنى فقال (فصل المفهوم) وهو الحاصل في العقل من اللفظ ويقال له معنى من حيث قصده باللفظ ومفهوم من حيث فهمه منه فهو اما جزئى او كلى لانه (ان امتنع) واستحال عند العقل حين حصوله فيه (فرض) اي تقدير وتجويز (صدقه) وحمله (على كثيرين فجزئي) حقيقى بدليل المقابلة بالكلى والا فالجزئي قد يكون اضافياً بالنسبة الى ما هو اعم كالحيوان فانه جزئي بالنسة الى الجسم النامى وكلى بالنسبة الى الانسان فالجزئي الحقيقى كذات زيد فانه اذا حصل عند العقل استحال فرض صدقه على كثيرين (والا)

يمتنع ما ذكر بان امكن فرض صدقه على كثيرين (فكلى) وهو بالنظر الى الوجود الخارجى ستة اقسام لانه ان (امتنعت) اي استحالت (افراده) في الخارج كالجمع بين الضدين واللاشىء فانه كلى ممتنع الافراد وهذا القسم الاول (او امكنت) افراده في الخارج (و) لكنها (لم توجد) فيه كالغول والعنقاء وبحر من زئبق فانه كلى ممكن وجود افراده في الخارج لكن ما وجدت وهذا القسم الثاني (او وجد) من افراده في الخارج الفرد (الواحد فقط مع امكان) وجود (الغير) اي غير هذا الفرد من بقية الافراد كالشمس فانه كلى وجد له في الخارج فرد واحد فقط ويمكن وجود الافراد الاخر وهذا القسم الثالث (او) وجد من افراده في الخارج فرد واحد فقط ولم يوجد الغير لا مع امكانه بل مع (امتناعه) كمفهوم واجب الوجود فانه كلى ولم يوجد الا فرد واحد فقط وهذا القسم الرابع (او) وجد (الكثير) من افراده فى الخارج اما (مع التناهى) اي تناهى الافراد ووقوفها عند حد ووصولها الى عدد محصور كالكوكب السيار فانه كلى كثير الافراد في الخارج لكنها منحصرة في عدد وهذا القسم الخامس (او) وجد الكثير لا مع التناهى بل مع (عدمه) كمعلوم الله تعالى ومقدوره فانه كلى ووجد الكثير من افراده فى الخارج وليست متناهية وهذا القسم السادس ثم اراد ان يبين النسبة بين الكليين فقال (والكليان) لابد ان يكون بينهما احد النسب الاربع التباين والتساوي والعموم والخصوص المطلق والوجهى وذلك لانهما (ان تفارقا) تفارقا (كليا) بحيث لايصدق شيء منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر (فمتباينان) كالانسان والفرس فان كل واحد منهما متفارق عن الآخر فى جميع الصور فلا يصدق شيء من الانسان على شيء مما يصدق عليه الفرس وبالعكس (والا) يتفارقا تفارقا كليا

بان لم يتفارقا اصلا او تفارقا جزئياً فلا يخلو اما ان يتصادقا في
جميع الصور او يتصادقا فى بعضها فان تصادقا فى جميع الصور فاما
ان يتصادقا كليا من الجانبين او من جانب واحد (فان تصادقا)
تصادقا (كليا من الجانبين) بان يصدق كل واحد منهما على كل ما
يصدق عليه الاخر (فمتساويان) كالانسان والناطق فان كل واحد
منهما يصدق على جميع ما يصدق عليه الاخر فيقال كل انسان ناطق
وكل ناطق انسان (ونقيضاهما) اي ونقيضا الكليين المتساويين ونقيض
كل شيء رفعه فنقيض انسان مثلاً لا انسان (كذلك) متساويان
فيصدق كل واحد منهما على ما يصدق عليه الاخر فكما ان انسان
وناطق متساويان كذلك نقيضاهما متساويان فيقال كل لا انسان
لا ناطق وكل لا ناطق لا انسان (او) تصادقا كليا لا من الجانبين
بل (من جانب) واحد بان يصدق احدهما على كل ما يصدق عليه
الآخر من غير عكس (فاعم واخص مطلقاً) اي فبينهما العموم والخصوص
المطلق كالحيوان والانسان فان الحيوان يصدق على جميع ما يصدق
عليه الانسان من غير عكس والصادق على كل الافراد اعم مطلقا
والاخر اخص مطلقاً (ونقيضاهما) اي ونقيضا ما بينهما عموم وخصوص
مطلق كاللاحيوان واللا انسان (بالعكس) اي بعكس المعنيين فنقيض الاعم
اخص من نقيض الاخص ونقيض الاخص اعم من نقيض الاعم مثلا
لا انسان ولا حيوان فلا انسان اعم مطلقاً من لا حيوان ولا حيوان
اخص مطلقاً من لا انسان لان لا انسان يصدق على الحيون وغيره
من لاحيوان ولا حيوان لايصدق الا على ما ليس بحيوان هذا
ان تصادقا فى جميع الصور واما ان تصادقا فى بعضها فاشار اليه
بقوله (والا) اي وان لم يتصادقا في جميع الصور بل فى بعضها بان
يصدق كل واحد منهما على بعض ما يصدق عليه الاخر فقط

(فمن وجه) اي فهما اعم واخص من وجه وضابطه ان يجتمعا في مادة وينفرد كل منهما في مادة اخرى كالحيوان والابيض فكل منهما يصدق على افراد الاخر وينفرد عنه في شيء آخر فان الحيوان يصدق على الابيض فى الحيوانات البيض وينفرد عنه فى الحيوانات السود والابيض يصدق على الحيوان من جهة بياضه فى الحيوانات البيض وينفرد عنه فى الثلج فانه ابيض وليس بحيوان فقد اجتمعا في مادة وهى الحيوان الابيض وانفرد كل منهما في مادة اخرى فانفرد الابيض فى الثلج من جهة بياضه لانه ليس بحيوان وانفرد الحيوان فى الحيوان الاسود لانه لنس بابيض (وبين نقيضيهما) اي نقيضى الكليين اللذين بينهما العموم والخصوص الوجهى (تباين جزئى) وهو صدق كل من الكليين بدون الاخر فى الجملة فان صدقا معاً ايضاً كان بينهما عموم من وجه وان لم يصدقا معاً اصلا كان بينهما التباين الكلى فالتباين الجزئي يتحقق فى ضمن العموم من وجه والتباين الكلى ايضاً فالامران اللذان بينهما عموم من وجه قد يكون بين نقيضيهما العموم من وجه كالحيوان والابيض فان النسبة بينهما العموم الوجهى وبين نقيضيهما وهما اللاحيوان واللاابيض عموم من وجه ايضاً فانهما يصدقان معاً في الحجر الاسود مثلا ويتحقق اللاحيوان بدون اللاابيض فى الحجر الابيض ويتحقق اللاابيض بدون اللاحيوان فى الحيوان الاسود كالغراب وقد يكون بين نقيضيهما تباين كلى كالحيوان واللاانسان فان بينهما عموماً من وجه اذ يصدق كل منهما فى الفرس ويصدق الحيوان بدون اللاانسان فى زيد ويصدق اللاانسان بدون الحيوان في الحجر وبين نقيضيهما وهما اللاحيوان والانسان مباينة كلية لتفارقهما في جميع الصور فاذا قيل ان النسبة هناك هى المباينة الجزئية كان حاصله ان النسبة فى بعض الصور مباينة كلية وفى بعض اخر عموم

من وجه فلذا قالوا ان بين نقيضى الاعم والاخص من وجه تبايناً جزئياً لا العموم من وجه فقط ولا التباين الكلى فقط (كالمتباينين) اي كما ان بين نقيضى الاعم والاخص من وجه تبايناً جزئيا كذلك بين نقيضى المتباينين تباين جزئي لانهما ان تفارقا تفارقا كلياً كاللاموجود واللا معدوم فالتباين الكلى لان اللا موجود فى قوة المعدوم واللا معدوم في قوة الموجود وهما متفارقان في جميع الصور والا فالعموم من وجه كاللاانسان واللاحجر فانهما يجتمعان في الشجر ويتفارقان فى الحجر وزيد وانما اخر المصنف رحمه الله تعالى بيان النسبة بين نقيضى المتباينين ولم يذكرها هناك لامرين الاول قصد الاختصار بقياسه على نقيض الاعم والاخص من وجه والثاني انه لما كان بينهما التباين الجزئي وهو موقوف تصوره على تصور فرديه العموم من وجه والتباين الكلى فقبل ذكر فرديه كليهما لايتأتى ذكره فلذا اخره (وقد يقال) اى يطلق (الجزئي) يعنى كما ان الجزئي يقل للجزئي الحقيقي المذكور آنفاً كذلك يقال (للاخص) من شىء آخر اي يطلق على كل مفهوم اخص من غيره مثل الانسان فانه اخص من الحيوان فيكون جزئياً بالنسبة الى غيره ويخص هذا بالجزئى الاضافي وذاك بالحقيقي وغرضه بذلك بيان ان الجزئى يطلق بالاشتراك على ما يمتنع فرض صدقه على كثيرين وعلى كل اخص تحت اعم الا ان الاول يقيد بالحقيقي والثاني بالاضافى (وهو) بالمعنى الثانى (اعم) منه بالمعنى الاول اذ كل جزئى حقيقي فهو اضافى ولا عكس ثم اراد بعد تميم الكلام على مباحث الالفاظ ان يتكلم على الكليات الخمس التى هى مبادي احد طرفي هذا الفن فقال (والكليات) بحسب استقراء العقل (خمس) لان الكلى اذا نسب الى ما تحته من الافراد فاما ان يكون تمام ما هيتها وهو النوع او جزء

ما هيتها فان كان تمام المشترك بين شيء منها وبين بعض آخر فهو الجنس والا فهو الفصل ويقال لهذه الثلاثة ذاتيات او خارجا عنها ويقال له العرضى وهو اما ان يختص بافراد حقيقة واحدة او لا يختص فالاول الخاصة والثاني العرض العام فانحصرت الكليات حينئذٍ فى خمس (الاول) منها (الجنس وهو) الكلى (المقول) اي المحمول (على الكثرة المختلفة الحقيقة) الكثرة هى قبول الانقسام وضدها الوحدة وهى عدم قبوله لكن جرت عادة المناطقة بان يعبروا عن الكثير بالكثرة وعن الواحد بالوحدة فكانه قال على الكثيرين المختلفين بالحقيقة (في جواب) السؤال : (ما هو) كالحيوان واعلم ان السؤال عن الشيء اما ان يكون عن حقيقته او عن مميزه عما يشاركه والموضوع للاول ما وللثاني اي فالمقول على الكثرة جنس يشمل الكليات الخمس والمختلفة الحقيقة في جواب ما هو فصل اخرج به النوع لانه يقال على الكثرة المتفقة والعرض العام لانه لا يقال في الجواب اصلا والفصل والخاصة لانهما يقالان فى جواب اي شيء فالحيوان جنس لانه يصح حمله على ما ذكر فاذا قيل الانسان والغزال والفرس ما هو صلح لان يحمل في جواب ذلك على ما ذكر في السؤال بان يقال حيوان اي المذكور حيوان ثم الجنس اما قريب او بعيد (فان كان الجواب) بهذا الكلى (عن الماهية وعن بعض المشاركات) لها فيه ﴿هو الجواب عنها﴾ اى الماهية ﴿وعن الكل﴾ اى كل ما يشاركها فيه ﴿فقريب﴾ اى فهو جنس قريب ﴿كالحيوان﴾ فانه جواب عن الانسان وعن بعض ما يشاركه في الحيوانية كالاسد مثلا وكذلك يكون جوابا عنه وعن جميع ما يشاركه فيها فاذا قيل مثلا ما الانسان والاسد كان الجواب الحيوان واذا قيل ما الانسان والفرس والغزال والشاة والجمل الى غير ذلك كان الجواب الحيوان ايضا ﴿والا﴾ يكن الجواب

عن الماهية وعن بعض المشاركات هو عين الجواب عن الماهيةوعن كل المشاركات او عن بعض آخر منها بل يكون الجواب عنها وعن بعض ما يشاركها فيه غيرالجواب عنها وعن بعض آخر (فبعيد) اى فهو جنس بعيد (كالجسم النامى) فان النباتات والحيوانات تشارك الانسان فيه وهو الجواب عنه وعن المشاركات النباتية فقط لا الحيوانية فاذا قيل مثلا ما الانسان والشجر كان الجواب الجسم النامى واما اذا قيل ما الانسان والفرس لا يكون الجواب به بل بالحيوان لانهما وان كانا متشاركين في الجسم النامى لكن الفرس ليس مشاركا له فيه فقط بل مشارك له في الحيوانية ايضا التى هى عبارة عن الجسم النامى الحساس المتحرك بالارادة ثم اعلم ان فائدة هذا التقسيم معرفة الحد التام والناقص لان التام ما اشتمل على القريب والناقص على البعيد كما سيأتي ايضاحه (والثاني) من الكليات (النوع وهو) الكلى (المقول) اى المحمول (على الكثرة المتفقة الحقيقة) اى الكثيرين المتفقين بالحقيقة كزيد وبكر وخالد (في جواب) السؤال بـ(ما هو) كالانسان فاذا قيل ما زيد وبكر وخالد كان الجواب الانسان ولا يضر اختلافهم في الصور لانه عرض غير معتبر في ماهية تلك الافراد فالمقول على الكثرة جنس يشمل الكليات الخمس والمتفقة الحقيقة الخ فصل اخرج به الجنس لانه المقول على الكثرة المختلفة والعرض العام لانه لا يقال فى الجواب اصلا والفصل والخاصة لانهما يقالان في جواب اى ثم كما انقسم الجنس الى قسمين كذلك النوع ينقسم الى قسمين واليه اشار بقوله (وقد يقال) اى يطلق ويحمل واشار بقد الى ان استعماله بالمعنى الاول اكثر يعنى ان النوع كما يكون بهذا المعنى المتقدم يكون ايضا بمعنى آخر وهو ما يطلق (على الماهية الكلية) كالحيوان مثلا (المقول عليها وعلى

غيرها﴾ من الماهيات كالشجر مثلا ﴿الجنس﴾ كالجسم النامى وهو نائب فاعل مقول ﴿في جواب ما هو﴾ فالحيوان بهذا المعنى نوع لان الجنس وهو الجسم النامى قد قيل عليه وعلى غيره وهو الشجر فاذا قيل ما الحيوان والشجر وقع الجواب عنهما بالجسم النامى وكذلك الجسم النامى يقال له بهذا المعنى ايضا نوع لان الجسم يقال عليه وعلى غيره ﴿ويخص هذا النوع﴾ اشارة اليه بهذا المعنى الاخير ﴿باسم الاضافي﴾ لان نوعيته بالاضافة الى ما فوقه فمثل الحيوان والجسم النامى مثلا نوع بالاضافة الى ما فوقهما من الجسم النامى والجسم وليسا بنوع حقيقى اذ لا يقالان على الكثرة المتفقة بل على الكثرة المختلفة ﴿كالاول﴾ اى كما ان النوع الاول الذى هو مقول على الكثرة المتفقة يخص ﴿ب﴾ اسم ﴿الحقيقى﴾ لان نوعيته بالنظر الى حقيقته المتحدة في افراده لا بالاضافة الى شىء آخر ﴿وبينهما﴾ اى والنسبة بين النوعين ﴿عموم﴾ وخصوص ﴿من وجه لتصادقهما على الانسان﴾ فانه يصدق عليه النوع الحقيقى لانه مقول على الكثرة المتفقة والاضافي لانه ماهية كلية مقول عليها وعلى غيرها وهو الحيوان الجنس وهو الجسم النامى فاذا قيل ما الانسان والحيوان كان الجسم النامى جوابا عنهما فالانسان نوع حقيقى واضافي ﴿وتفارقهما﴾ اى ولتفارق النوعين ﴿في الحيوان والنقطه﴾ فان الحيوان نوع اضافي لا حقيقى اذ لا يقال على الكثرة المتفقة والنقطة نوع حقيقى لا اضافي اذ لا يصح ان يقال عليها وعلى غيرها جنس لانها بسيطة فلو صح ذلك لاندرجت تحت جنس وماله جنس له فصل والجنس والفصل اجزاء فتكون مركبة هذا خلف والنقطة في اصطلاح الحكماء هى عبارة عن طرف الخط والخط مقدار ينقسم في جهة واحدة وهى جهة الطول والنقطة لا تنقسم الى جهة ما ﴿ثم الاجناس﴾ قد ﴿تترتب متصاعدة﴾ بان يكون

جنس فوقه جنس وهكذا وانما قلنا قد تترتب اشارة الى ان الترتب
في الاجناس غير واجب كما هو فى الانواع ايضا فكما يكون نوع اضافي
لا نوع فوقه ولا تحته فيكـون مفردا غير واقع في سلسلة الترتيب
كذلك يكون جنس لا جنس فوقه ولا تحته فيكـون مفردا غير
واقع فى سلسلة الترتيب ايضا ويمثلون له بالعقل بناء على ان الجوهر
ليس جنسا له وان العقول العشرة مختلفة الحقيقة او بنـاء على ان
الجوهر جنس له وان العقول العشرة متفقة الحقيقة والمعتبر في ترتب
الاجناس التصاعد (الى) الجنس (العالى ويسمى) ذلك الجنس العالي
(جنس الاجناس) كالجوهر مثلا الحيوان جنس وفوقه جنس هو
الجسم النامى وهو جنس وفوقه جنس هو الجسم المطلق وهو جنس
وفوقه جنس هو الجوهر وهو جنس الاجنـاس اذ لا جنس فوقه
(والانواع) الاضـافية اذ الحقيقية يستحيل ترتبها والا لكان النوع
الحقيقي جنساً وهو باطل (قد تترتب) كما تترتب الاجناس الا ان
ترتبها بعكس ترتب الاجناس اذ ترتبها متصاعدة كما مر واما الانواع
فتترتب (متنازلة) بان يكون نوع تحته نوع وهكذا فالمعتبر في ترتبهـا
التنازل (الى) النوع (السافل ويسمى) ذلك النوع السـافل (نوع
الانواع) مثلا الجسم نوع اضافي وتحته نوع هو الجسم النامى وهو
نوع وتحته نوع هو الحيوان وهو نوع وتحته نوع هو الانسان وهو
نوع الانواع اذ لا نوع تحته ووجـه اختـلاف الانواع والاجناس
تصاعداً وتنـازلا في الترتب ليس هذا المختصر محله (و) الاجناس
والانواع الكائنة (ما بينهما) اي ما بين السافل والعالي من الاجناس
والانواع (متوسطات) لانها ليست عالية ولا سافلة بل متوسطـة
بينهما كالجسم النامى والجسم المطلق في مراتب الاجناس والجسم النامي
والحيوان في مراتب الانواع (الثالث) من الكليات (الفصل و) عرفوه

بقولهم ﴿هو﴾ الكلى ﴿المقول﴾ اي المحمول ﴿على الشيء في جواب﴾ السؤال بـ ﴿اي شيء هو في ذاته﴾ اي حال كونه مندرجا في ذاته كالناطق بالنسبة الى الانسان مثلا فاذا قيل الانسان اي شيء هو في ذاته يعنى اخبرني عن المميز للانسان عن مشاركاته في جنسه حال كون هذا المميز داخلا في ذاته فالجواب الناطق مثلا وهو الفصل فالمقول على الشيء جنس يشمل الكليات وفي جواب اي شيء الخ فصل اخرج البواقى لان النوع والجنس لا يقالان في جواب اي شيء هو بل في جواب ما هو كما سبق والعرض العام لا يقال في الجواب اصلا والخاصة وان كانت تقال في جواب اي شيء هو لكن لا في ذاته بل في عرضه ثم الفصل اما ان يميز النوع عن مشاركه في الجنس القريب او البعيد ﴿فان ميز﴾ ه ﴿عن المشارك﴾ له ﴿في الجنس القريب﴾ كالحيوان ﴿ف﴾ هو فصل ﴿قريب﴾ كالناطق بالنسبة للانسان فانه ميزه عن مشاركه في الحيوانية ﴿او﴾ ميزه عن المشارك في الجنس ﴿البعيد﴾ كالجسم النامى ﴿ف﴾ هو فصل ﴿بعيد﴾ كالحساس بالنسبة للانسان فانه ميزه عن مشاركه في الجسم النامى وللفصل تقسيم آخر باعتبار آخر وذلك ان له نسبة الى الماهية التي هو فصل مميز لها وهى النوع ونسبة الى الجنس الذي يميز الماهية عنه من بين افراده فهو بالاعتبار الاول مقوم وبالاعتبار الثاني مقسم واليه اشار بقوله ﴿واذا نسب﴾ الفصل ﴿الى ما﴾ اى النوع الذى ﴿يميزه﴾ عن غيره من المشاركات ﴿ف﴾ هو فصل ﴿مقوم﴾ ويقال له محصل ومتمم للماهية بمعنى انه داخل في قوامها وجزء لها كتقويم الناطق للانسان لانه قوم حقيقة الانسان وتممها لانه جزء لها ﴿و﴾ اذا نسب ﴿الى ما﴾ اى الجنس الذي ﴿يميز﴾ الفصل النوع ﴿عنه ف﴾ هو فصل ﴿مقسم﴾ لذلك الجنس يعنى انه محصل قسم له فانه اذا انضم الى الجنس صار المجموع قسما من الجنس ونوعا له بمعنى

انه محصل قسمين له مثلا الناطق اذا انضم الى الحيوان صار حيوانا ناطقاً وهو قسم من الحيوان لا ناطقاً وغير ناطق فان غير الناطق وان كان قسما من الحيوان لكن قد حصل من انضمام عدم النطق اليه لا من انضمام النطق كما ان الناطق قسم منه حصل بانضمام النطق اليه فاذا قسمنا الحيوان الى هذين القسمين ناطق وغير ناطق كان هناك امران مقسمان له كل واحد منهما محصل قسم واحد له فمن قال ان الناطق يقسم الحيوان الى قسمين نظر الى ان الحيوان اذا قيس الى الناطق وجوداً وعدماً حصل له قسمان فالناطق مثلا ان نسب الى ما يميزه كالانسان يكون مقوماً له وان نسب الى ما يميز عنه كالحيوان يكون مقسما له ﴿و﴾ الفصل ﴿المقوم ل﴾ لجنس والنوع ﴿العالي﴾ اي الفوقاني ليشمل المتوسطات ﴿مقوم للسافل﴾ اي التحتاني منهما يعنى ان كل فصل مقوم للعالي مقوم للسافل لان مقوم العالي جزء للعالي والعالي جزء للسافل وجزء الجزء جزء فالفصل المقوم للجسم مقوم للجسم النامى والمقوم للجسم النامى مقوم للحيوان والمقوم للحيوان مقوم للانسان ﴿ولا عكس﴾ فليس كل مقوم للسافل مقوماً للعالي فان الناطق مثلا فصل مقوم للسافل الذى هو الانسان وليس مقوماً للعالي الذي هو الحيوان نعم بعض ما يقوم السافل يقوم العالي كالنامى فانه مقوم للحيوان الذى هو السافل ويقوم العالي الذي هو الجسم لان الجسم داخل فى حقيقة الحيوان ﴿و﴾ الفصل ﴿المقسم بالعكس﴾ اى بعكس الفصل المقوم فكل مقسم للسافل مقسم للعالي لان السافل قسم من العالي وكل فصل حصل للسافل قسما فقد حصل للعالي قسما لان قسم القسم قسم اذ الاعلى محقق في الاسفل فاذا تحقق الاسفل في اقسام فقد تحقق الاعلى في هذه الاقسام مثلا الناطق قسم للحيوان والحيوان قسم للنامى فالناطق قسم لقسم النامى الذى هو الحيوان وكل قسم لقسم

النامى قسم للنامى فالناطق قسم للنامى ولا عكس فليس كل فصل يقسم العالي يقسم السافل كالناطق مثلا فانه مقسم للحيوان الذى هو العالي وليس بمقسم للانسان الذى هو السافل نعم بعض ما يقسم العالي يقسم السافل كالناطق ايضاً فانه مقسم للعالي الذي هو الجسم فانه يقسم الى ناطق وغير ناطق بالنظر الى قياسه اليه وجوداً وعدماً ويقسم الحيوان ايضاً الذى هو السافل الى الانسان وغيره كذلك والقسم (الرابع) من الكليات (الخاصة وهو) الكلى (الخارج عن الماهية) اي الذى ليس عين الماهية ولا جزء منها بل عرض لها (المقول) اى المحمول (على ما تحت حقيقة واحدة فقط) اى على افراد مشمولة لحقيقة واحدة (قولا عرضياً) ذكره لا للاحتراز عن شيء بل لبيان الواقع توضيحاً وتبعاً للقوم اذ التعريف قد تم بما قبل لان قوله الخارج يخرج الجنس والفصل والنوع لانها ليست خارجة بل داخلة وقوله فقط يخرج العرض العام لانه مقول على افراد حقيقة واحدة وعلى غيرها كما سيجيء فلم يبق ما يحترز عنه بذلك واعلم ان الخاصة كما تكون للنوع تكون للجنس كالماشى فانه خاصة للحيوان ولا يلزم من كونها خاصة للجنس ان تكون خاصة للنوع بخلاف العكس فكل خاصة للنوع خاصة للجنس بمعنى انها لا تجاوزه الى غيره ولا عكس والقسم (الخامس) من الكليات (العرض العام وهو) الكلى (الخارج) عن الماهية (المقول) اى المحمول (عليها) اى على الحقيقة (وعلى غيرها) يعنى ان العرض العام هو ماخرج عن الماهية وصدق عليها وعلى غيرها كالمتحرك بالنسبة الى الانسان فانه خارج عن ماهيته ويصدق عليها وعلى غيرها كان يقال الانسان متحرك الفرس متحرك وقوله الخارج يخرج غير الخاصة من الكليات وقوله وعلى غيرها يخرج الخاصة لانها مقولة على افراد حقيقة واحدة كما تقدم ثم اراد

ان يبين اقسام كل من الخاصة والعرض العام فقال ﴿وكل منهما﴾ اى من الخاصة والعرض العام ﴿ان امتنع انفكاكه﴾ اي انفكاك كل واحد منهما ﴿عن الشيء﴾ اى لا يجوز ان يفارقه وان وجد في غيره ﴿فلازم﴾ اي فيقال للخاصة خاصة لازمة وللعرض العام عرض لازم واللازم ينقسم الى قسمين لانه اما ان يكون لازماً ﴿بالنظر الى الماهية﴾ وهو الذى لا ينفك عنها ذهناً ولا خارجا بمعنى انه اذا نظر للماهية في ذاتها بقطع النظر عن وجودها وعدمه يحكم العقل بامتناع انفكاكه عنها كالزوجية للاربعة فالزوج عرض لازم للاربعة فحيث وجدت الاربعة ذهناً او خارجا كانت متصفة به ﴿او﴾ يكون لازماً بالنظر ﴿الى الوجود﴾ وهو الذى لا يمكن وجود الماهية الا معه وان امكن تصورها بدونه بمعنى ان العقل لا يحكم بامتناع انفكاكه الا مع ملاحظة الوجود للماهية كالتحيز للجسم فان الحيز لازم للجسم بالنظر الى الوجود اذ لا يحكم العقل بامتناع انفكاكه عن الجسم الا مع ملاحظة وجوده فاذا تصورنا الجسم ربما لا يخطر في بالنا الحيز نعم اذا وجد الجسم فلا بد ان يوجد الحيز ثم اللازم مطلقاً اما ﴿بين﴾ وهو الذى ﴿يلزم تصوره من تصور الملزوم﴾ فقط اي ما يلزم من تصور الملزوم تصور لازمه وهو اللازم البين بالمعنى الاخص المعتبر في الدلالة الالتزامية عند المحققين سواء كان لازماً في الذهن والخارج معاً كالزوجية بالنسبة الى الاربعة المتصورة بمفهومها المخصوص وهو عدد ذو زوجين وكالضوء للشمس فانك متى تصورت الشمس بانها كوكب نهاري تتصور الضياء لها او في الذهن فقط كالبصر بالنسبة للعمى فانه يلزم من تصور العمى تصور البصر فهو لازم في الذهن فقط وليس بلازم في الخارج بل مناف ﴿او﴾ يلزم ﴿من تصورهما﴾ اي تصور اللازم والملزوم ﴿الجزم باللزوم﴾ بينهما سواء لزم من تصور الملزوم تصور اللازم كالزوجة بالنسبة

للاربعة او لا كمغايرة الانسان للفرس مثلا فانه لا يلزم من تصور الانسان تصور المغايرة المذكورة لكن اذا فهم الانسان وفهمت المغايرة المذكورة جزم باللزوم بينهما يعني ان احدهما لازم والاخر ملزوم بدون دليل وهذا هو اللازم البين بالمعنى الاعم فاللازم البين بالمعنى الاخص يدخل فيه كما لا يخفى ﴿او غير بين﴾ بالرفع عطف على قوله بين اي اللازم اما بين وهو ما تقدم واما غير بين ﴿وهو بخلافه﴾ اي بخلاف البين وهو ما لا يلزم من تصور الملزوم فقط او اللازم ايضاً الجزم باللزوم بينهما بل يتوقف على الدليل كالحدوث اللازم للعالم فانه يحتاج الى دليل وهو تغيره فتحصل ان اللازم ينقسم الى بين وغير بين والبين ينقسم الى بين بالمعنى الاخص وبين بالمعنى الاعم وقد علمت جميع ذلك كما تقدم في الكلام على الدلالات الثلاث مع زيادة على ما هنا ﴿والا﴾ اى وان لم يمتنع انفكاكه عن الشيء (فعرض مفارق) اي جائز الانفكاك عنه سواء فارقه بالفعل او لا وهو قسمان لانه اما (يدوم) لمعروضه كحركة الكواكب فهي حركة دائمة من حين ما انشأها الله تعالى ويمكن ان تقف (او يزول) عن معروضه وزواله اما (بسرعة) كالضحك بالفعل وحمرة الخجل وصفرة الوجل فانه عرض مفارق بسرعة (او بطء) كالشباب فانه عرض مفارق ببطء وبعد ان انهى الكلام على مباحث الكلي ذكر اعتباراته فقال (خاتمة) اى هذه خاتمة لمباحث الكلي (مفهوم الكلي) اي ما يطلق عليه لفظ الكلي يعني المفهوم الذي لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين (يسمى كلياً منطقياً) فان المنطقي يقصد من الكلي هذا المعنى (ومعروضه) اى معروض هذا المفهوم الذى تعرض له هذه الكلية ويوصف بها كالانسان فانه كلي صدق على الانسان وعرض له يعني الافراد التى صدق عليها معروضه تسمى كلياً (طبيعياً) لوجوده وتحققه في الطبائع

يعنى في الخارج (والمجموع) المركب من هذا العارض والمعروض اى من
الكلى المنطقى والطبيعى يسمى كلياً (عقلياً) لعدم تحققه الا في العقل
يعنى ان الكلى الطبيعى حالة كونه موصوفا بانه لا يمتنع فرض صدقه
على كثيرين اى بالكلى المنطقى يقال له كلى عقلي اي انه لا يوجد
الا فى العقل لان ملاحظة الانسان بانه يصدق على كثيرين انما هى في
العقل (وكذا الانواع الخمسة) اي وكذا انواعه الخمسة من الجنس
والفصل والخاصة والعرض العام يجري فى كل منها هذه الاعتبارات
الثلاث مثلا الجنس باعتبار مفهومه وهو المقول على الكثرة المختلفة
الحقيقة فى جواب ما هو يقال له جنس منطقى وباعتبار معروضه
اي صدق هذا المفهوم على الحيوان مثلا يقال له جنس طبيعى لانه
من الاوصاف التى توجد في الطبيعة والمجموع من كل منهما اي الجنس
الطبيعى حالة كونه موصوفاً بانه يقال على الكثرة المختلفة الحقيقة في
جواب ما هو اي بالكلى المنطقى يقال له الجنس العقلي وقس البواقى
ولا يضر جعل ما ذكر انواعا للكلى لانها انواع باعتبار وجنس وفصل
وخاصة وعرض عام باعتبار آخر مثلا الحيوان باعتبار اندراجه تحت
مفهوم الكلى نوع منه وباعتبار مقوليته على الكثرة المختلفة الحقيقة
جنس ويقال مثله في البقية (والحق وجود) الكلى (الطبيعى) اي انه
قد يكون موجوداً في الخارج لا ان كل كلى طبيعى موجود فيه اذ من
الكليات الطبيعية ما هو معدوم كالعنقاء ووجوده في الخارج (بمعنى
وجود اشخاصه) وافراده لا بمعنى وجوده استقلالا مثلا اذا قيل
الانسان موجود في الخارج فالمعنى ان اشخاصه موجودة فيه واما
الكلى المنطقى والكلى العقلي فلم يثبت وجودهما في الخارج بل وجودهما
بملاحظة العقل فقط ولما تم الكلام على مبادى التصورات اخذ في
بيان مقاصدها فقال (فصل) في بيان المعرف واقسامه ويقال له القول

الشارح والتعريف (معرف الشيء ما يقال) اي يحمل (عليه) اي على ذلك الشيء وهو المعرف بالفتح (لافادة تصوره) اى لافادة حصول صورته في العقل اما بالكنه اي بالذات والحقيقة كما في الحد التام واما بوجه يميزه عن جميع ما عداه كما فى الحد الناقص والرسم (ف) لهذا (يشترط) في المعرف بالكسر (ان يكون مساويا) للمعرف بالفتح بان يتصادقا كلياً من الجانبين بحيث يصدق كل منهما على جميع افراد الاخر وان يكون (اجلى) واوضح منه وحيث اشترط في المعرف ان يكون مساويا اجلى (فلا يصح) التعريف (بالاعم) عموماً وجهياً او مطلقاً لكونه غير مانع من دخول افراد الغير فيه (و) لا ب (الاخص) لكونه غير جامع لافراد المحدود فيوهم ان بعض افراده ليست منه والمباين بطريق الاول لانه فى غاية البعد عنه (و) لا ب (المساوى للمعرف بالفتح (معرفة) اى وجهالة بان يكون العلم باحدها مع العلم بالاخر والجهل كذلك لان المعرف يجب ان يكون اقدم من المعرف لانه علة له والعلة مقدمة على المعلول وما يساوي الشيء في المعرفة والجهالة لا يكون اقدم معرفة فلا يجوز تعريف الحركة بما ليس بسكون لتساويهما معرفة وجهالة لان من علم احدها علم الآخر ومن جهل احدها جهل الاخر (و) لا ب (الاخفى) لانه اذا لم يصح بالمساوى لم يصح بالاخفى بالطريق الاولى (والتعريف بالفصل القريب حد) لانه بالذاتي فقط (وبالخاصة) اللازمة (رسم) لانه غير مشتمل على الذاتي فقط (فان كان) الفصل القريب او الخاصة (مع الجنس القريب فتام) اى فحد تام ان كان بالجنس والفصل القريبين ورسم تام ان كان بالخاصة والجنس القريب (والا) اي وان لم يكن الفصل القريب مع الجنس القريب ولم تكن الخاصة معه (فناقص) اى فحد ناقص ان كان بالفصل القريب وحده او به وبالجنس البعيد ورسم ناقص ان كان بالخاصة وحدها او بها وبالجنس

البعيد فالمعرف اربعة اقسام الاول الحد التام وهو ما تركب من
جنس الشيء وفصله القريبين كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان
الثاني الحد الناقص وهو ما تركب من جنس الشيء البعيد وفصله
القريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان او من فصله القريب فقط
كالناطق بالنسبة له الثالث الرسم التام وهو ما تركب من جنس
الشيء القريب وخاصته اللازمة له كالحيوان الضاحك بالنسبة الى الانسان
الرابع الرسم الناقص وهو ما تركب من جنس الشيء البعيد وخاصته
كالجسم الضاحك بالنسبة الى الانسان او من خاصته فقط كالضاحك
بالنسبة له وانما قيدنا الخاصة باللازمة لان المفارقة غير معتبرة فلا يصح
التعريف بها لانها تعرض للشيء في حال دون آخر فلو قلنا في
تعريف الانسان انه كاتب او ضاحك بالفعل يصير المعنى ان الانسان
اذا وقع منه الكتابة او الضحك بالفعل يكون انسانا وذا غير صحيح
فلا بد حينئذ من التعريف بالخاصة اللازمة فيقال مثلا الانسان كاتب
او ضاحك بالقوة ﴿ولم يعتبروا﴾ يعني متأخري المنطقيين ﴿التعريف
بالعرض العام﴾ اصلا لعدم افادته الامتياز عن جميع ما عدا المعرف
ولا الاطلاع على شيء من الذاتيات والظاهر انهم لم يعتبروه بانفراده
واما اذا كان بمجموع عرضيات للمعرف تختص جملتها به كتعريف
الانسان بانه ماش على قدميه مستقيم القامة مثلا فهو معتبر عندهم
لانه تعريف بخاصة مركبة كما صرح به بعضهم واما المتقدمون فانهم
اعتبروه مطلقا لافادته تصورا لا يحصل بدونه وجعلوا التعريف
المشتمل عليه رسما ناقصا ﴿وقد اجيز في﴾ التعريف ﴿الناقص ان
يكون اعم﴾ من المعرف هذا اشارة الى ما اجازه المتقدمون حيث
حققوا انه يجوز التعريف بالذاتي الاعم كتعريف الانسان بالحيوان
فيكون حدا ناقصا او بالعرض الاعم كتعريفه بالماشي فيكون رسما

ناقصا بل جوزوا التعريف بالاخص ايضا كتعريف الحيوان بالضاحك مثلا وانما لم يذكره المصنف اعتمادا على فهم المتعلم واختصارا بالعبارة لان قرب الاخص الى المعرف اكثر من قرب الاعم فاذا جوزوا التعريف بالاعم فتجويز الاخص بالاولى والحاصل ان التعريف بالاعم والاخص لم يجز عند المتأخرين مطلقا في التام والناقص وعند المتقدمين لم يجز في التام ايضا واما في الناقص فجائز ﴿كاللفظى﴾ اى كما اجيز في التعريف اللفظى ان يكون اعم واخص ﴿وهو﴾ اى التعريف اللفظى ﴿ما يقصدبه تفسير مدلول اللفظ﴾ اى بان يكون اللفظ غير واضح الدلالة على المعنى فيفسر بلفظ دلالته على ذلك المعنى اوضح مرادف كقولنا الغضنفر الاسد والعقار الخمر او اعم كقولنا السعدان نبت او اخص كقول اهل اللغة اللهو اللعب وبعد فراغه من مباحث التصورات مباديها ومقاصدها التى هى المقصد الاول من هذا الفن شرع فى التصديقات التى هى المقصد الثاني فقال ﴿المقصد الثانى في التصديقات﴾ ولها مبادٍ ومقاصد فمباديها القضايا واحكامها ومقاصدها القياس والحجة وقدم الكلام على المبادى لتوقف المقاصد عليها فقال ﴿القضية﴾ فعيلة بمعنى مفعوله اى مقضى فيه وسميت بذلك لتضمنها للقضاء بمعنى الحكم ﴿قول﴾ سواء كان ملفوظا او معقولا ليشمل الملفوظة والمعقولة وهو جنس يشمل القضية وغيرها من المركبات وقوله ﴿يحتمل الصدق﴾ وهو المطابقة للواقع ﴿والكذب﴾ وهو عدمها فصل مخرج لجميع المركبات ما عدا القضية واحتماله لهما بالنظر لذاته فيدخل المقطوع بصدقه كاخبار الله تعالى واخبار رسله والمعلوم صدقه بضرورة العقل نحو الواحد نصف الاثنين والسماء فوقنا وكذا المقطوع بكذبه كخبر مسيلمة في دعواه النبوة والمعلوم كذبه بضرورة العقل نحو الواحد ربع الاثنين لان القطع بالصدق في الاول

والكذب في الثاني من جهة المخبر او البداهة ويخرج ما يحتملهما لا لذاته بل للازمه كالانشاآت من الامر والنهى وغيرهما فان قولك اسقنى مثلا وان احتمل الصدق والكذب لكن لا لذاته بل لما استلزمه من قولك انا طالب منك السقيا واعلم ان المركب التام المحتمل للصدق والكذب يسمى من حيث اشتماله على الحكم قضية ومن حيث احتماله الصدق والكذب خبرا ومن حيث افادته الحكم اخبارا ومن حيث كونه جزء من الدليل مقدمة ومن حيث يطلب بالدليل مطلوبا ومن حيث يحصل من الدليل نتيجة ومن حيث يقع في العلم ويسأل عنه مسألة فالذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات ثم القضية اما حملية او شرطية واشار الى الاولى بقوله (فان كان الحكم فيها (بثبوت شيء لشيء) كقولنا زيد كاتب وزيد قام ابوه وزيد قائم قضية وزيد شاعر نقيض زيد ليس بشاعر (او) كان الحكم ب (نفيه) اى نفي شيء (عنه) اى عن شيء كقولنا لا شيء من الانسان بحجر (فحملية) اى فقضية حملية وقد اشتهر ان الحملية ما كان طرفاها مفردين او في قوتهما والامثلة تقدمت وقد اعترض ذلك بدخول الشرطية فيه لانها مؤلفة من مفردين في القوة فانها اذا كانت متصلة في قوة هذا ملزوم لذاك واذا كانت منفصلة في قوة هذا معاند لذاك واجيب بما لا ينهض فالاولى والا سلم ما قاله المصنف رحمه الله تعالى ثم الحملية اما (موجبة) ان كان الحكم فيها بالثبوت (و) اما (سالبة) ان كان الحكم فيها بالنفي وللقضية اربعة اجزاء الاول في الرتبة وان ذكر آخرا المحكوم عليه لان الاصل فيه التقدم نحو زيد في قولك زيد قائم وينحصر في ثلاثة وهى المبتدأ والفاعل ونائبه (ويسمى المحكوم عليه موضوعا) لانه وضع ليحكم عليه بشيء والثاني في الرتبة وان ذكر اولا المحكوم به لان الاصل فيه التأخر نحو قائم في المثال السابق

وينحصر في اثنين الخبر والفعل (و) يسمى (المحكوم به محمولا) لحمله
على شيء والثالث النسبة الكلامية التي هي ثبوت المحمول للموضوع
اى تعلقه وارتباطه به على وجه الثبوت في القضية الموجبة او على
وجه الانتفاء في السالبة والرابع النسبة الخارجية التي هي وقوع ذلك
في الموجبة او عدم وقوعه في السالبة وقد وضع المناطقة لفظا يدل
على النسبة الخارجية مطابقة وعلى النسبة الكلامية التزاما (و) يسمى
عندهم ذلك اللفظ (الدال على النسبة) مطابقة والتزاما (رابطة) لدلالته
على النسبة الرابطة تسمية له باسم مدلوله وهو تارة يكون في قالب
الاسم كهو في نحو قولك زيد هو قائم ويسمى حينئذ رابطة غير
زمانية وتارة يكون فى قالب الفعل ككان في نحو قولك زيد كان
قائماً وتسمى حينئذ رابطة زمانية واليه اشار بقوله (وقد استعير لها)
اى للرابطة لفظة (هو) كما فى المثال الاول (وكان) كما في المثال الثاني
وكثيرا ما تحذف الرابطة استغناء عنها بحركات الاعراب او بالقرينة
فتكون القضية ثنائية حينئذ لاشتمالها على الموضوع والمحمول فقط
واما القضية الثلاثية فهي ما اشتملت عليهما وعلى الرابطة (والا) اى
وان لم يكن الحكم بثبوت شيء لشيء او نفيه عنه (فشرطية) اى
فالقضية حينئذ شرطية لوجود اداة الشرط فيها لفظا او تقديرا
(ويسمى الجزء الاول) من الشرطية (مقدما) لتقدمه في الذكر (و)
يسمى الجزء (الثاني) منها (تاليا) لتلوه الجزء الاول وسيأتي الكلام عليها
في الفصل بعد هذا ويريد الآن ان يبين اقسام الحملية فقال (والموضوع)
في القضيه الحملية (ان كان شخصاً) اي ان كان المحكوم عليه فيها
مشخصاً (سميت القضية مخصوصة) وشخصية لان الحكم فيها على
شيء مشخص كقولنا زيد كاتب (وان كان) الموضوع (نفس الحقيقة)
بقطع النظر عن الافراد (ف) تسمى القضية (طبيعية) لان الحكم فيها

على الحقيقة والطبيعة نحو الحيوان جنس والانسان نوع فان الحكم
بالجنسية والنوعية ليس على افراد الحيوان والانسان بل على حقيقتهما
وطبيعتهما (والا) اى وان لم يكن الحكم فيها على الشخص ولا على
نفس الحقيقة بل يكون الحكم فيها على الافراد فاما ان يبين فيها كمية
افراد الموضوع كلا او بعضاً او لا (فان بين) فيها (كمية افراده) اى افراد
الموضوع (كلا او بعضاً) منصوبان على التمييز (فمحصورة) اى فالقضية
تسمى محصورة لحصر افراد الموضوع وهى اما (كلية) ان كان المبين
فيها كلا موجبة او سالبة نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان
بحجر (او جزئية) ان كان المبين فيها بعضاً موجبة او سالبة ايضاً نحو
بعض الحيوان انسان وليس بعض الحيوان بانسان فالمحصورات اذا اربعة
(وما) اي واللفظ الذى (به البيان) اي الدلالة على الكل او البعض (سور).
اي يسمى سور الاحاطته بالافراد كما ان سور البلد يحصرها ويحيط بها ككل
وجميع وعامة وقاطبة ولام الاستغراق ونحو ذلك مما يدل على الاحاطة
بجميع الافراد في الكلية الموجبة وكبعض وواحد واثنين ونحو ذلك
مما يدل على الاحاطة ببعض الافراد فى الجزئية الموجبة وكلا شيء ولا
واحد وسائر النكرات في سياق النفى ونحو ذلك مما يدل على الاحاطة
بجميع الافراد فى السلب في الكلية السالبة وليس كل وليس بعض وبعض
ليس في الجزئية السالبة فاقسام السور اربعة (والا) اى وان لم يكن
فيها ما يدل على الافراد لا كلا ولا بعضاً (ف) القضية (مهملة) لاهمال
البيان فيها موجبة او سالبة نحو الانسان كاتب والحيوان ليس
بانسان ومحصل هذا التقسيم انه قسم الحملية باعتبار الموضوع
الى شخصية وطبيعية وكلية وجزئية ومهملة وذلك لان الموضوع فيها
اما جزئى حقيقى او كلى وعلى الثانى فاما ان يكون الحكم على نفس
حقيقة هذا الكلى وطبيعته من حيث هى هى او على افراده وعلى

الثاني فاما ان يبين كمية افراد المحكوم عليه كلا او بعضاً اولا يبين ذلك بل يهمل فالاول شخصية والثاني طبيعية والثالث محصورة والرابع مهملة ثم المحصورة ان بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع فكلية وان بين على بعض افراده فجزئية وكلها اما موجبة او سالبة وقد علمت امثلة الجميع مما تقدم (وتلازم) المهملة (الجزئية) اي ان المهملة في قوة الجزئية دائماً يعنى ان كلا منهما يستلزم الآخر اذ كلما صدق الحكم على افراد الموضوع فى الجملة صدق على بعض افراده وبالعكس فيصح استعمال كل منهما محل الاخر (و) اعلم انه (لابد فى) صدق (الموجبة) الحملية (من وجود الموضوع) لان الحكم فى الموجبة بثبوت شيء لشيء وثبوت شيء لشيء فرع وجود المثبت له ضرورة ان مالا وجود له اصلا لايثبت له شيء اصلا فلا بد فى الموجبة من ملاحظة وجود موضوعها في الخارج او فى الذهن ووجوده فى الخارج اما ان يكون (محققا) اي اذا حكمت على الموضوع تحكم عليه باعتبار تحقق وجوده فى الخارج نحو كل غراب اسود بمعنى ان كل غراب موجود فى الخارج هو اسود فى الخارج (وهي) القضية (الخارجية) لان الحكم فيها باعتبار تحقق موضوعها خارجا (او مقدرا) معطوف على محققاً اي او مقدراً وجود موضوعها لامحققاً يعنى كأنك قدرت ثبوت الحكم على تقدير ثبوت الوجود في الخارج مثل كل عنقاء طائر فهنا لاحظت ثبوت الطيران للعنقاء بتقدير وجودها كانك قلت كل مالو وجد وكان عنقاء فهو لو وجد لكان طائراً (ف)هي القضية (الحقيقية) لان الملاحظة فيها الحقيقة اي تقدير الوجود فقط سواء كانت موجودة في الخارج او معدومة مقدرة فاذا كانت معدومة فالحكم مقصور على الافراد المقدرة الوجود كما في المثال المتقدم وان كانت موجودة فى الخارج فالحكم

ليس مقصوراً على افراده الموجودة في الخارج فقط بل عليها وعلى افراده المقدرة الوجود ايضاً نحو كل انسان حيوان فبين الحقيقية والخارجية عموم وخصوص من وجه لانهما يجتمعان في كل انسان حيوان وتنفرد الخارجية في كل غراب اسود والحقيقية في كل عنقاء طائر (او) لم يلاحظ وجود الموضوع في الخارج لا تحقيقاً ولا تقديراً بل لوحظ (ذهناً) فقط يعني اذا حكمت على الموضوع تحكم عليه بملاحظة وجوده في الذهن فقط لان الحكم فيها باعتبار وجود موضوعها في الذهن فقط (ف)هي القضية (الذهنية) نحو كل نوع فهو كلي فهذه القضية ذهنية لان موضوعها انما يلاحظ في الذهن فقط لان افراده باعتبار كونها موصوفة بان تقال على الكثرة المتفقة الحقيقة امر عقلي لا تحقق لها في الخارج ولو تقديراً فلا تدرك الا بالعقل وكقولنا شريك الباري ممتنع فان هذه القضية ذهنية لان افراد موضوعها ليست موجودة في الخارج ولا مقدرة فيه لعدم امكان التقدير لكن موجودة في الذهن فقط هذا كله في الموجبة واما السالبة فانها تقتضي وجود الموضوع ايضاً لكن في الذهن لا في الخارج من حيث ان السلب حكم فلا بد من تصور المحكوم عليه لان السلب يصدق حيث لا وجود للموضوع لانه رفع للايجاب وكما ان الايجاب يرتفع بثبوت نقيض المحمول للموضوع كذلك يرتفع بعدم تحقق الموضوع فالسلب يقتضي الوجود الذهني الذي يقتضيه الحكم الذي هو انما يعتبر حال الحكم اي بمقدار ما يحكم الحاكم بالمحمول على الموضوع كلحظة مثلا وذلك الوجود الذهني الذي يقتضيه الحكم مغاير للوجود الذي يقتضيه ثبوت المحمول للموضوع فان الوجود الثاني انما يعتبر بحسب ثبوت المحمول للموضوع ان دائماً فدائماً وان ساعة فساعة وان خارجا فخارجا وان ذهناً فذهناً فبين الوجودين

مغايرة ظاهرة فالسالبة تشارك الموجبة في اقتضاء الوجود الاول دون الثاني وقد اراد تقسيم القضية الى معدولة ومحصلة فقال(وقد يجعل جرف السلب) كليس ولا وغيرها مما يشاركهما فى معنى السلب(جزء من جزء) اي من جزء القضية (فيسمى) الجزء الذي جعل حرف السلب جزء منه (معدولاً) والقضية معدولة موجبة او سالبة فان جعل جزء من الموضوع فقط فهى معدولة الموضوع مثالها موجبة كل لاحيوان جماد وسالبة لاشىء من لاحيوان بانسان وان جعل جزء من المحمول فقط فهى معدولة المحمول مثالها موجبة كل انسان هو لاحجر وسالبة زيد ليس هو عالم وان جعل جزء منهما فهى معدولتهما مثالها موجبة كل لاحيوان هو لاانسان وسالبة لاشىء من لاحيوان لاجماد ولا يلتبس عليك امر معدولة المحمول مع السالبة لان الفرق بينهما هو تقدم حرف السلب على الرابطة وتأخره عنها فان تقدم عليها فهى السالبة لان حرف السلب قد سلط على النسبة فنفاها نحو كل انسان ليس هو بجماد وان تأخر عنها فهى المعدولة لان حرف السلب عدل به عن اصل مدلوله وهو قطع النسبة نحو كل حيوان هو لاجماد وهذا ظاهر اذا ذكرت الرابطة اما اذا لم تذكر فالمدار على النية والاعتبار فان اعتبر تقدم الرابطة على حرف السلب فمعدولة والا فمحصلة واذا لم يجعل حرف السلب جزء من جزء من القضية فهى المحصلة وهى ايضاً اما محصلة الموضوع فقط او محصلة المحمول فقط او محصلتهما فمحصلة الموضوع عين معدولة المحمول فقط ومحصلة المحمول عين معدولة الموضوع فقط ومحصلتهما ما لايجعل حرف السلب جزء منهما مثالها موجبة كل انسان حيوان وسالبة لاشىء من الانسان بحجر هذا وقد قرع سمعك فيما علمت مما تقدم ان القضية لها محكوم

به ومحكوم عليه ونسبة بينهما وهى الوقوع واللاوقوع فاعلم ان لهذه النسبة كيفية تتكيف بها فى الواقع ونفس الامر وتسمى مادة واللفظ الدال عليها جهة فان ذكر في القضية سميت موجهة والا فتخرج عن كونها موجهة وهى المهمله والى ذلك اشار بقوله (وقد يصرح) في القضية (بكيفية النسبة) وهى اما الضرورة وهى استحالة انفكاك شيء عن شيء واما الدوام وهو عدم انفكاكه عنه وان لم يكن مستحيلا واما الامكان وهو سلب الضرورة واما الاطلاق اى الحصول بالفعل (ف) هى اذا (موجهة وما) اي الذي يحصل (به البيان) اي بيان الكيفية يعنى الدال عليها كالضرورة واللاضرورة مثلا هو (جهة) للقضية ثم ان المتأخرين ومنهم المصنف عددوا القضايا باعتبار الكيفية المذكورة الى خمسة عشر ترجع الى اربعة اقسام الاول الضروريات السبع الثانى الدوائم الثلاث الثالث الممكنتان الرابع المطلقات الثلاث وبوجه آخر ترجع الى قسمين المركبات السبع وهى ما اشتملت على الامكان الخاص او على لادائماً اولا بالضرورة والبسائط الثمان وهى ما لم تشتمل على ذلك وقد بدأ بالبسائط واشار الى تعدادها وتعريفها فقال (فان كان الحكم) في القضية (بضرورة النسبة) ايجابية كانت او سلبية (ما دام ذات الموضوع) موجودة (فضرورية مطلقة) لاشتمالها على الضرورة ولان الحكم فيها غير مقيد بوصف او وقت مثالها موجبة كل انسان حيوان بالضرورة وسالبة لاشيء من الانسان بحجر بالضرورة فقد حكم في المثال الاول بضرورة ثبوت الحيوانية للانسان فى جميع اوقات وجود ذاته وفى الثاني بضرورة سلب الحجرية عنه في جميعها (او ما دام وصفه) موجوداً يعنى وان كان الحكم فيها بضرورة النسبة ما دام وصف الموضوع موجوداً (فمشروطة عامة) لاشتمالها على شرط الوصف ولانها اعم من المشروطة الخاصة التى

ستعرفها في المركبات مثالها موجبة كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتباً وسالبة لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة ما دام كاتباً فقد حكم في الاول بضرورة ثبوت تحرك الاصابع للموضوع مدة دوام وصفه وهو الكتابة وفي الثاني بضرورة سلب سكون الاصابع عن الموضوع مدة دوام وصفه كما علمت (او في وقت معين) يعني وان كان الحكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين (فوقتية مطلقة) لتقييد ضرورة نسبتها بالوقت ولا طلاقها عن قيد اللادوام او اللاضرورة مثالها موجبة بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع وقت الكتابة وسالبة بالضرورة لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع وقت الكتابة فقد حكم في الاول بضرورة ثبوت تحريك الاصابع للموضوع في وقت معين وفي الثاني بضرورة سلب سكون الاصابع عن الموضوع في وقت معين (او غير معين) اي وان كان الحكم منها بضرورة النسبة في وقت غير معين (فمنتشرة مطلقة) لانتشار وقت الحكم فيها وعدم تعيينه ولا طلاقها عن قيد اللادوام مثالها موجبة بالضرورة كل انسان متنفس وقتاماً وسالبة لاشيء من الانسان بمتنفس وقتاماً فقد حكم في الاول بضرورة ثبوت التنفس للانسان في وقت غير معين وفي الثاني بضرورة سلب التنفس عنه في وقت غير معين وهذه الاقسام الاربعة للقضية الضرورية وبقية اقسامها الثلاثة تأتي في المركبات (او) لم يكن الحكم فيها بضرورة النسبة بل (بدوامها) اي بدوام النسبة (ما دام الذات) موجودة اى التى حكم فيها بدوام النسبة للموضوع ما دامت ذاته موجودة (فدائمة مطلقة) لاشتمالها على الدوام ولا طلاقها عن التقييد بوصف او وقت مثالها موجبة كل انسان حيوان دائماً وسالبة لاشيء من الانسان بحجر دائماً فقد حكم في الاول بدوام ثبوت الحيوانية للانسان ما دامت ذاته موجودة وفي

الثاني بدوام سلب الحجرية عنه كما علمت والفرق بين الدائمة والضرورية ان الضرورية تستلزم الدائمة ولا عكس وذلك لان ثبوت المحمول للموضوع اذا كان ضروريا يكون دائماً لامحالة بخلاف العكس لانه قد يكون دائماً ومع ذلك يمكن الانفكاك لان مفهوم الضرورة استحالة انفكاك الشيء عن الموضوع واما مفهوم الدوام فعدم الانفكاك وان لم يكن مستحيلا فالانفكاك في الدائمة ممكن بخلافه في الضرورية فانه مستحيل (او ما دام الوصف) موجوداً اي وان كان الحكم فيها بدوام النسبة ما دام وصف الموضوع موجوداً (فعرفية عامة) لانفهام التقييد بدوام الوصف عرفاً ولو لم يصرح به ولانها اعم من الخاصة التى ستأتي في المركبات مثالها موجبة كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً وسالبة لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتباً والفرق بينها وبين المشروطة العامة كالفرق بين الدائمة والضرورية وهذان القسمان للقضية الدائمة وبقي لها قسم يأتى في المركبات (او) لم يكن الحكم بضرورة النسبة ولا بدوامها بل (بفعليتها) اي بفعلية النسبة يعنى كونها بالفعل (فالمطلقة العامة) لعدم تقييدها بضرورة او دوام اولا ضرورة اولا دوام لان القضيه اذا اطلقت ولم تقيد بذلك يفهم منها فعلية النسبة ولما كان هذا المعنى مفهوم القضية سميت مطلقة وعامة لانها اعم من الوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية مثالها موجبة كل انسان متنفس بالاطلاق العام وسالبة لاشيء من الانسان بمتنفس بالاطلاق العام وهذا القسم للقضية المطلقة وبقي لها قسمان يأتيان فى المركبات ايضاً (او) لم يكن الحكم بضرورة النسبة ولا بدوامها ولا بفعليتها بل (بعدم ضرورة خلافها) اي خلاف النسبة يعنى ان الحكم فيها بسلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم فان كان الحكم في القضية ايجابياً افهم الامكان سلب ضرورة سلب ذلك الحكم وان

كان سلبيا افهم سلب ضرورة ايجابه (فالممكنة العامة) لاشتمالها على معنى الامكان ولانها اعم من الممكنة الخاصة التى ستأتى فى المركبات مثالها موجبة كل نار محرقة بالامكان العام وسالبة لاشىء من الحار ببارد بالامكان العام فقد حكم في الاول بسلب الضرورة عن عدم احراق النار وفي الثاني بسلب الضرورة عن برودة الحار (فهذه) القضايا الثمان التى تقدمت كلها (بسائط) لان معناها اما ايجاب فقط او سلب فقط واما المركبات السبع التى معناها مركب من الايجاب والسلب فقد اخذ فى بيانها فقال (وقد تقيد العامتان) اي المشروطة العامة من الضرورية والعرفية العامة من الدائمة (و) كذا (الوقتيتان المطلقتان) اي الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة من الضرورية (باللادوام الذاتى) يعنى ان كل واحدة من هذه القضايا المذكورة قد تقيد باللادوام الذاتى وهو عدم دوام النسبة المذكورة فى القضية ما دام ذات الموضوع موجودة فنقيضها واقع البتة في زمان من الازمنة الثلاثة ثم ان كل واحدة من هذه القضايا الاربع المقيدة بما تقدم تخص باسم (فتسمى) المشروطة العامة المقيدة باللادوام (المشروطة الخاصة) لاشتمالها على الشرط ولانها اخص من العامة مثالها موجبة كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتباً لادائماً اي لامدة دوام ذات الموضوع وسالبة لاشىء من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة ما دام كاتباً لادائماً فالموجبة مركبة من مشروطة عامة موجبة وهى الجزء الاول ومطلقة عامة سالبة هى مفهوم اللادوام والسالبة من مشروطة عامة سالبة وهى الجزء الاول ومطلقة عامة موجبة هى مفهوم اللادوام (و) تسمى العرفية العامة المقيدة باللادوام (العرفية الخاصة) لانفهام التقييد بدوام الوصف عرفا ولو لم يصرح به ولانها اخص من العامة مثالها موجبة كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا لادائماً اي لامد

دوام ذات الموضوع وسالبة لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتباً لادائماً فالموجبة مركبة من عرفية عامة موجبة وهى الجزء الاول ومطلقة عامة سالبة هى مفهوم اللادوام والسالبة من عرفية عامة سالبة وهى الجزء الاول ومطلقة عامة موجبة هى مفهوم اللادوام (و) تسمى الوقتية المطلقة المقيدة باللادوام (الوقتية) لتقييد ضرورة نسبتها بالوقت ولكونها غير مطلقة عن التقييد باللادوام مثالها موجبة بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع وقت الكتابة لادائماً اي لامدة دوام ذات الموضوع وسالبة بالضرورة لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع وقت الكتابة لادائماً فالموجبة مركبة من وقتية مطلقة موجبة وهى الجزء الاول وسالبة مطلقة عامة هى مفهوم اللادوام (و) تسمى المنتشرة المطلقة المقيدة باللادوام (المنتشرة) لانتشار وقت الحكم فيها وعدم تعيينه ولكونها غير مطلقة عن التقييد باللادوام مثالها موجبة بالضرورة كل انسان متنفس وقتاً ما لادائماً اي لامدة دوام ذات الموضوع وسالبة بالضرورة لاشيء من الانسان بمتنفس وقتاً ما لادائماً فالموجبة مركبة من منتشرة مطلقة موجبة وهى الجزء الاول ومطلقة عامة سالبة هى مفهوم اللادوام والسالبة من منتشرة مطلقة سالبة وهى الجزء الاول ومطلقة عامة موجبة هى مفهوم الدوام فالقضايا الثلاث المشروطة الخاصة والوقتية والمنتشرة للقضية الضرورية تمة اقسامها والعرفية الخاصة تمة الدوائم الثلاث فبقى من القضايا الموجهة ثلاث مركبات الممكنة الخاصة والوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية فاشار اليها بقوله (وقد تقيد المطلقة العامة باللاضرورة الذاتيه) اى عدم ضرورة نسبة المحمول للموضوع ما دام ذاته (فتسمى) حينئذ (الوجودية اللاضرورية) لوجود نسبتها او سلبها بالفعل ولتقيدها باللاضرورة مثالها موجبة كل انسان ضاحك بالفعل لابالضرورة وسالبة

لاشيء من الانسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة فالموجبة مركبة من مطلقة عامة موجبة وهي الجزء الاول وممكنة عامة سالبة هي مفهوم اللاضرورة والسالبة من مطلقة عامة سالبة وهي الجزء الاول وممكنة عامة موجبة هي مفهوم اللاضرورة (او) لاتكون المطلقة العامة مقيدة باللاضرورة بل (باللادوام الذاتي) اي عدم دوام النسبة ما دام ذات الموضوع (وتسمى) حينئذٍ (الوجودية اللادائمة) لوجود نسبتها او سلبها بالفعل ولتقييدها باللادوام مثالها موجبة كل انسان متنفس بالفعل لادائماً وسالبة لاشيء من الانسان بمتنفس بالفعل لادائماً وهي سواء كانت موجبة او سالبة مركبة من مطلقتين عامتين احداهما موجبة والاخرى سالبة وهاتان القضيتان تتمة اقسام القضية المطلقة (وقد تقيد الممكنة العامة) وهي التي كان الحكم فيها بسلب الضرورة عن الجانب المخالف (بلا ضرورة الجانب الموافق) للنسبة (ايضاً) اي كما قيدت بسلب الضرورة عن الجانب المخالف فهي التي حكم فيها بسلب الضرورة عن جانبي الحكم ثبوته وانتفائه (وتسمى) حينئذٍ (الممكنة الخاصة) لاشتمالها على الامكان الخاص مثالها موجبة كل انسان كاتب بالامكان الخاص وسالبة لاشيء من الانسان بكاتب بالامكان الخاص ولا بعد في ان يقال كل انسان كاتب بالامكان العام لابالضرورة ولا شيء من الانسان بكاتب بالامكان العام لابالضرورة ومعناها ان ثبوت الكتابة للانسان وانتفاءها عنه ليسا بضروريين وهي موجبة وسالبة مركبة من ممكنتين عامتين احداهما موجبة والاخرى سالبة (وهذه) القضايا السبع المذكورة (مركبات) وذلك (لان اللادوام اشارة الى) قضية (مطلقة عامة واللاضرورة اشارة الى) قضية (ممكنة عامة) وكلا القضيتين المشار اليهما بما ذكر موصوفتان بـ (مخالفتي الكيفية) وهي الايجاب والسلب للقضية المقيدة بهما وموصوفتان بـ (موافقتي الكمية) وهي الكلية والجزئية (لما

قيد بهما) اي للقضية المقيدة بهما فتكون القضايا المقيدة بهما مركبات
لاشتمال معناها على ايجاب وسلب والحاصل ان الموجهات كما ذكرها
المصنف خمسة عشر وهي قسمان بسائط وهي ما معناها ايجاب فقط
او سلب فقط ومركبات وهي ما معناها مركب منهما فالبسائط ثمانية وهي
الضرورية المطلقة والمشروطة العامة والوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة
والدائمة المطلقة والعرفية العامة والمطلقة العامة والممكنة العامة
والمركبات سبعة وهي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة والوقتية
والمنتشرة والوجودية اللاضرورية والوجودية اللادائمة والممكنة الخاصة
وتقدم بيان الجميع مع الامثلة على وجه الاختصار فمن اراد الزيادة
على ذلك فعليه بما كتب على هذا المختصر واصله من المطولات ثم
قال بعد ما نجز الكلام على القضية الحملية واقسامها (فصل) في اقسام
الشرطية وهي اما متصلة او منفصلة وكل منهما ينقسم الى اقسام
كما قال ﴿الشرطية﴾ اما ﴿متصلة ان حكم فيها بثبوت نسبة على تقدير﴾
نسبة ﴿اخرى﴾ في القضية الموجبة نحو ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود فقد حكم فيها بثبوت نسبة هي وجود النهار على تقدير
نسبة اخرى هي طلوع الشمس ﴿او﴾ حكم فيها ﴿بنفيها﴾ اى بنفي
نسبة على تقدير اخرى في السالبة نحو ليس ان كانت الشمس طالعة
فالليل موجود فقد حكم فيها بنفي نسبة هي وجود الليل على تقدير
نسبة اخرى هي طلوع الشمس ثم المتصلة موجبة كانت او سالبة اما
﴿لزومية ان كان ذلك﴾ الثبوت او النفي ﴿لعلاقة﴾ وارتباط بين المقدم
والتالي توجب استلزامه للتالي كان يكون المقدم علة للتالي كالمثال
المتقدم او يكون المقدم معلولا له كما في عكسه او يكونا معلولي علة
واحدة نحو ان كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء او يكونا متضايفين
وهو ان يكون الامران بحيث يكون تعقل كل منهما بالقياس الى

تعقل الآخر نحو ان كان زيد ابنا لعمرو فعمرو اب له (والا) يكن
الثبوت او النفي لعلاقة بينهما بل لمجرد اتفاق المقدم والتالي (فاتفاقية)
مثالها موجبة نحو ان كان الانسان ناطقاً فالحمار ناهق وكلما كان
الزنجي اسود كان الرومي ابيض فقد حكم فيهما بالثبوت المذكور لكن
لا لعلاقة اذ لاعلاقة بين ناطقية الانسان وناهقية الحمار ولا بين سواد
الزنجي وبياض الرومي بل لمجرد اتفاق الطرفين وصدقهما في الواقع
لانهما وجدا كذلك ومثالها سالبة نحو قولنا في الاسود اللا كاتب
ليس البتة اذا كان هذا اسود فهو كاتب فقد حكم فيها بسلب الاتفاق
فالشرطية المتصلة قسمان لزومية واتفاقية كما مر (و) اما شرطية (منفصلة
ان حكم فيها بتنافي نسبتين اولا تنا فيهما) وهي ثلاثة اقسام لانه اما
ان يكون الحكم فيها بالتنافي او نفيه (صدقا وكذبا) اي في الصدق
والكذب معاً (وهي الحقيقية) وتتركب من الشيء ونقيضه او المساوي
لنقيضه نحو اما ان يكون هذا العدد زوجا او فرداً فان قولنا هذا
العدد زوج او هذا العدد فرد لايصدقان ولا يكذبان معاً فهي مركبة
من الزوج والفرد المساوي لنقيضه فان نقيض الزوج لازوج وهو مساو
لفرد (او) يكون الحكم فيها بتنافي نسبتين اولا تنافيهما (صدقا فقط)
اى انهما لايصدقان ولكنهما قد يكذبان (ف)هي (مانعة الجمع) وتتركب
من الشيء والاخص من نقيضه نحو اما ان يكون هذا الشيء شجراً
او حجراً فان قولنا هذا الشيء شجر او هذا الشيء حجر لايصدقان
ولكنهما قد يكذبان بان يكون هذا الشيء غزالا وهي مركبة من
الشجر والحجر الذي هو اخص من نقيضه فان نقيض الشجر لاشجر
وهو اعم من الحجر وغيره والحجر اخص منه (او) يكون الحكم
فيها بتنافي نسبتين اولا تنافيهما (كذبا فقط) اي انهما لايكذبان
ولكنهما قد يصدقان (ف)هي (مانعة الخلو) وتتركب من الشيء والاعم

من نقيضه نحو اما ان يكون هذا الشيء لاشجراً او لاحجراً فان قولنا هذا الشيء لاشجر او هذا الشيء لاحجر لايكذبان اذ لو كذبا لكان الشيء شجراً وحجراً معاً وهو محال ولكنهما قد يصدقان معاً بان يكونا حيواناً وقد تركبت من اللاشجر واللاحجر الذي هو اعم من نقيضه فان نقيض اللاشجر شجر وهو اخص من اللاحجر فاللاحجر اعم منه وهذه امثلة الموجبة ولا تخفى عليك امثلة السالبة فان كان الحكم فيها بسلب التنافي في الصدق والكذب معاً فهي السالبة الحقيقية وان كان بسلبه في الصدق فقط فهي سالبة مانعة الجمع وان كان بسلبه في الكذب فقط فهي سالبة مانعة الخلو فالمنفصلة موجبة او سالبة ثلاثة اقسام حقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو (وكل منها) اي من اقسام المنفصلة المتقدمة قسمان (عنادية ان كان التنافي) المذكور (لذات الجزئين) اي ان ذات احد الجزئين ينافي ذات الاخر يعني ان مقتضى ذات هذه النسبة ان لاتجامع نسبة الاخرى نحو اما ان يكون هذا الشيء موجوداً واما ان يكون معدوماً فمفهوم موجود منافي لمفهوم معدوم فالعنادية ما حكم فيها بالتنافي لذات الجزئين اي حكم بان مفهوم احدهما مناف لمفهوم الاخر (والا) اي وان لم يكن التنافي لذات الجزئين بل لمجرد الاتفاق (ف) القضية (اتفاقية) نحو اما ان يكون الزنجي اسود واما ان يكون الرومي ابيض فهنا وجد التنافي بين سواد الزنجي وبياض الرومي ولكن ليس لذات الزنجي والرومي ولكن اتفق في الواقع ان يكون بينهما منافاة وان لم يقتضي ان يكون مفهوم احدهما منافياً لمفهوم الآخر ثم اعلم انه كما انقسمت الحملية باعتبار افرادها الى شخصية وكلية وجزئية ومهملة فكذلك الشرطية تنقسم اليها باعتبار الاوضاع والازمان فهما بمنزلة الافراد في الحملية ولذا قال (ثم الحكم) باللزوم والعناد (في) القضية (الشرطية)

متصلة او منفصلة اما ان يكون في زمان معين اولا الثاني اما ان يبين كمية الزمان جميعه او بعضه وما به بيان الكمية سور اولا ف(ان كان) الحكم باللزوم والعناد ثابتاً (على جميع التقادير) من الازمان والاوضاع (للمقدم ف) الشرطية (كلية) اذ قد ذكر فيها ما يدل على تعميم جميع الاوضاع وهو في الموجبة المتصلة كلما ومهما ومتى والمنفصلة دائماً والسالبة منهما ليس البتة نحو كلما كان زيد انسانا كان حيوانا فالحكم بلزوم الحيوانية للانسان ثابت على جميع التقادير من الازمان والاوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم (او) كان الحكم باللزوم والعناد ثابتاً على (بعضها) من الازمان والاوضاع فلا يخلو اما ان يكون على بعضها مطلقاً او معيناً فان كان على بعضها (مطلقاً) من غير تعيين (ف) الشرطية (جزئية) اذ قد ذكر فيها ما يدل على البعض من غير تعيين وهو في الموجبة متصلة او منفصلة قد يكون والسالبة كذلك قد لا يكون نحو قد يكون اذا كان الضياء موجوداً فالنهار موجود فالحكم بلزوم النهار للضياء ليس على جميع الازمان والاوضاع بل على بعضها مطلقاً (او) كان الحكم ثابتا على بعضها لا مطلقاً بل (معيناً ف) الشرطية (شخصية) وتسمى مخصوصة ايضاً اذ قد حكم فيها على بعض معين نحو ان مر بي غزال الان اصطده فالحكم بلزوم الاصطياد ليس الا على الوضع المعين من تلك الاوضاع وهو المرور الآن (والا) يكن الحكم باللزوم والعناد ثابتاً على جميع التقادير او بعضها مطلقاً او معينا (ف) الشرطية (مهملة) اذ قد اهمل فيها التعيين وبيان الكمية نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وحاصل ما تقدم ان الشرطية متصلة او منفصلة تنقسم الى اربعة اقسام كلية وهي ما كان الحكم فيها على جميع اوضاع المقدم وجزئية وهي ما كان الحكم فيها على

بعض اوضاع المقدم من غير تعيين وشخصية وهي ما كان الحكم فيها على وضع معين من الاوضاع ومهملة وهي ما لم يذكر فيها شيء من ذلك وروما للاختصار اقتصرنا لكل واحدة منها على مثال واحد فعليك باستخراع ما تركناه من الامثلة ايها النبيه واراد الآن ان يبين ما تتركب منه الشرطية فقال(وطرفا الشرطية) المقدم والتالي (في الاصل) قبل التركيب بسبب الاداه(قضيتان) اما (حمليتان) نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود (او) قضيتان (متصلتان) نحو اما ان يكون ان كانت الشمس طالعةفالنهار موجود واما ان لايكون ان كانت الشمس طالعة لم يكن النهار موجوداً(او) قضيتان(منفصلتان) نحو كلما كان دائماً اما ان يكون العدد زوجا او فرداً فدائماً اما ان يكون منقسما بمتساويين او غير منقسم (او) القضيتان (مختلفتان) بان يكون احدي الطرفين حملية والاخرى متصلة او احداها حملية والاخرى منفصلة او احداها متصلة والاخرى منفصلة والامثلة لاتخفى على المتأمل فلا نطيل بذكرها ثم طرفا الشرطيةوان كانا قبل التركيب قضيتين تامتين يصح السكوت عليهما الا انهما (خرجتا) بسبب (زيادة اداة الاتصال) كلو وان (و)اداة (الانفصال) كاما (عن التمام) اي عن ان يصح السكوت عليهما وتحتملا الصدق والكذب مثلا قولنا الشمس طالعة مركب تام خبري محتمل للصدق والكذب وهو القضية فاذا ادخلت عليه اداة الاتصال وقلت ان كانت الشمس طالعة لم يصح حينئذ ان تسكت عليه ولم يحتمل الصدق والكذب بل تحتاج ان تضم اليه قولك مثلا فالنهار موجود وبعد الفراغ من تعريف القضايا واقسامها اخذ في بيان احكامها فقال(فصل) في التناقض واصل النقض الحل ثم نقل الى مطلق الابطال ولما كان كل من النقيضين يبطل حكم الآخر اطلق عليه مادة النقض بصيغة التفاعل لان كلا

منهما مناقض للآخر (التناقض) هو (اختلاف قضيتين) اخرج به اختلاف مفردين واختلاف قضيـة ومفرد (بحيث يلزم لذاته) اي لذات الاختلاف (من صدق كل كذب الاخرى وبالعكس) اي ومن كذب كل صدق الاخرى اخرج بذلك الاختلاف الواقع بين القضيتين لا بهذه الحيثية نحو زيد ساكن زيد ليس بمتحرك فانهما مختلفتان لكنهما صادقتان واخرج ايضاً الاختلاف بالحيثيـة المذكورة لكن لا لذاته بل بواسطة او لخصوص المادة مثـال الاول زيد انسان زيد ليس بناطق فالاختلاف بين هاتين القضيتين وان لزم منه ان تكون احداها صادقة والاخرى كاذبة لكن لا لذات الاختلاف بل بواسطة ان محمول احداها مساو لمحمول الاخرى فزيد انسـان بمعنى زيد ناطق وزيد ليس بناطق بمعنى زيد ليس بانسان ومثال الثاني الاختلاف الذي بين الموجبة والسالبة الكليتين او الجزئيتين نحو كل انسان حيوان ولاشيء من الانسان بحيـوان ونحو بعض الانسـان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان فان الاختلاف فيما ذكر وان لزم منه كون احداها صادقة والاخرى كاذبة لكن لا لذات الاختلاف بل لخصوص المادة وهو كون المحمول اعم من الموضوع والا للزم تحقق التناقض بين كل كليتين او جزئيتين وليس كذلك لان الكليتين قد تكذبان وذلك في مادة يكون المحمول اخص من الموضوع نحو كل حيوان انسان ولاشيء من الحيوان بانسان والجزئيتين قد تصدقان نحو بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان (ولابد) في تحقق التناقض بين القضيتين (من اختلاف) اي اختلافهما (في الكيف) اي الايجاب والسلب (والكم) اي الكلية والجزئية (والجهة) اي الضرورة والامكان والدوام والاطلاق مثلا اذا كانت احدى القضيتين موجبة فلا بد ان تكون الاخرى سالبة واذا كانت كلية فلا بد ان تكون الاخرى جزئية

والعكس بالعكس واذا كانت ضرورية مثلا فلا بد ان تكون الاخرى ممكنة ليتحقق التناقض (و)لابد ايضا في تحقق التناقض من (الاتحاد فيما عداها) اي الامور الثلاثة يعني كما انه يشترط اختلافهما في الكيف والكم والجهة فكذلك يشترط اتحادهما فيما عدا ذلك من الامور الثمانية المعبر عنها بالوحدات الثمان وهي وحدة الموضوع فلا تناقض بين زيد قائم عمرو ليس بقائم والمحمول فلا تناقض بين زيد كاتب زيد ليس بآكل والزمان فلا تناقض بين بكر نائم ليلا بكر ليس بنائم نهارا والمكان فلا تناقض بين حبي جالس في المسجد حبي ليس بجالس في السوق والاضافة فلا تناقض بين زيد اب لبكر زيد ليس باب لعمرو والشرط فلا تناقض بين الجسم مفرق للبصر اذا كان ابيض الجسم ليس بمفرق للبصر اذا كان اسود والقوة والفعل فلا تناقض بين الخمر مسكر بالقوة في الدن الخمر ليس بمسكر بالفعل في الدن والجزء والكل فلا تناقض بين الزنجي اسود بعضه الزنجي ليس باسود كله ورد المتأخرون هذه الوحدات الى وحدة الموضوع والمحمول لاستلزامهما البقية فوحدة الموضوع مندرج فيها وحدة الشرط والجزء والكل ووحدة المحمول مندرج فيها الباقي واكتفى بعض المحققين كالامام الفارابي بوحدة النسبة الحكمية بين المحكوم عليه والمحكوم به لانها جامعة لجميع الشروط لانه لو اختلف فيهما الموضوع والمحمول او الزمان او المكان او غيرها لم تحد النسبة التي هي مورد السلب والايجاب وما لم تحد لم يتحقق التناقض بينهما لصدقهما على هذا التقدير واجر جميع ما ذكر في الحملية في الشرطية لكن يقال بدل وحدة الموضوع ووحدة المحمول وحدة المقدم ووحدة التالي مثال التناقض فيها كلما كان هذا انسانا كان حيوانا ليس كلما كان هذا انسانا كان حيوانا فقد علم ان التناقض لا يتحقق الا من اختلاف واتحاد فالاختلاف

هو في الامور الثلاثة الكم والكيف والجهة والاتحاد فيما عداها من الوحدات المذكورة ثم لما كانت القضايا الموجهة لا يعلم حالها بمجرد الاختلاف في الكيف والكم والجهة لان الجهات كثيرة فلا يعرف ان هذه الجهة مثلا مناقضة لاي جهة اراد ان يبين حالها فقال (والنقيض للضرورية) المطلقة هو (الممكنة العامة) لان الامكان العام هو سلب الضرورة عن الجانب المخالف فاثبات الضرورة فى الجانب المخالف وسلبها في ذلك الجانب مما يتناقضان مثلا كل انسان حيوان بالضرورة يناقضه بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان العام فان معناه سلب الضرورة عن الجانب المخالف والجانب المخالف هنا هو الايجاب فيكون المعنى انه لا ضرورة لثبوت الحيوانية لبعض الانسان وهذا يناقض قولنا بالضرورة كل انسان حيوان (و) النقيض (للدائمة) المطلقة هو (المطلقة العامة) لان الايجاب في بعض الاوقات ينافيه السلب في بعضها وبالعكس مثلا كل انسان كاتب دائماً ينافيه ليس بعض الانسان بكاتب بالاطلاق العام لان مفهوم الاولى الايجاب فى كل الاوقات ومفهوم الثانية السلب في بعض الاوقات وهما متنافيان (و) النقيض (للمشروطة العامة) هو (الحينية الممكنة) وهى ما حكم فيها بسلب الضرورة بحسب الوصف عن الجانب المخالف فنسبتها الى المشروطة العامة كنسبة الممكنة العامة الى الضرورية المطلقة فكما ان الضرورة بحسب الذات تناقض سلبها بحسبها كذلك الضرورة بحسب الوصف تناقض سلبها بحسبه نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتباً نقيضها لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالامكان العام حين هو كاتب (و) النقيض (للعرفية العامة) هو (الحينية المطلقة) وهى ما حكم فيها بالثبوت او السلب بالفعل في بعض اوقات وصف الموضوع فنسبتها الى العرفية العامة كنسبة المطلقة العامة الى الدائمة فكما ان الدوام بحسب الذات

ينافي الاطلاق بحسبها كذلك الدوام بحسب الوصف ينافي الاطلاق بحسبه نحو كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً نقيضها ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام حين هو كاتب هذه نقائض البسائط وبقى منها الوقتية والمنتشرة المطلقتين لم يتعرض المصنف رحمه الله تعالى لنقيضيهما قال بعضهم اذ لايتعلق بذلك غرض فيما سيأتي من مباحث العكوس والاقيسة بخلاف باقى البسائط فتأمل (و) النقيض (للمركب) هو (المفهوم المردد بين نقيضى الجزئين) يعنى ان تعمد الى كل من الجزئين وتأتي بنقيضيهما ثم تأتى بالمفهوم وتردده بين هذين النقيضين بمنفصلة مانعة الخلو مثلا قولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً لادائماً فهذه مركبة من مشروطة عامة ومن مطلقة عامة ونقيض الاولى الحينية الممكنة وهى ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع بالامكان الحينى كما تقدم ونقيض الثانية الدائمة المطلقة وهى بعض الكاتب متحرك الاصابع دائماً ثم يعمد الى هذين النقيضين ويركب منهما قولنا اما ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع بالامكان الحينى واما بعض الكاتب متحرك الاصابع دائماً وهذه هى المنفصلة المانعة الخلو المركبة من نقيضى الجزأين فهى النقيض للمركب وبعد تميم الكلام على التناقض اخذ فى بيان العكس فقال (فصل) في العكس المستوى اعلم اولا ان العكس لغة التبديل والقلب بان يجعل السابق لاحقاً واللاحق سابقاً واصطلاحا يطلق على القضية الحاصلة من التبديل وعلى المصدر وكل منهما ثلاثة اقسام عكس نقيض موافق وعكس نقيض مخالف وعكس مستوى وهو الذي بدأ به حيث قال (العكس المستوي) ويقال له المستقيم لاستواء طرفيه واستقامتهما لسلامة كل منهما من التبديل بالنقيض (تبديل طرفى القضية) اى الموضوع والمحمول في الحملية والمقدم والتالي في الشرطية وذلك بان

يجعل الموضوع والمقدم محمولا وتالياً والمحمول والتــالي موضوعا ومقدماً هذا على ان العكس بمعنى المصدر واما على انه بمعنى القضية فيعرف بانه قضية تركبت بتبديل كل من طرفي القضية بالآخر (مع بقاء الصدق) يعني بان يكون الاصل بحيث لو فرض صدقــه لزم صدق العكس وليس المراد صدقهما في الواقع والا لخرجت القضايا الكاذبة مع انها تنعكس (و) مع بقاء (الكيف) اي الايجاب والسلب بمعنى ان الاصل اذا كان موجباً كان العكس موجباً واذا كان سالباً كان سالباً كقولنا في عكس كل انسان حيوان بعض الحيوان انسان وفي عكس لاشيء من الانسان بحجر لاشيء من الحجر بانسان هذا تعريفه واما مسائله فقد ذكرها بقوله (والموجبة) سواء كانت كلية او جزئية (انما تنعكس جزئية) اي لا تنعكس الا جزئية اما عكس الجزئية كنفسها فظاهر واما عكس الكلية الى الجزئية وعدم صحــة عكسها كنفسها ف(لجواز عموم المحمول) من الموضوع في الحملية (او) لجواز عموم (التالي) من المقدم في الشرطية في بعض المواد مثل كل انسان حيوان وكلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة فالمحمول والتالي هنا اعم من الموضوع والمقدم فلا يصح عكسهما كليتين بان يقال كل حيوان انسان وكلما كانت الارض مضيئة كانت الشمس طالعة بل يقال في عكسهما بعض الحيوان انسان وقد يكون اذ كانت الارض مضيئة كانت الشمس طالعة اذ لو صح عكسهما كليتين للزم حمل الاخص على كل افراد الاعم في الحملية واستلزام الاعم الاخص في الشرطية وكلاهما محال اذ لا يكون حينئذ الخاص خاصاً ولا العام عاماً وقــد فرضا عاماً وخاصاً وللزم ان يوجد الاخص كلما وجد الاعم وذلك بين البطلان (والسالبة الكلية تنعكس) سالبة (كلية) فعكس لاشيء من الانسان بحجر لاشيء من الحجر بانسان وعكس ليس البتة كلما

اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود ليس البتة كلما اذا كان الليل موجوداً كانت الشمس طالعة (والا) تنعكس كلية (لزم سلب الشيء عن نفسه) وبيان ذلك ان يقال كلما صدق قولنا لاشيء من الانسان بحجر صدق لاشيء من الحجر بانسان والا لصدق نقيضه وهو بعض الحجر انسان فيضم الى الاصل فيقال بعض الحجر انسان ولا شيء من الانسان بحجر ينتج بعض الحجر ليس بحجر فقد حصل سلب الشيء عن نفسه وهو محال (و) السالبة (الجزئية لاتنعكس اصلا) لا الى كلية ولا الى جزئية (لجواز عموم الموضوع) من المحمول في الحملية (و) عموم (المقدم) من التالي في الشرطية في بعض المواد مثل بعض الحيوان ليس بانسان وقد لايكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا فالموضوع والمقدم هنا اعم من المحمول والتالي فلا عكس لهما اصلا اذ لايصح ان يقال بعض الانسان ليس بحيوان وبالطريق الاولى كل انسان ليس بحيوان ولا قد لايكون اذا كان الشيء انسانا كان حيوانا وبالاولى ليس البتة اذا كان الشيء انسانا كان حيواناً هذا بيان انعكاس القضايا بحسب الكم والكيف (واما) بيان انعكاسها (بحسب الجهة) فتنقسم الى قسمين موجبات وسوالب وكل منهما بعضه ينعكس وبعضه لاينعكس (فمن الموجبات تنعكس الدائمتان) اي الضرورية والدائمة المطلقة (والعامتان) اي المشروطة العامة والعرفية العامة (حينية مطلقة) فكل من هذه الاربع تنعكس الى الحينية المطلقة اما الدائمتان فلانه كلما صدق قولنا بالضرورة او دائماً كل انسان حيوان صدق بعض الحيوان انسان بالفعل حين هو حيوان والا فيصدق نقيضه وهو بالضرورة او دائماً لاشيء من الحيوان بانسان ما دام حيوانا واذا ضم الى الاصل فقيل بالضرورة او دائماً لاشيء من الحيوان بانسان وبالضرورة او دائماً كل انسان حيوان لانتج

لاشيء من الانسان بانسان بالضرورة او دائماً وذا سلب الشيء عن نفسه وهو محال واما العامتان فلانه كلما صدق قولنا بالضرورة او بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً صدق بعض متحرك الاصابع كاتب بالاطلاق العام حين هو متحرك الاصابع والا فيصدق نقيضه وهو بالضرورة او دائماً لاشيء من متحرك الاصابع بكاتب ما دام متحرك الاصابع. واذا ضم الى الاصل فقيل لاشيء من متحرك الاصابع بكاتب ما دام متحرك الاصابع بالضرورة او بالدوام وكل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً بالضرورة او بالدوام لانتج قولنا بالضرورة او بالدوام لاشيء من الكاتب بكاتب وهو محال (و) تنعكس (الخاصتان) اي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة (حينية مطلقة لادائماً) اي مقيدة باللادوام اما انعكاسهما الى حينية مطلقة فلانه كلما صدقت الخاصتان صدقت العامتان وقد مر ان كلما صدقت العامتان صدقت في عكسهما الحينية المطلقة واما اللادوام الذي هو بمعنى المطلقة العامة فهو صادق لانه لو لم يصدق لصدق نقيضه ونضم هذا النقيض الى الجزء الاول من الاصل فينتج نتيجة وتضم الى الجزء الثاني من الاصل فينتج ما ينافي تلك النتيجة فيلزم اجتماع المتنافيين مثلا كلما صدق بالضرورة او بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً لادائماً صدق في العكس بعض متحرك الاصابع كاتب بالاطلاق العام حين هو متحرك الاصابع لادائماً اما صدق الاول فهو ظاهر مما سبق واما صدق الجزء الثاني الذي هو اللادوام ومعناه ليس بعض متحرك الاصابع كاتباً بالفعل فلانه لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو قولنا كل متحرك الاصابع كاتب فاذا ضممناه الى الجزء الاول من الاصل فقلنا كل متحرك الاصابع كاتب دائماً وكل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً ينتج كل متحرك الاصابع متحرك الاصابع دائماً ثم اذا ضممناه الى

الجزء الثاني من الاصل وقلنا كل متحرك الاصابع كاتب دائماً ولاشيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل ينتج لاشيء من متحرك الاصابع بمتحرك الاصابع بالفعل وهذا ينافي النتيجة السابقة التي هي كل متحرك الاصابع متحرك الاصابع دائماً وهو محال لان لادائماً بانضمامه الى جزء القضية ينتج المنافي واجتماع المتنافيين محال فتم المطلوب (و) تنعكس (الوقتيتان) اي الوقتيــة والمنتشرة (والوجوديتان) اي الوجوديــة اللاضرورية والوجودية اللادائمة (والمطلقة العامة) فهذه القضايا الخمس تنعكس كل واحدة منها (مطلقة عامة) فيقال لو صدق كل كاتب متحرك الاصابع باحدى الجهات الخمس يصدق بعض متحرك الاصابع كاتب بالفعل والا فيصدق نقيضه وهو لاشيء من متحرك الاصابع بكاتب دائماً فاذا ضم الى الاصل فقيل كل كاتب متحرك الاصابع دائماً ولاشيء من متحرك الاصابع بكاتب دائماً لانتج لاشيء من متحرك الاصابع بمتحرك الاصابع دائماً وهو محال (ولاعكس للممكنتين) العامة والخاصة على مذهب من يشترط في وصف الموضوع ان يكون ثابتاً للموضوع بالفعل اى فى الواقع ونفس الامر لابمجرد الفرض مثلا اذا فرضنا صدق قولنا كل حمار مركوب زيد بالامكان يكون مفهوم هذه القضية ان كل ما هو متصف بالحمارية بالفعل مركوب زيد بالامكان وبين ان من الجائز ان يكون المركوب بالامكان لايخرج من القوة الى الفعل اصلا فحينئذ لايصدق في عكسه بعض ما هو مركوب زيد بالفعل حمار بالامكان ومن ذلك ذهب الشيخ الى عدم انعكاسهما واما ما ذهب اليه الفارابي من جواز انعكاسهما فهو مبني على مذهبه من عدم اشتراط ثبوت وصف الموضوع للموضوع بالفعل بل اكتفى بالامكان فيكون مفهوم قولنا مثلا كل حمار مركوب زيد بالامكان والفرض ان زيدا لم يركب طول عمره الا الفرس ان كل ماهو

متصف بالحمارية بالامكان فهو مركوب زيد بالامكان وتنعكس الى قولنا بعض ما هو مركوب زيد بالامكان حمار بالامكان وهو المطلوب هذا من الموجبات (و) اما من (السوالب) ف (تنعكس الدائمتان) اي الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة (مطلقة دائمة) مثلا اذا صدق قولنا لاشيء من الانسان بحجر بالضرورة او بالدوام صدق لاشيء من الحجر بانسان دائماً والا فيصدق نقيضه وهو بعض الحجر انسان بالفعل وهو يجر الى المحال (و) تنعكس (العامتان) اي المشروطة العامة والعرفية العامة (عرفية عامة) مثلا اذا صدق قولنا بالضرورة او بالدوام لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتباً لصدق قولنا بالدوام لاشيء من ساكن الاصابع بكاتب ما دام ساكن الاصابع والا لصدق نقيضه وهو قولنا بعض ساكن الاصابع كاتب حين هو ساكن الاصابع بالفعل وهو محال (و) تنعكس (الخاصتان) اي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة (عرفية لادائمة في البعض) لفظ في البعض من تمة الجهة فهي مركبة من عرفية عامة كلية هي الجزء الاول ومطلقة عامة جزئية هي مفهوم اللادوام في البعض مثلا اذا صدق لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتباً لادائماً صدق لاشيء من الساكن بكاتب ما دام ساكنا لادائماً في البعض اى بعض الساكن كاتب بالفعل اما الجزء الاول فقد مر بيانه من انه لازم للعامتين وهما لازمتان للخاصتين ولازم اللازم لازم واما الجزء الثاني فلو لم يصدق العكس لصدق نقيضه وهو لاشيء من الساكن بكاتب دائماً وهو يجر الى المحال (والبيان في الكل) اى وهذا البيان في كل ما مضى من انعكاس جميع القضايا في الموجبة والسالبة (ان نقيض العكس مع الاصل ينتج المحال) ويسمى هذا البيان بالخلف بالضم بمعنى الباطل لانه ينتج باطلا وبالفتح بمعنى وراء لان ما ينتجه ينبذ خلف اى وراء وهو

اثبات الشيء بابطال نقيضه (ولا عكس للبواقي) من القضايا السوالب وهي تسع الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة والمطلقة العامة والممكنة العامة هؤلاء من االبسائط والوقتيتان والوجوديتان والممكنة الخاصة وهؤلاء من المركبات وعدم انعكاس هذه القضايا حاصل (بـ) سبب (النقض) الوارد على الانعكاس بدليل التخلف في مادة بمعنى انه يصدق الاصل فى مادة بدون العكس فيعلم من ذلك ان العكس غير لازم لهذا الاصل ومتى حصل التخلف في جزئي من الجزئيات تخرم القاعدة وقد تقرر ان قواعد المنطق كلية لا تخرم ولا في جزئي من الجزئيات فيبطل انعكاس هذه القضايا لوجود التخليف ولو في بعض المحلات ثم شرع في بيان عكس النقيض الموافق والمخالف فقال (فصل) في عكس النقيض (عكس النقيض) يطلق ايضاً على المعنى المصدرى وعلى القضية الحاصلة منه كما تقدم وهو (تبديل نقيضى الطرفين) اي تبديل كل واحد من طرفى القضية بنقيض الآخر (مع بقاءالصدق) اي ان كان الأصل صادقا كان العكس صادقا (والكيف) اى ان كان الاصل موجباً كان العكس موجباً وان كان سالباً كان سالباً مثلا قولنا كل انسان حيوان نقيضهما كل لا انسان لا حيوان عكسهما كل لاحيوان لا انسان وهذا العكس يسمى عكس النقيض الموافق لتوافق طرفيه في الايجاب والسلب او لموافقته لاصله فى الكيفية وهو ما جرى عليه قدماء المناطقة وذكروه واعتبروه واما عكس النقيض المخالف وهو ما جرى عليه متأخروا المناطقة فقد اشار اليه بقوله (او) عكس النقيض هو (جعل نقيض) الجزء (الثاني اولا) وعين الاول ثانياً اي تبديل الطرف الاول من القضية بنقيض الثاني والثاني بعين الاول (مع مخالفة الكيف) اي ان كان الاصل موجبا كان العكس سالباً وبالعكس وبقاء الصدق معتبر

نيه كالاول وانما سمي مخالفا لتخالف طرفيه ايجابا وسلباً او لمخالفته
لاصله في الكيف مثلا قولنا كل انسان حيوان عكس نقيضه لا شيء
مما ليس بحيوان انسان ثم ان المصنف رحمه الله تعالى بين احكام
عكس النقيض الموافق الذي هو طريقة القدماء لان فيه غنية لطالب
الكمال فقال (وحكم الموجبات) كلية او جزئية حملية او شرطية
(هنا) اي في عكس النقيض الموافق (حكم السوالب في العكس
المستوي) يعني كما ان السالبة الكلية تنعكس في العكس المستوي
كنفسها والجزئية لا تنعكس اصلا كذلك الموجبة الكلية في عكس
النقيض تنعكس كنفسها والجزئية لا تنعكس اصلا لصدق قولنا
بعض الحيوان لا انسان وكذب بعض الانسان لا حيوان وكذلك
التسع من الموجهات اعني الوقتيتين المطلقتين والوقتيتين والوجوديتين
والممكنتين والمطلقة العامة لا تنعكس والبواقي تنعكس على ما سبق
تفصيله في السوالب فى العكس المستوي (وبالعكس) اي حكم
السوالب هنا حكم الموجبات في المستوى فكما ان الموجبة في المستوي
كلية كانت او جزئية تنعكس جزئية فكذلك السالبة هنا كلية كانت
او جزئية تنعكس جزئية لجواز ان يكون نقيض المحمول
فيها اعم من الموضوع ولا يجوز سلب نقيض الاخص عن عين
الاعم مثلا يصح لا شيء من الانسان بلا حيوان ولا يصح لاشيء
من الحيوان بلا انسان لصدق بعض الحيوان لا انسان كالغزال
وكذلك بحسب الجهة الدائمتان والعامتان تنعكس حينية مطلقة والخاصتان
حينية مطلقة لا دائمة والوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة مطلقة
عامة ولا عكس للممكنتن على قياس الموجبات في المستوى
وبالجملة فحكم عكس النقيض على راي المتقدمين عكس حكم
المستوى فما يعطى للموجبات في المستوى يعطى للسوالب في عكس

النقيض وبالعكس فمليك ايها الفطن بتطبيق الامثلة ثم قال (والبيان) هنا هو (البيان) فى العكس المستوى يعنى ان الاستدلال على انعكاس الموجبات والسوالب الكلية والجزئية اى عكوسها بكعس النقيض الموافق هو مثل الاستدلال على انعكاسها على عكوسها بالعكس المستوى (والنقض) اى التخلف هنا هو (النقض) ثمة يعنى ان النقض الموجب لعدم انعكاس بعضها الى بعض بعكس النقيض مثل النقض الموجب لذلك بعكس المستوى (و) لكن (قد بين انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية هاهنا) فى عكس النقيض (و) انعكاس الخاصتين من (السالبة الجزئية ثمة) فى عكس المستوى (الى العرفية الخاصة) ببيان آخر غير البيان المذكور فى العكس المستوى وهو الخلف فالبيان هنا هو (ب) طريق (الافتراض) وهو فرض ذات الموضوع شيئاً معينا وحمل وصف الموضوع والمحمول عليه ليحصل مفهوم العكس وليس هذا المختصر محلا لبسط الكلام على هذا الطريق وبيان الادلة ولما فرغ رحمه الله تعالى مما يتوقف عليه القياس من القضايا واحكامها التى هى مبادي التصديقات اخذ فى بيان مقاصدها وهى القياس الذي هو المطلب الاسنى والمقصد الاعلى لانه العمدة في تحصيل المطالب التصديقية فقال (فصل) في الاقيسة ويقال لها الحجج (القياس) لغة تقدير شىء على مثال شى اخر كتقدير القماش على الذراع واصطلاحا (قول) اي مركب ملفوظ او معقول وهو جنس يشمل جميع المركبات التامة وغيرها وقوله (مؤلف من قضايا) اي قضيتين فاكثر اخرج ما ليس كذلك كالمركبات الغير التامة والقضية الواحدة بسيطة او مركبة المستلزمة لعكسها او عكس نقيضها اما البسيطة فلانها غير مؤلفة واما المركبة فلان المتبادر من قوله قضايا ما يعد في عرفهم قضايا متعددة وهذه

وان كانت مؤلفة من قضيتين في المعنى نحو زيد قائم لا دائما فانها مركبة في المعنى من مطلقتين عامتين اولاها موجبة هى الجزء الاول وثانيتهما سالبة هى مفهوم اللادوام لكن لا يطلق عليها انها قضيتان في العرف (يلزمه لذاته) اي يلزم ذلك القول لذاته (قول آخر) اى غير احدى المقدمتين وهى النتيجة ولزوم الشيء للشيء كون الشيء بحيث لو وجد وجد لازمه وان لم يوجد في الواقع فيدخل فيه ما مقدماته صادقة كما في المثل الاتية وما مقدماته كاذبة كقولنا كل انسان جماد وكل جماد حمار فهذا وان تالف من كاذبتين الا انه بحيث لو سلم استلزم كل انسان حمار وخرج بذلك ما لا يلزمه شيء كالاستقراء الناقص وهو تتبع اكثر الجزئيات توصلا الى الحكم على كليها بحكمها وكالتمثيل وهو تشبيه جزئى بآخر في جامع بينهما توصلا الى الحكم على المشبه بحكم المشبه به كقولنا النبيذ مسكر كالخمر فيكون حراما لانهما لا يفيدان اليقين بل الظن واما الاستقراء التام وهو تتبع جميع الجزئيات توصلا الى الحكم على كليها بحكمها كتتبع جزئيات العنصر من النار والهواء والماء والتراب توصلا الى الحكم على العنصر بانه متحيز فهو من القياس المقسم كما سيأتى بيان ذلك عند الكلام على لو احق القياس وخرج ايضاً ما يلزمه قول آخر لا لذاته بل لخصوص مادة اخرى اجنبية كما في قياس المساواة وهو ما يتركب من قولين يكون متعلق محمول اولهما موضوع الآخر كقولنا الانسان مساو للناطق والناطق مساو للضاحك فانه وان استلزم قولا آخر وهو الانسان مساو للضاحك لكن لا لذاته بل بواسطة مقدمة اجنبية وهي أن مساوى المساوى لشيء مساو لذلك الشيء ولذلك لا يتحقق الاستلزام فيه الا حيث تصدق هذه المقدمة كما في المثال المتقدم فان لم تصدق تلك المقدمة لم يحصل منه شيء كما اذا قلنا الاثنان نصف الاربعة والاربعة نصف الثمانية

لايلزم منه ان الاثنين نصف للثمانية لان نصف النصف لشيء لايلزم ان يكون نصفاً لذلك الشيء ثم القياس ينقسم الى قسمين اقتراني واستثنائي لان النتيجة او نقيضها اما ان تذكر فيه بالفعل بان يكون طرفاها او طرفا نقيضها مذكورين فيه اولا (فان كان) القول الاخر وهو النتيجة او نقيضها (مذكوراً فيه) اي في القياس (بمادته) اي طرفيه وهما المحكوم عليه والمحكوم به في الحملية والمقدم والتالي في الشرطية (وهيئته) اي صورته (ف) القياس (استثنائي) كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود فالقول الآخر وهو النهار موجود مذكور في القياس بمادته وهيئته وكذلك اذا كان موجوداً فيه نقيضها بمادته وهيئته كما لو قلنا في المثال لكن الشمس ليست بطالعة ينتج النهار ليس بموجود وسمي استثنائياً لاشتماله على أداة الاستثناء وهي لكن (والا) يكن القول الاخر او نقيضه مذكوراً فيه بمادته وهيئته (ف) القياس (اقتراني) كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث ففي هذا القياس ذكرت مادة النتيجة دون الهيئة وسمي اقترانياً لاقتران الحدود فيه التي هي الاصغر والاكبر والاوسط كما ستعرف ذلك بعد او لاشتماله على اداة الجمع والاقتران وهي الواو الواصلة ثم الاقتراني اما (حملي) وهو ما تركب من الحمليات الصرفة (او شرطي) وهو ما لم يتركب مما ذكر فهو اما ان يكون من شرطيات صرفة او من شرطيات وحمليات (وموضوع المطلوب من الحملي يسمى) حدا (اصغر) لانه اخص في الاغلب من المحمول والاخص اقل افرادا من الاعم (ومحموله) يسمى حدا (اكبر) لانه اعم في الاغلب من الموضوع والاعم اكثر افراداً من الاخص (والمكرر) بين مقدمتي القياس يسمى حدا (اوسط) لتوسطه بين طرفي المطلوب كالمؤلف في المثال المتقدم (وما) اى والمقدمة التى

(فيها) الحد (الاصغر) تسمى (الصغرى) لاشتمالها على الاصغر (و) التى فيها الحد (الاكبر) تسمى (الكبرى) لاشتمالها على الاكبر والهيئة الحاصلة من اجتماع الصغرى والكبرى مع الحد الاوسط تسمى شكلا (و) هو اربعة اذ (الاوسط) اما محمول) في (الصغرى موضوع) فى (الكبرى) نحو كل انسان حيوان وكل حيوان جسم فكل انسان جسم (وهو الشكل الاول او محمولهما) اي او الحد الاوسط محمول فى الصغرى والكبرى نحو كل انسان حيوان ولاشيء من الحجر بحيوان فلا شيء من الانسان بحجر (ف) هو الشكل (الثاني او موضوعهما) اي او الاوسط موضوع فى الصغرى والكبرى نحو كل انسان حيوان وبعض الانسان ضاحك فبعض الحيوان ضاحك (ف) هو الشكل (الثالث او) الاوسط في الصغرى والكبرى (عكس الاول) بان يكون موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق (ف) هو الشكل (الرابع) وكالمحمول والموضوع فيما تقدم من الحمليات المقدم والتالي في الشرطيات فالشكل الاول فيها بان يكون الحد الاوسط تاليا في الصغرى مقدماً في الكبرى نحو كلما كان هذا الشيء انسانا كان حيوانا وكلما كان حيوانا كان جسما فكلما كان هذا الشيء انسانا كان جسما وقس البقيـة والاشكال على هذا الترتيب في الكمال والقوة فالاول اكملها و يسمى عندهم بالشكل الكامل لانه المنتج للمطالب الاربعة ولانه اقرب الى الطبع من سائر الاشكال لان الانتقال فيه من الموضوع الى الحد الاوسط ثم منه الى المحمول وبعده فى الكمال الثاني لانه اقرب الاشكال الباقية اليه لمشاركته اياه فى صغراه التى هى اشرف المقدمتين لاشتمالها على موضوع المطلوب ثم الثالث لان له قربا ما اليه لمشاركته اياه فى اخس المقدمتين وتعينت المرتبة الاخيرة للشكل الرابع اذ لاقرب فيه الى الشكل الاول اصلاً

لمخالفته اياه فى كل من المقدمتين ولبعده عن الطبع جداً ثم اراد ان يبين شروط انتاج كل شكل منها فقال (ويشترط في) انتاج الشكل (الاول) ثلاثة شروط بحسب الكيف والكم والجهة فالاول (ايجاب الصغرى) وهو بحسب الكيف وبه سقط ثمانية ضروب وهى السالبتان الصغريتان مضروبتين في الاربعة الكبريات (و) الشرط الثاني (فعليتها) وهو بحسب الجهة اي بان يكون المحمول ثابتاً للموضوع بالفعل سواء كان بالضرورة او دائماً مطلقاً او بقيد وبه سقطت الممكنتان (و) الشرط الثالث (كلية الكبرى) وهو بحسب الكم اي بان يكون موضوعها كلياً وبه سقط اربعة ضروب وانما اشترط في الشكل الاول هذه الشروط (لينتج) المطالب الاربعة اذ الصغريان (الموجبتان) الكلية والجزئية اما ان يكونا (مع) الكبرى (الموجبة) الكلية فينتجان (الموجبتين) الكلية والجزئية (و) اما ان يكونا (مع) الكبرى (السالبة) الكلية فينتجان (السالبتين) الكلية والجزئية فضروبه المنتجة اذا اربعة كما علمت الاول ان يكون مركباً من موجبتين كليتين نحو كل انسان حيوان وكل حيوان جسم ونتيجته موجبة كلية وهى في المثال كل انسان جسم الثانى ان يكون مركباً من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق ونتيجته موجبة جزئية وهى في المثال بعض الحيوان ناطق الثالث ان يكون مركباً من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بجماد ونتيجته سالبة كلية وهى فى المثال لاشيء من الانسان بجماد الرابع ان يكون مركبا من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان انسان ولاشيء من الانسان بحجر ونتيجته سالبة جزئية وهى في المثال بعض الحيوان ليس بحجر وعليك ببقية الامثلة ثم ان انتاج هذا الشكل لهذه الضروب الاربعة

(بالضرورة) والبداهة لايحتاج الى دليل فلذا كان اكمل الاشكال
كما مر بخلاف غيره منها فان الانتاج فيها اما بواسطة الخلف او غيره
كما سيجيء (و) يشترط (في) الشكل (الثاني) اربعة شروط شرطان
بحسب الكيف والكم وشرطان بحسب الجهة كل واحد منهما احد
امرين الشرط الاول (اختلافهما) اي الصغرى والكبرى (في الكيف)
بان تكون احداها موجبة والاخرى سالبة (و) الشرط الثاني وهو
بحسب الكم (كلية الكبرى) بان يكون موضعها كلياً واما الشرطان
اللذان هما بحسب الجهة فقد ذكرهما بقوله (اما مع دوام الصغرى) اي
اما ان تكون صغرى دائمة مع ضرورة او مجردة عن الضرورة (او)
مع (انعكاس السالبة الكبرى) اي إذا لم تكن الصغرى دائمة فلتكن
الكبرى من القضايا الست المنعكس سوالبها وهي الدائمتان والعامتان
والخاصتان هذا هو الشرط الاول (و) اما الشرط الثاني فهو (كون
الممكنة) مستعملة (مع ضرورية او) مستعملة (مع كبرى مشروطة)
يعني ان الممكنة ان كانت صغرى لاتنتج الا مع كبرى ضرورية او
مشروطة عامة او خاصة اما اذا كانت كبرى فلا تنتج الا مع ضرورية
فقط وانما اشترط ذلك (لينتج) الصغرى والكبرى (كليتان) الموجبة
والسالبة (سالبة كلية و) لينتج المختلفتان في الكم ايضاً اى كما انهما
مختلفتان في الكيف كما سبق (سالبة جزئية) وحاصله ان الصغرى
والكبرى اما ان يكونا متفقتين في الكم بان يكونا كليتين او مختلفتين
فيه بان تكون احداها كلية والاخرى جزئية فان كانتا متفقتين
فالنتيجة سالبة كلية وان كانتا مختلفتين فالنتيجة سالبة جزئية مثال
الاول وهو ما اذا كان الصغرى موجبة كلية والكبرى سالبة كلية
كل انسان ناطق ولاشيء من الفرس بناطق ينتج لاشيء من الانسان
بفرس ومثال الثاني وهو ما اذا كانت الصغرى سالبة كلية والكبرى

موجبة كلية لاشيء من الانسان بصاهل وكل فرس صاهل ينتج لاشيء من الانسان بفرس ومثال الثالث وهو ما اذا كانت الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية بعض الحيوان ناطق ولاشيء من الحجر بناطق ينتج بعض الحيوان ليس بحجر ومثال الرابع وهو ما اذا كانت الصغرى سالبة جزئية والكبرى موجبة كلية بعض الحوان ليس بصاهل وكل فرس صاهل ينتج بعض الحيوان ليس بصاهل وبقية الامثلة من الموجهات موكول للطالب اللبيب روما للاختصار وانتاج هذا الشكل لهذه الضروب الاربعة (بالخلف) وهو يجرى في ضروبه الاربعة (او) : (عكس الكبرى) وهو يجرى في الضرب الاول والثالث (و) بعكس (الترتيب ثم عكس النتيجة) وهما يجريان في الضرب الثاني لا غير وحاصله ان دليل انتاج هذه الضروب لهاتين النيتجتين امور الاول الخلف وهو ان يجعل نقيض النتيجة لايجابه صغرى . ويجعل كبرى القياس لكليتها كبرى ينتج من الشكل الاول ما ينافي الصغرى مثلا كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج لا شيء من الانسان بحجر فلو لم تصدق هذه لصدق نقيضها وهو بعض الانسان حجر فاذا ضم هذه النقيض الى كبرى القياس فقيل بعض الانسان حجر ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج من الشكل الاول بعض الانسان ليس بحيوان وقد كانت صغرى الشكل الثاني كل انسان حيوان هذا خلف فتكون النتيجة الحاصلة من الشكل الاول كاذبة ومنشأه ليس الا الصغري فيكون نقيضها حقا وهو لا شيء من الانسان بحجر وهذا عين نتيجة الشكل الثاني وقس على هذا العمل في سائر الضروب الثاني عكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول فينتج عين النتجية المطلوبة من الشكل الثاني مثلا كل انسان

حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر ينتج لا شيء من الحيوان
بحجر فاذا عكست الكبرى ترتد الى الشكل الاول هكذا
كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر فينتج تلك النتيجة
وهى لا شيء من الانسان بحجر وهو المطلوب الثالث ان يعكس
الصغرى فيصيرشكلا رابعا ثم يعكس الترتيب اي يجعل عكس الصغري
كبري والكبرى صغرى فيصير شكلا او لا فينتج نتيجة تنعكس الى
النتيجة المطلوبة وذلك انما يتصور فيما يكون عكس الصغرى كلية
ليصلح لكبروية الشكل الاول مثلا لا شيء من الانسان بحمار وكل
ناهق حمار ينتج لا شيء من الانسان بناهق لانه لو عكس الصغرى
الى لا شيء من الحمار بانسان يصير شكلا رابعا ثم اذا عكس الترتيب
وقيل هكذا كل ناهق حمار ولا شيء من الحمار بانسان يصيرشكلا اولا
ينتج لا شيء من الناهق بانسان ثم اذا عكس ثاني النتيجة وقيل
لا شيء من الانسان بناهق يحصل عين تلك النتيجة الحاصلة
من الشكل الثاني وهو المطلوب (و) يشترط (في) انتاج الشكل (الثالث)
ثلاثة شروط بحسب الكيف وبحسب الجهه وبحسب الكم فبحسب
الكيف (ايجاب الصغرى و) بحسب الجهة (فعليتها) اي بان يكون المحول
ثابتا للموضوع فيها بالفعل وبحسب الكم ان يكون (مع كلية احداهما)
اى الصغرى او الكبرى وذلك (لينتج) الصغريان (الموجبتان) اي
الموجبة الكلية والجزئية (مع) الكبرى (الموجبة الكلية او بالعكس) اى
الموجبة الكلية مع الموجبة الجزئية (موجبة جزئية) فالمتحصل من
ذلك ثلاثة اضرب منتجة للموجبة الجزئية الضرب الاول موجبة
كلية صغرى وموجبة كلية كبرى نحو كل انسان ناطق وكل
انسان ضاحك ينتج بعض الناطق ضاحك الضرب الثاني موجبة
جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى نحو بعض الانسان ناطق وكل انسان

ضاحك ينتج بعض الناطق ضاحك الضرب الثالث موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى نحو كل انسان ناطق وبعض الانسان ضاحك ينتج بعض الناطق ضاحك (او) لينتج الصغريان الموجبتان (مع) الكبرى (السالبة الكلية او) الصغرى الموجبة (الكلية مع) السالبة (الجزئية سالبة جزئية) والمتحصل من ذلك ثلاثة اضرب ايضاً منتجة للسالبة الجزئية الضرب الاول موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو كل انسان ناطق ولا شيء من الانسان بفرس ينتج بعض الناطق ليس بفرس الضرب الثاني موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو بعض الانسان ناطق ولا شيء من الانسان بفرس ينتج بعض الناطق ليس بفرس الضرب الثالث موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى نحو كل انسان ناطق وبعض الانسان ليس بفرس ينتج بعض الناطق ليس بفرس وعليك باستخراج بقية الامثلة وانتاج هذا الشكل لهذه الضروب الستة انما هو (بالخلف) وهو يجرى فى الضروب كلها (او) ب (عكس الصغرى) وهو يجرى في الاول والثاني والرابع والخامس (او) ب (عكس الكبرى ثم الترتيب ثم النتيجة) وهو يجرى فى الاول والثالث وحاصله ان دليل انتاج هذه الضروب لهذه النتائج امور الخلف وهو في هذا الشكل ان يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل كبرى وصغرى القياس لايجابها صغرى لينتج من الشكل الاول ما ينافي الكبرى مثلا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان بناطق ويجعل هذا النقيض كبرى فيقال كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بناطق ينتج لا شيء من الانسان بناطق وهو مناف لكبرى الشكل الثالث وهى كل انسان ناطق هذا خلف الثانى عكس الصغرى ليرجع الى الشكل الاول وذلك حيث تكون الكبرى كلية مثلا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ينتج

بعض الحيوان ناطق لانه اذا عكست الصغرى وقيل بعض الحيوان انسان
وكل انسان ناطق ينتج من الشكل الاول عين تلك النتيجة وهو
المطلوب الثالث عكس الكبرى ليصير شكلا رابعا ثم عكس الترتيب ليرتد
شكلا اولا وينتج نتيجة ثم تعكس هذه النتيجة فانه المطلوب مثلا
كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق لانه
لو عكس الكبرى فقيل بعض الناطق انسان وكل انسان حيوان ينتج
بعض الناطق حيوان وينعكس الى بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب
(و) يشترط (في) انتاج الشكل (الرابع) بحسب الكمية والكيفية احد امرين
اما (ايجابهما) اي المقدمتين الصغرى والكبرى (مع كلية الصغرى
او اختلافهما) اى المقدمتين فى الكيف (مع كلية احدهما) وانما
اشترط في الرابع ذلك (لينتج) الصغرى (الموجبة الكلية مع) الكبريات
(الاربع والجزئية) بالرفع عطف على الموجبة (مع) الكبرى (السالبة
الكلية والسالبتان) اي السالبة الكلية والسالبة الجزئية (مع) الكبرى (الموجبة
الكلية وكلتاهما) اي الصغريان السالبة الكلية والسالبة الجزئية (مع) الكبرى
(الموجبة الجزئية موجبة جزئية ان لم يكن) في الصغرى والكبرى (سلب والا)
بان كان فيهما سلب (ف) ينتج (سالبة) كلية او جزئية هذا وقد
اعترض شارحه الخبيصى على قوله وكلتاهما حيث قال ما ملخصه ان
قوله كلتاهما غلط فاحش لان الصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة
الجزئية غير معتبر وبرهن على ذلك الى ان اعتذر عن المصنف حيث
قال واظن انه تصحيف والعبارة الصحيحة ان يقال وكليتهما اى
كلية السالبتين مع الموجبة الجزئية اي السالبة الكلية مع الموجبة الجزئية
ولعل هذا الغلط نشا من الناسخ والا فالمصنف رحمه الله تعالى اعظم
شاناً من ان يذهب عليه مثل هذا اه قال الشيخ العطار في حاشيته عليه
ولا يخفى عليك ان هذا التصحيح ايضا تصحيف بل العبارة الصحيحة

ههنا وكليتها كما رأيناه كذلك في بعض النسخ الصحيحة بافراد الضمير
الراجع الى السالبة فقط اى كلية الصغرى السالبة مع الكبرى الموجبة
الجزئية قاله رجب افندي اه اقول يرشدك الى ما قاله الشيخ العطار قول
الشارح في أثناء الكلام مفسرا لقوله وكليتهما اي كلية السالبتين مع
الموجبة الجزئية بقوله اي السالبة الكلية مع الموجبة الجزئية فاذا
امل ما في الشرح ايضاً تصحيف نشأ من النساخ والا فالشارح ايضا
رحمه الله تعالى اكبر شأنا من ان يجعل في كلامه تفسيرا لكلام لا يطابقه
تأمل فالذى تحصل ان ضروب هذا الشكل المنتجة ثمانية اضرب
الاول كليتان موجبتان ينتج موجبة جزئية نحو كل انسان حيوان
وكل ناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق الثانى موجبة كلية صغرى
وموجبة جزئية كبرى ينتج موجبة جزئية نحو كل انسان حيوان
وبعض الناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق الثالث كليتان والصغرى
سالبة كلية نحو لا شيء من العبادة بمستغن عن النية وكل وضوء عبادة
فلا شيء من المستغنى عن النية بوضوء الرابع كليتان والكبرى سالبة
عكس ما قبله نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس بانسان
ينتج بعض الانسان ليس بفرس الخامس موجبة جزئية صغرى
وسالبة كلية كبرى نحو بعض الانسان حيوان ولا شيء من الفرس
بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بفرس السادس جزئية سالبة صغرى
وموجبة كلية كبرى نحو بعض المستيقظ ليس بنائم وكل كاتب مستيقظ
ينتج بعض النائم ليس بكاتب السابع كلية موجبة صغرى وسالبة
جزئية كبرى نحو كل كاتب متحرك الاصابع وبعض ساكن الاصابع ليس بكاتب
ينتج بعض متحرك الاصابع ليس بساكن الاصابع الثامن سالبة كلية صغرى
وموجبة جزئية كبرى نحو لا شيء من المتحرك بساكن وبعض المنتقل متحرك
ينتج بعض الساكن ليس بمنتقل وانتاج هذه الضروب الثمانية انما هو

(بالخلف) وهو يجري فيما عدا الرابع والثامن (او بعكس الترتيب ثم النتيجة) وهو يجري في الاول والثانى والثالث والثامن (او بعكس المقدمتين) وهو يجرى في الرابع والخامس (او بالرد الى الثاني بعكس الصغرى) وهو يجرى في الثالث والرابع والخامس والسادس (او) بالرد الى (الثالث بعكس الكبرى) وحاصله ان دليل انتاج هذه الضروب لتلك النتائج امور الاول الخلف وهو فى هذا الشكل ان يؤخذ نقيض النتيجة ويضم الى احدى المقدمتين لينتج ما ينعكس الى ما ينافى المقدمة الاخرى مثلا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق فلو لم يصدق هذا لصدق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان بناطق ويضم هذا النقيض الى احدى المقدمتين من الشكل الرابع فيقال كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بناطق ينتج لا شيء من الانسان بناطق وهذا ينعكس الى لا شيء من الناطق بانسان وهو مناف للكبرى المفروض صدقها وهى كل ناطق انسان فالعكس باطل وبطلانه يستلزم بطلان النتيجة لانه لازمها وبطلان اللازم يستلزم بطلان الملزوم فيكون نقيضها صادقا اعنى بعض الناطق انسان وهو عين النتيجة المطلوبة من الشكل الرابع وقس عليه باقى الضروب الجاري فيها الخلف الثاني عكس الترتيب ليرتد الى الشكل الاول ثم عكس النتيجة وذلك حيث تكون الكبرى موجبة والصغرى كلية والنتيجة مع ذلك قابلة للانعكاس مثلا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق لانه اذا عكس الترتيب فقيل كل ناطق انسان وكل انسان حيوان ينتج كل ناطق حيوان واذا عكسنا هذه النتيجة الى قولنا بعض الحيوان ناطق يحصل المطلوب الثالث عكس المقدمتين ليرتد الى الشكل الاول وينتج المطلوب: مثلا كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بحجر

فاذا عكس المقدمتان فقيل بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان بحجر
ينتج من الشكل الاول بعض الحيوان ليس بحجر وهو عين النتيجة
المطلوبة الرابع عكس الصغرى فقط ليرتد الى الشكل الثاني وينتج
المطلوب مثلا كل انسان حيوان وبعض الجماد ليس بانسان ينتج
بعض الحيوان ليس بجماد فاذا عكست الصغرى ينتظم شكل ثان
هكذا بعض الحيوان انسان وبعض الجماد ليس بانسان وينتج عين
النتيجة المطلوبة وهو بعض الحيوان ليس بجماد الخامس عكس
الكبرى فقط ليرتد الى الشكل الثالث وينتج المطلوبة مثلا كل
انسان حيوان ولا شيء من الفرس بانسان ينتج بعض
الحيوان ليس بفرس فاذا عكست الكبرى ينتظم شكل ثالث هكذا
كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بفرس وينتج عين النتيجة
المطلوبة وهو بعض الحيوان ليس بفرس ثم ان المصنف رحمه الله
تعالى لم يتعرض لبيان شرائط انتاج الشكل الرابع بحسب الجهة
لقلة الاعتداد بهذا الشكل لشدة بعده عن الطبع ولم يتعرض لنتائج
الاختلاطات الحاصلة من الموجهات في شيء من الاشكال الاربعة
لطول الكلام فيها وهذا المختصر لا يسع تفصيلها ايضاً ثم اخذ في
بيان الشرطي من الاقتراني فقال (فصل) في بيان الشرطي (الشرطي)
خمسة اقسام لانه (اما ان يتركب من متصلتين) كقولنا كلما
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض
مضيئة ينتج كلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة وهو القسم
الاول (او) يتركب من (منفصلتين) كقولنا كل عدد اما زوج واما
فرد وكل زوج زوج الزوج او زوج الفرد ينتج كل عدد اما فرد
او زوج الزوج او زوج الفرد وهو القسم الثانى (او) يتركب من
(مختلفتين حملية ومتصلة) كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا فهو

حيوان وكل حيوان جسم ينتج كلما كان هذا انسانا فهو جسم وهو القسم الثالث (او) يتركب من (حملية ومنفصلة) كقولنا كل عدد اما زوج او فرد وكل زوج فهو منقسم بمتساويين ينتج كل عدد اما فرد او منقسم الى متساويين وهو القسم الرابع (او) يتركب من (متصلة ومنفصلة) كقولنا كلما كان هذا ثلاثة فهو عدد ودائماً اما ان يكون العدد زوجا او فرداً ينتج كلما كان هذا ثلاثة فاما ان يكون زوجا او فرداً وهو القسم الخامس (وتنعقد فيه) اي في الشرطى (الاشكال الاربعة) كما انعقدت في الحملى فالمقدم والتالي فى الشرطى كالموضوع والمحمول في الحملى فالمكرر بين مقدمتى القياس من الشرطى وهو الحد الاوسط اذا كان تالياً في الصغرى ومقدماً فى الكبرى فهو الشكل الاول (و) قس البقية (فى تفصليها طول) لايليق بهذا المختصر فاطلبه من المطولات ولما فرغ من بيان القياس الاقتراني بقسميه اراد ان يبين الاستثنائي فقال (فصل) في القياس الاستثنائي وهو ما ذكر فيه النتيجة او نقيضها بان يكون طرفاها او طرفا نقيضها مذكورين فيه بالفعل على ما تقدم وهو قسمان اتصالي وانفصالي الاول ما تركب من شرطية متصلة وحملية تكون رفعاً لاحد جزئي الشرطية أو لاثباته والثانى اما ان يتركب من منفصلة حقيقية وحملية تكون رفعاً لاحد جزئى الشرطية او لاثباته ايضاً واما من منفصلة مانعة الجمع وحملية تكون لاثبات احد الجزأين واما من منفصلة مانعة الخلو وحملية تكون لرفع احد الجزئين وقد اخذ في تفصيلها فقال (الاستثنائي ينتج من) القضيه (المتصلة) الموضوعة فيه (وضع المقدم) وضع التالي (و) ينتج (رفع التالي) رفع المقدم يعنى ان الذى ينتج من القياس الاستثنائي الإتصالي وضع المقدم ورفع التالى فوضع المقدم ينتج وضع التالي نحو انكان هذا انسانا كان حيوانا لكنه انسان فهو حيوان

ورفع التالي ينتج رفع المقدم كما اذا قلنا فى المثال لكنه ليس بانسان ينتج فهو ليس بحيوان هذا هو الاتصالي (و) اما الانفصالي فينتج من القضية المنفصلة (الحقيقية) الموضوعة فيه (وضع كل) من الجزئين رفع الآخر (ك) ما في (مانعة الجمع) فانه ينتج وضع كل واحد من جزأيها رفع الاخر (و) كذلك (رفعه) اي رفع كل من جزأي الحقيقية ينتج وضع الآخر (ك) ما فى (مانعة الخلو) فانه ينتج رفع كل واحد من جزأيها وضع الاخر فالذي تحصل ان للاستثنائى الانفصالي ثمان نتائج اربعة للمنفصلة الحقيقية اثنتان باعتبار الوضع كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فرداً لكنه زوج فليس بفرد او لكنه فرد فليس بزوج واثنتان باعتبار الرفع كقولنا في المثال لكنه ليس بزوج فهو فرد او لكنه ليس بفرد فهو زوج وللمنفصلة المانعة الجمع نتيجتان باعتبار الوضع كقولنا هذا الشيء اما شجر او حجر لكنه شجر فهو ليس بحجر او لكنه حجر فهو ليس بشجر وللمانعة الخلو نتيجتان باعتبار الرفع كقولنا هذا الشئ اما لاشجر او لاحجر لكنه ليس بلا شجر فهو لاحجر او لكنه ليس بلا حجر فهو لاشجر وبيان شروط انتاج كل شكل من هذا القياس مع تفصيل ادلتها موكول الى المطولات ثم ان هناك قسم آخر من اقسام الاستثنائى يقال له قياس الخلف اشار اليه المصنف بقوله (وقد يخص باسم قياس الخلف ما يقصد به اثبات المطلوب بابطال نقيضه) يعنى انه يستدل على اثبات المدعى بانه لو لم يصدق هذا المدعى لصدق نقيضه لاستحالة ارتفاع النقيضين لكن نقيضه غير واقع فيكون هو واقعاً كما مر ذلك غير مرة فى مباحث العكوس والاقيسة وسمى بالخلف لانه يجر الى الخلف اي المحال على تقدير صدق المطلوب او لانه ينتقل منه الى المطلوب من خلفه اي ورائه الذى هو نقيضه وهذا

القياس ليس قياساً واحداً بل ينحل الى قياسين احدهما اقترانى شرطى والآخر استثنائي اتصالى يستثنى فيه نقيض التالي ولذا قال (ومرجعه) اي محصل هذا القياس يرجع (الى) قياسين (استثنائى) اتصالي (واقتراني) شرطى كقولنا مثلا اذا صدق كل انسان حيوان بالفعل وجب ان يصدق في عكسه بعض الحيوان انسان بالفعل هذا مطلوبنا ومدعانا فاذا اردنا ان نستدل على اثباته بقياس الخلف نقول هكذا لو لم يصدق مع الاصل هذا المطلوب الذي هو بعض الحيوان انسان بالفعل لصدق معه نقيضه وهو لاشيء من الحيوان بانسان دائماً وكلما صدق هذا النقيض مع الاصل صدق لاشيء من الانسان بانسان دائماً ينتج لو لم يصدق مع الاصل مطلوبنا لصدق لاشيء من الانسان بانسان دائما لكن التالي باطل فالمقدم الذى هو نقيض المطلوب مثله واذا بطل صدق هذا النقيض مع الاصل ثبت صدق المطلوب معه هذا ويوجد برهان يسمى برهان التقسيم وهو مركب من حملية ومنفصلة وضابطه ان يقسم موضوع المطلوب الى اقسام في قضية مانعة الخلو ليكون منحصراً في هذه الاقسام ثم يحكم على كل قسم بمحمول المطلوب لينتج ثبوت هذا المحمول لذلك الموضوع مثلا اذا اردنا ان نثبت ان العدل محمود نقول هكذا العدل اما آت من متابعة الشرع الشريف واما آت من موافقة قواعد العقل وكل آت من متابعة الشرع محمود وكل آت من موافقة قواعد العقل محمود فالعدل محمود ومثلا الشرير اما مغضب لله تعالى بعصيانه واما مختل في عقله وكل مغضب لله تعالى يجب اجتنابه وكل مختل في عقله يجب اجتنابه فالشرير يجب اجتنابه ثم اعلم ان الحجة على ثلاثة اقسام لان الاستدلال بثبوت شيء لشيء على ثبوته لآخر اما من حال الكلى على حال الجزئيات واما من حال الجزئيات على حال كليها واما من حال احد الجزئين المندرجين

تحت كلي على حال الجزئي الآخر فالاول هو القياس وقد سبق مفصلا
وهو يفيد اليقين والثاني والثالث الاستقراء والتمثيل وهما يفيدان الظن
ولذلك جعلا من لواحق القياس وقد اخذ في بيانهما فقال (فصل)
في الاستقراء والتمثيل اما (الاستقراء) فهو (تصفح) اي تتبع اكثر
(الجزئيات لاثبات حكم كلي) يعني هو تتبع اكثر امور جزئية ليحكم
بحكمها على امر كلي يشملها مثلا الحيوان كلي وجزئياته كالانسان
والغزال والفرس والشاة وغير ذلك من افراد الحيوان وحال تلك
الجزئيات تحرك الفك الاسفل عند المضغ فيستدل من تتبع حال
هذه الجزئيات على حال كليها فيقال كل حيوان يحرك فكه الاسفل
عند المضغ والاستقراء قسمان تام وهو ما كانت الجزئيات فيه منحصرة
وتتبعنا احوالها باسرها ثم حكمنا بحكمها على كليها كتتبع جزئيات
العنصر من الماء والتراب والهواء والنار توصلا الى الحكم على العنصر
بانه متحيز وهو يرجع الى القياس المقسم وليس مراداً هنا لانه يفيد
اليقين وناقص وهو ما يكون من تتبع اكثر الجزئيات ليحكم بحكمها
على كلي يشملها كما تقدم في المثال الاول وهذا هو المراد هنا لانه
يفيد الظن ولذلك قيدنا تصفح الجزئيات بالاكثر (و) اما (التمثيل)
فهو (بيان مشاركة جزئي لآخر في علة الحكم ليثبت) الحكم (فيه)
اي في الجزئي الاول بمعنى انه تشبيه جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهما
ليثبت في المشبه الحكم الثابت في المشبه به المعلل بذلك المعنى كقولنا
النبيذ حرام لانه مسكر كالخمر وبيان ذلك ان حكم الخمر الحرمة
وعلة حرمته الاسكار والنبيذ مشارك للخمر في علة حكمه وهي
الاسكار فثبت الحكم فيه وهو الحرمة ثم اعلم انه لابد في التمثيل
من مقدمات الاولى ان الحكم ثابت في الاصل اعني المشبه به الثانية
ان علة الحكم في الاصل الوصف الكذائي الثالثة ان ذلك الوصف

موجود في الفرع اعني المشبه فانه اذا تحقق العلم بهذه المقدمات الثلاث
ينتقل الذهن الى كون الحكم ثابتاً في الفرع ايضاً وهو المطلوب
من التمثيل ثم ان المقدمة الاولى والثالثة ظاهرتان في كل تمثيل وانما
الاشكال في الثانية والمصنف رحمه الله تعالى بينها بطريقين حيث
قال (والعمدة في طريقه) اي والمعتمد عليه في باب التمثيل هو (الدوران)
وقد يعبر عنه بالطرد والعكس وهو تبعية الحكم للعلة وجوداً وعدماً
بمعنى ان الحكم يثبت عند ثبوت تلك العلة وينتفي عند انتفائها
وبهذا المعنى يسمى الحكم دائراً وذلك الشيء مداراً فالاسكار مثلا
علة للحرمة فمتى وجد وجدت ومتى فقد فقدت (والترديد) ويقال
له السبر والتقسيم وهو ايراد اوصاف الاصل وابطال علية بعضها
لتنحصر العلة في الباقي مثل ان يقال علة الحرمة في الخمر اما سيلانه
واما كونه مستخرجا من العنب او التمر مثلا واما اسكاره والاول
باطل لوجود السيلان في الماء مع عدم حرمته والثاني كذلك للاجماع
على حل العصير قبل تغيره فتعين الثالث وهو الاسكار ولما فرغ من
بيان صور الاقيسة شرع في بيان موادها التي تتركب منها فقال (فصل)
في مواد الاقيسة (القياس) كما انقسم باعتبار صورته الى الاقسام السابقة
ينقسم ايضاً باعتبار مادته الى خمسة اقسام وهي الصناعات الخمس لانه (اما
برهاني وهو ما) اي قياس (يتألف من اليقينيات) واليقين هو التصديق
الجازم المطابق للواقع الثابت بمعنى اعتقاد الشيء بانه كذا مع اعتقاد
انه لا يمكن الا ان يكون كذا اعتقاداً مطابقاً لنفس الامر غير ممكن
الزوال (واصولها) اي اليقينيات ستة الاول (الاوليات) الضرورية وهي
القضايا التي يحكم فيها العقل بتصور الطرفين من دون واسطة مثل الواحد
نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء والنقيضان لا يجتمعان (و) الثاني
(المشاهدات) اي المحسوسات وهي قسمان محسوسات بالحس الظاهر وهي

ما يشعر بها بالحواس الخمس الظاهرة كالاشعار بان الشمس حارة
والنار محرقة وغير ذلك ومحسوسات بالحس الباطن وتسمى بالوجدانيات
كالاشعار بان لنا سرور وحظ وعطش وجوع وغير وذلك (و)
الثالث (التجربيات) وهي القضايا التي يحتاج العقل في الجزم بها الى
تكرار مشاهدة الاثر في جميع الاحوال والاوقات كقولنا السقمونيا
مسهلة للصفراء والسليماني سم قاتل والخمر مسكر (و) الرابع (الحدسيات)
وهي القضايا التي يحتاج العقل فيها الى تصور الطرفين بدون حاجة الى
ترتيب المقدمات واستخلاص النتائج كقولنا نور القمر مكتسب
من نور الشمس فهذا الحكم منشاه مشاهدة اختلاف احوال القمر
في الاضاءة على حسب اختلاف اوضاعه من الشمس قربا وبعداً فالحدس
سرعة انتقال الذهن من المبادي الى المطالب (و) الخامس (المتواترات)
وهي القضايا التي يحكم بها العقل بواسطة النقل عن جماعة تبلغ
حدا لايجوز العقل تواطؤهم على الكذب كقولنا مكة موجودة
وبغداد كذلك وكقولنا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة
وظهرت المعجزة على يديه (و) السادس (النظريات) وهي القضايا المجهولة
المكتسبة من القضايا المعلومة بطريق الكسب والنظر كحكمنا بان
الممكن لابد له من محدث نقول كل ممكن حادث وكل حادث لابد له
من محدث فالممكن لابد له من محدث (ثم) القياس البرهاني ينقسم
الى قسمين لمي واني وذلك لانه (ان كان) الحد (الاوسط مع عليته)
اي مع كونه علة (للنسبة) الايجابية اوالسلبية المطلوبة في النتيجة (في
الذهن علة لها) اي للنسبة (في الواقع) ونفس الامر ايضاً (فلمي) اي
فالبرهان حينئذ يسمى برهان اللم لانه يجاب به السؤال بلم [illegible]
ولدلالته على ما هو لم الحكم وعلته في الواقع كقولنا هذا متعفن [illegible]
الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم فهذا محموم فان الاوسط [illegible]

هو متعفن الاخلاط كما انه علة للتصديق بثبوت المحمول للموضوع فى الذهن كذلك علة لثبوته في الخارج ايضاً (والا) اي وان لم يكن علة للنسبة فى الواقع ونفس الامر بل فى الذهن فقط (فانى) اى فالبرهان حينئذ يسمى البرهان الانى حيث انه لم يدل الاعلى انية الحكم وتحققه فى الذهن فقط دون علية فى الواقع كقولنا كلما كانت النار موجودة كان الدخان موجودا لكن الدخان موجود فالنار موجودة وكقولنا زيد محموم وكل محموم متعفن الاخلاط فزيد متعفن الاخلاط فالحاصل ان لاستدلال بالعلة الخارجية على المعلول يقال له البرهان اللمى والاستدلال بالمعلول على العلة يقال له الاني (واما) القياس (جدلي) وهو الذي (يتالف من المشهورات) اي القضايا التى تشتهر بين الناس وهى اما مسلمة عند كافة الانام كحسن الاحسان وقبح العدوان وتسمى مشهورات مطلقة او مسلمة عند طائفة مخصوصة كقبح ذبح الحيوانات عند اهل الهند وتسمى مشهورات محدودة (و) من (المسلمات) وهى القضايا التى يقبلها الخصم لقصد الافحام كمسائل الهندسة وكمسائل اصول الفقه يأخذها الفقهاء على سبيل التسليم (واما خطابي) وهو ما (يتألف من المقبولات) وهى القضايا المأخوذة ممن يعتقد فيه كالاولياء والحكماء (و) من (المظنونات) وهى القضايا التى يحكم بها العقل حكماً راجحاً غير جازم كقولنا كل حائط ينتثر منه التراب فهو منهدم ونحو فلان يطوف بالليل فهو متلصص والغرض من هذا القياس تحصيل احكام ما ينفع الناس او يضرهم ليرغبوا بالاتيان به او لينفروا عنه فيتم لهم امر المعاش والمعاد كما يفعله الوعاظ والخطباء (واما شعرى) وهو الذى (يتألف من المخيلات) وهى القضايا التى لاتذعن بها النفس ولكن تنبسط منها او تنقبض فالغرض من هذا القسم الترغيب والترهيب كما اذا قيل العسل مرة مهوعة فان النفس تنقبض عند ذلك واذا قيل عينه نرجس وخده ورد فالنفس

تنبسط عند ذلك ويزيد في تأثيره اقترانه بسجع او وزن كما هو المتعارف الآن فمما على الوزن قول الشاعر

عذ بالخمول ولذ بالذل معتصما بالله تسلم كما اهل التقى سلموا
فالريح تحطم ان هبت عواصفها دوح الثمار وتنجو الشيح والرتم

ومما على السجع العلم يأتي بالشرف والجهل يأتي بالتلف (واما سفسطي) وهو ما (يتألف من الوهميات) وهي القضايا الكاذبة التي يحكم فيها الوهم في غير المحسوسات نحو هذا ميت وكل ميت جماد فهذا جماد (و) من (المشبهات) وهي القضايا الكاذبة الشبيهة بالصادقة الاولية وتسمى مغالطة كقولنا لصورة الفرس المنقوشة على الجدار هذه فرس وكل فرس صهالة ينتج ان تلك الصورة صهالة والشبيهة بالصادقة المشهورة وتسمى المشاغبة كقولنا في شخص يخبط في البحث هذا يكلم العلماء بالفاظ العلم وكل من كان كذلك فهو عالم فهذا عالم ومن قبيل المشاغبة ما يسمى المغالطة الخارجية وهو ان يغيظ احد الخصمين الآخر بكلام يشغل فكره وهو حرام لغير ضرورة كدفع كافر لم يقدر عليه ونحوه كالرفضي والمعتزلي والمتعنت من ذلك ما وقع للقاضي الباقلاني حين اقبل لمجلس المناظرة وفيه ابن المعلم احد روساء الروافض فالتفت الى اصحابه وقال قد جائكم الشيطان فسمع القاضي ذلك من بعد فلما جلس اقبل على ابن المعلم واصحابه وقال لهم قال الله تعالى الم تر انا ارسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم ازا وامثال ذلك كثير فالذي تلخص ان القياس انقسم باعتبار مادته الى خمسة اقسام وهي الصناعات الخمس البرهان والجدل والخطابة والشعر والسفسطه وقد نظم الشيخ الملوى ما تتألف منه هذه الاقيسة ما عدا البرهان فقال

من المسلم ومشهور جدل خطابة من ظن او ما يقتبل
شعر من المخيلات سفسطه من وهم او شبيه اعلم ضابطه

هذا ولما تم الكلام على هذا الفن عقد خاتمة تعمه وبقية العلوم المدونة فقال (خاتمة) نسأل الله حسنها (اجزاء العلوم) ثلاثة الاول (الموضوعات) و (هي التي يبحث في العلم عن اعراضها الذاتية) كالتصور والتصديق لهذا العلم والكلمة والكلام لعلم النحو وافعال المكلفين لعلم الفقه والادلة السمعية لعلم الاصول فانه يبحث في هذه العلوم عن اعراض هذه الموضوعات الذاتية على ما عرفته في صدر الكتاب (و) الثاني (المبادي) وهي اما تصورات (وهي حدود الموضوعات) اي تعاريفها كتعريف القرآن بانه الكلام المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم المتعبد بتلاوته المتحدي باقصر صورة منه (و) حدود (اجزائها) اي اجزاء الموضوعات اذا كانت مركبة كتعريف اجزاء الكلمة من اللفظ والموضوع والمعنى المفرد مثلا (و) حدود (اعراضها) اي اعراض الموضوعات كتعريف ما يعرض للكلمة من الاعراب والبناء وغيرها (و) اما تصديقات وهي اما (مقدمات بينة) اي واضحة شديدة الوضوح بنفسها وتسمى علوماً متعارفة وقضايا متعارفة ايضاً وهي اما عامة تستعمل في جميع العلوم كقولنا الكل اعظم من الجزء واما خاصة ببعضها كقول اهل الهندسة الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية (او) مقدمات (مأخوذة) من الدلائل اى نظرية وتسمى اصولا موضوعة ان اذعن بها المتعلم بحسن ظنه بالمعلم ومصادرة ان اخذها مع استنكار (يبتنى عليها) اى على المقدمات البينة والمأخوذة (قياسات العلم) نائب فاعل يبتنى (و) الجزء الثالث (المسائل وهي قضايا تطلب في العلم) اى القضايا المطلوبة المبرهن عليها فى العلم كالمسائل الواقعة في المنطق والنحو والبيان وغير ذلك من العلوم (و) لهذه المسائل موضوعات ومحمولات ف (موضوعاتها اما موضوع العلم) كقولنا فى النحو مثلا كل كلام اما ان يذكر فيه المسند اولا فالكلام موضوع علم النحو

(او) موضوعاتها (نوع منه) اى من موضوع العلم كقولنا كل
حرف مبنى فالحرف نوع من الكلمة التى هى موضوع الفن (او)
موضوعاتها (عرض ذاتي) اى لموضوع العلم كقولنا البناء امالسبب
المشابهة لمبنى الاصل او لسبب عدم التركيب فان البناء عرض ذاتي
للكلمة (او) موضوعاتها (متركب) من موضوع العلم وعرضه الذاتى
او من نوع موضوع العلم وعرضه الذاتى كقول المهندس كل مقدار
له وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان ونحو كل خط قام
على خط فان الزاويتين حادثان على جنبيه اما قائمتان او متساويتان
(ومحمولاتها) اى محمولات المسائل (امور خارجة عنها) اى عن
موضوعات المسائل (لاحقة لها) اى عارضة لها يعنى محمولة عليها
(لذواتها) اى اللاحق لها اولا وبالذات اى بدون واسطة في العروض
والعارض للشيء ما يكون محمولا عليه خارجا عنه وهو ما يلحق
الشيء لذاته كالتعجب اللاحق للانسان بواسطة انه انسان او لجزئه
كالحركة بالارادة اللاحقة له بواسطة انه حيوان او لامر مساو له
خارج عنه كالضحك بواسطة التعجب ثم اشار الى اصطلاح آخر فى
المبادى سوى ما تقدم فقال (وقد تقال) اى تطلق (المبادى لما يبدأ
به قبل) اى على ما يبدأ به قبل الشروع فى (المقصود و) تقال (المقدمات
ايضاً لما يتوقف عليه الشروع) فى العلم (بوجه الخبرة) اى البصيرة
(وفرط الرغبة كتعريف العلم وبيان غايته) اى بيان منفعته والغرض
منه (و) بيان (موضوعه) وقد عرفت كل ذلك في صدر الكتاب
ثم اخذ في بيان الرؤس الثمانية فقال (وكان القدماء) من الحكماء
(يذكرون) في صدر كتبهم (ما يسمونه الرؤس الثمانية الاول الغرض)
من تدوين العلم (لئلا يكون طلبه عبثاً) كما تقدم (الثانى المنفعة اى ما
يتشوقه الكل طبعاً) وهى الفائدة المعتد بها (لينشط فى الطلب ويتحمل

المشقة) في تحصيله ولايعرض له فتور في طلبه (الثالث السمة وهي عنوان العلم) اى تسميته ووجه التسمية بذلك (ليكون عنده) اى عند الطالب (اجمال ما يفصله) العلم من المقاصد والمسائل (الرابع المؤلف) اى المصنف (ليسكن قلب المتعلم) فى قبول كلامه والاعتماد عليه لاختلاف ذلك باختلاف المصنفين فقد جرت العادة ان النفس فى مطالعة كتاب معلوم اسم مؤلفه اشوق منها في مطالعة كتاب مجهول اسم مؤلفه (الخامس انه من اى علم هو) من اليقينيات او الظنيات او النظريات او العمليات من الشرعيات او غيرها (ليطلب فيه ما يليق به السادس في اى مرتبة هو) بين العلوم (ليقدم على ما يجب ويؤخر عما يجب) كما يقال ان مرتبة المنطق ان يشتغل به بعد تهذيب الاخلاق وتقويم الفكر ببعض الهندسيات (السابع القسمة والتبويب) اى قسمة العلم والكتاب (ليطلب في كل باب ما يليق به الثامن الانحاء التعليمية) اي الطرق المذكورة في التعاليم لعموم نفعها فى العلوم (وهى) اي الانحاء (التقسيم اى التكثير من فوق) الى اسفل اى من اعم الى ما هو اخص كتقسيم الجنس الى الانواع والنوع الى الاصناف وهكذا (والتحليل عكسه) اي التكثير من تحت اي من اخص الى ما هو اعم كتحليل زيد الى الانسان والحيوان والانسان الى الحيوان والجسم (والتحديد اى فعل الحد) يعنى ان المراد بالتحديد بيان اخذ الحدود (والبرهان اي الطريق الى الوقوف على الحق والعمل به وهذا) اى هذا الامر الثامن (بالمقاصد اشبه) منه بالمقدمات هذا آخر ما اردنا ايراده في هذا الشرح الراجي جامعه من كل من يطلع عليه الصفح والله سبحانه وتعالى اعلم ورزقنا واياكم علم ما لم نعلم والحمد لله اولا وآخراً وباطناً وظاهراً وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وكل ولى وسلم تسليما

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين وبعد فيقول الفقير الى الغني المتعال محمد شفيق بن عبد القادر الملك المعتصم بحبل الله والرسول والآل ستر الله ذنوبه وملأ من سجال عفوه ذنوبه قد وردت هذه التقاريظ على هذه الالوكة التي لايحق لها ان تذكر فضلا عن ان تشكر تنازلا من هؤلاء الفضلاء الكرام والعلماء الاعلام فادرجتها على حسب ورودها مذهباً بها صحائف هذه الرسالة شاكراً حسن مساعيهم لازلنا نجني ثمر العرفان من رياض علومهم الناضرة ولا زالت قلوبهم بجبر الخواطر الينا ناظره آمين

قال من ارتقى على منابر الشريعة ففاز منها بالحظ الاوفى حضرة العالم العلامة الفاضل والبحر الفهامة الكامل صاحب الفضيلة والافضال ومعدن المعارف والكمال سليل السادة الاكابر ووارث المجد كابراً عن كابر ذوالحسب الظاهر والنسب الفاخر الذي رفع الله به اقدار المنابر والخطب واجرى به ينابيع البلاغة والادب سيدنا وملاذنا وعمدتنا واستاذنا قائمقام نقيب السادة الاشراف في بيروت فضيلتلو السيد الشيخ عبد الرحمن افندي النحاس ابقاه الله ملجأ للانام بجاه من هو للرسل ختام صلى الله تعالى عليه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي زين الانسان بالمنطق والبيان واكرمه بالترقي الى مقام العرفان بتصديقه الجازم بقضايا الايمان والصلاة والسلام على حجة الله البالغة سيدنا محمد الذي اعجز بلقاء قحطان وعدنان والجوهر الفرد الذي اقام هذا الدين بالسيف والبرهان

وعلى آله واصحابه من غدت اشكال اخلاقهم قياسات نتيجتها الفوز لدى الديان (اما بعد) فان كتاب التهذيب للعلامة الثاني النحرير التفتازاني الغني بشهرته عن الاطناب والعزيز انوال على الطلاب لما حواه من كثرة المعنى مع قلة المبنى قد عكف على رفع النقاب عن مخدراته الافاضل وبروزهن من وراء الحجب بتذهيب الحلل روافل فمن شارح سارح ومن محشي موشي ومن مقرر محرر قد سهروا على الغوص في بحاره الليالي لاستخراج درره اللآلي فجزاهم الله خير الجزاء واكرمهم بنيل امانيهم والمناء واني قد اطلعت في هذا الاثناء على شرح له مسمى بالتدريب لما في التهذيب لشارحه شمس سماء المعارف واكليل بدر اللطائف العالم الامجد والشهم الاوحد سيادة الاخ في الله السيد الشيخ محمد شفيق افندي الملك حفظه الله فوجدته شرحا حافلا وبحل مشكلاته كافلا قد قرب لمعانيه غوامض معانيه فلله دره من شارح ابدع فيه كل الابداع واتى فيه باسلوب تلتذ به الاسماع فجزاه الله الجزاء الحسن ونفعه ونفع به وحفظه من الفتن وجعل التوفيق له لازماً والتأييد من الزلل عاصما بجاه روحانية خاتم الانبياء والمرسلين صلى الله عليه وعليهم وعلى آلهم وصحبهم اجمعين

الفقير اليه سبحانه

قائمقام نقيب الاشراف في بيروت

السيد عبد الرحمن

النحاس الحسيني

وقال حضرة العالم العلامة العامل والبحر الفهامة الكامل شمس سماء التحقيق وبدر فلك التدقيق صاحب التصانيف العديدة والتآليف المفيده الذي اظهر بمنهاج تحقيقه اسرار جمع الجوامع واخجل بتدقيقه

همع الهوامع الحسيب النسيب فرع الشجرة الزكيـة الحسينية شيخي واستاذي وعمدتي وملاذي فضيلة السيد الشيخ محمد افندي الحسينى اوضح الله بصفاء خواطره غوامض الحقائق وملأ بعوارفه ومعارفه المغارب والمشارق آمين

بسم الله الرحمن الرحيم سبحان من نطقت السنـة الموجودات بوحيده وغردت بلابل الكائنات بتمجيده رسم دلائل قدرتـه على صفحات الأكوان فصدق بها من عداه عكس الخذلان والصلاة والسلام على من برهنت معجزاته على انه افضـل الخلائق ودلت آياته على انه مجمع الحقائق سيدنا ومولانا محمد المنزل عليـه فى الكتاب الأبين ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى احسن وبعد فان المنطق معيـار العلوم وميزانها حتى قال الامام حجة الاسلام الغزالى من لامعرفة له بالمنطق لاثقة بعلمه وجعله بعضهم من فروض الكفاية واما منع البعض فذاك محمول على الممزوج بالقواعد الفلسفية والترهات الوهمية واما غيره كالشمسية وغيرها مما عرى عن هذه الاباطيل فمما لاخلاف في جوازه وللمحقق اليمن الاستاذ الشوكاني مقالة في هذا المقام كشف بها عن محياه اللثام نقلها تلميذه حسن صديق بهوبال في كتابه ابجد العلوم ومما الف في هذه الشان مختصر التهذيب للعلامة الثانى سعد التفتازاني نور الله ضريحه وممن شرح عليه حضرة العالم العلامة والعمدة الفهامة صاحب الفضل والفضيلة ملك زاده الحاج شفيق افندى ابقاه الله المعيد المبدى فانه شرح بديع في الباب يروق نظر اولى الالباب جمع فيه من نفائس المسائل ما هو معزز بالدلائل حتى اصبح فريدة في عقد هذا الفن نفع الله به من طلبه واثاب مؤلفه الحسنى وزياده ولازال راقياً مراقى الفلاح

مترقياً في معارج النجاح والحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الفقير اليه سبحانه

محمد ابراهيم

حسيني

وقال حضرة العالم العلامة العامل والحبر البحر الكامل سعد التحقيق وسيد التدقيق ذو التصانيف المفيدة والتآليف العديدة بدر الكمال وشمس الافضال الذي اقام فصيح كلامه على اساس محكم وميز الصحاح من غيرها بقاموس فهمه واحكم شيخي وعمدتي وسندي وقدوتي فضيلة السيد الشيخ خليل افندى صادق لازالت صحاح الجواهر تستخرج من بحره الزاخر آمين

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي منح التدريب على سلوك منهج التهذيب والصلاة والسلام على ذي المنطق الفصيح والقول الشارح والبرهان الصحيح وعلى آله المزانه منهم الاشكال وصحبه المزالة بهم غياهب الاشكال اما بعد فقد اعجبنى شكل هذا المؤلف الجميل لمؤلفه فنن دوحتي وريحانة حديقتي نتيجة الاماثل الجليل العالم الفاضل النبيل الشيخ محمد شفيق افندى الملك الطرابلسي اقبسه الله تعالى من نور الفتح القدسى ونفعه ونفع به النفع الاجمل ورقاه الى ما هو الاكمل ولما اراد طبعه لنشره قلت في التقريظ بعد تمام نثره

شرح التدريب حلا طبعا ‏ ‏ ‏ من من المولى عز وجل
ولطبعه قلت له ارخ ‏ ‏ ‏ طبعى الشرح التدريب اجل

سنة ١٣١١

الفقير اليه سبحانه

محمد خليل صادق

وقال حضرة العالم الكامل والفهامة الفاضل سليل الكرام ونخبة الفخام صاحب البراعة ورب اليراعة شهال زاده الشيخ محمد افندى لازال ينظم عقود الجواهر بنظام نظمه ويحلى سطور الطروس بوشى بلاغته ورقمه

بسم الله الرحمن الرحيم نحمدك يامن هذبت منطق عبادك المخلصين اكمل تهذيب وذهبت وجوه صحائفهم بانواع محامدك اجمل تذهيب وجعلت قلوبهم موجهة لبذل هماتها للتدريب لما في التهذيب من كليات الفضائل وجزئياتها والسنتهم مطلقة بارشاد عامة الخلق مقيدة بما نزل من عند الحق ونشكرك يامن فصلت نوع الانسان عن جنس الحيوان بالنطق الصحيح والمنطق الفصيح واهلته لادراك النظريات واكتسابها من الضروريات وجعلت قبول ذلك لازما له لزوما بينا ذهنا وخارجا لتتضح له سبل الحق فيتخذها منهجا والصلاة والسلام على حجة الله البالغة والنعمة الشاملة السابغة موضح نتائج قضايا الايمان باعظم الادلة والبرهان سيدنا ومولانا محمد الذي اعجزت تصورات خصائصه العقول فلا يسعها الا التسليم والاذعان لتصديقات النقول المبعوث من اشرف القبائل والمنعوت باكرم الشمائل المرسل رحمة للعالمين ونذيراً وهادياً لاقوم دين وعلى آله واصحابه وعترته واحزابه الذين قاموا بنصرته واوضحوا رسم حدود شريعته بالقول الشارح والعمل الناجح فما كان منهم الا كل مقدم وتالي لاحراز قصب السبق فى مضمار رضاء المتعالي (وبعد) فان المنطق معيار العلوم وميزان المنطوق والمفهوم ومراعاة قوانينه تعصم الاذهان عن الخطأ في الفكر وتغذي القوة الناطقة فيقوى بالفعل الحجر وقد سرحت طرف الطرف بكثير من رياض حدائقه النضرة واجلت الفكر في رسائله المبتكره فما وجدت اقرب مأخذاً من هذا الكتاب الفائق مغنى الطلاب فانه شرح حوى

فرائد الفوائد واقتنص اوابدها والشوارد رصين المباني واضح المعاني قد كشف عن وجه التهذيب النقاب ورفع عن غوامضه الحجاب بالفاظ شائقة وعبارات رائقة عذب المناهل لكل ناهل سهل مناله كثير نواله كيف لا ومؤلفه العلامة الفاضل والجهبذ الكامل الذي ربي في مهد العلوم المنطوق منها والمفهوم ذو الاخلاق الجميلة والاوصاف الجليلة سيادة السيد الشيخ محمد شفيق افندى الملك فلله دره ما اعظم فطنته وابعد فكرته قد ابدع في ترصيف هذا التصنيف واوجز فيه ايجازاً غير مخل واستقصى فى مطالبه استقصاء غير ممل ملخصاً ما حلا وصفاً وموضحاً ما كان مستوراً تحت اذيال الخفا فاتى بما تتم فائدته وتعظم عائدته

حلت نفثاته لفظاً ومعنى   فهن المسكرات بلا كؤوس

فجزاه الله خير الجزاء واجزل له العطاء بجاه اشرف المرسلين وخاتم النبيين صلى الله تعالى عليه وسلم واعظم قدره وكرم وعلى آله الذين وقفوا مواقف الهداية فنالوا من مقاصدهم كل غاية فى البداية والنهاية

الفقير اليه سبحانه
محمد الشهال

وقال حضرة العالم الفاضل الاديب والجهبذ الكامل الاريب سليل الافاضل وفرع الاماثل من زفت الفصاحة عروس بكرها اليه والقت زمامها لديه عز الدين زاده السيد محمد امين افندي لابرح بحراً يتقاذف بالدرر وعقداً في جيد الدهر يتلألاء بالغرر

بسم الله الرحمن الرحيم حمداً لك يامن قضايا وحدانيته موجبة الأذعان ونتائج علمه بالكليات والجزئيات يقينية البرهان وشكراً لك ميزت النوع الانساني بوسائم النطق بين المخلوقات ورسمت في صحائف افكاره نقطة ادراك التصورات والتصديقات واصلى واسلم

على من اوضح سبيل التهذيب بتدريب هدايته ونضر معادن القلوب بتذهيب اقتفائه ومتابعته وعلى آله سلم الوصول الى مواقف النجاح واصحابه طوالع انوار الحق ومقاصد الفلاح (اما بعد) فان علم المنطق هو الغذاء المقوى عناصر الاذهان والذكاء المنيرة في آفاق العقول وقد ثبت ذلك بالادلة والعيان بمراعاته يحفظ عن الزلل مركز دائرة الادراك وتنقاد للمرء بوازي الصواب بلا مراصد الشباك وقد تشرفت الآن عيوني بجواهر من هذا البحر الذاخر وسرحت افكاري في حدائق من ذلك البستان الفاخر شرحا يصدح على متن التهذيب للبعيد والقريب (لايعز منال التهذيب وانا التدريب) ولعمري قد طابق الاسم مسماه واصاب القوس مرماه

ان متن التهذيب كنز عزيز ... دنو للعقل بالمراعات تذهيب

قل لمن رام نيله ذا محال ... لاينال التهذيب الا بتدريب

والحق اقول انه من الفرائد في هذه العقود ولاقتنائه يبذل غاية المجهود كيف لاومؤلفه مالك ارواح الفصاحة وملك البلاغة في هى ساحة العالم الفاضل والاديب الاريب الكامل ملك زاده السيد الحاج محمد شفيق افندي لازالت الوية التوفيق تخفق بين يديه وجنود الفضائل هارعة بكليتها اليه وجزاه الله احسن الجزاء بجاه سيدنا محمد الشفيع يوم الجزاء صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم

الفقير اليه سبحانه
محمد امين
عزالدين